الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـليـــــــــــة أصـــول الديـــــن
قسم الحديـــث الشريـف وعلومـــه

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Islamic Studies
Department of Al Hadith Al Sharif and its sciences

مدلول مصطلح الغريب عند الإمام ابن كثير
دراسة نقدية تطبيقية من خلال تفسيره

The evidential idiom of "The strange" for Imam Ibn Kathir, An applied critical study through its explanation and interprtation

إِعدَادُ الباحث:
محمد بن عليّ بنِ عبدِ اللهِ غراب

إِشرَافُ الدُّكتُور:
رائد بن طلال بن عبد القادر شعت

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي (قسم الحديث الشريف وعلومه) بِكُليةِ (أصول الدين) فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/2017م – ذو الحجة/1438هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدلول مصطلح الغريب عند الإمام ابن كثير
دراسة نقدية تطبيقية من خلال تفسيره
The evidential idiom of "The strange" for Imam Ibn Kathir, An applied critical study through its explanation and interprtation

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمد بن علي غراب	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2017/08/25	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: Ref: ج س غ/35/

التاريخ: Date: 2017/09/16م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد علي عبد الله غراب** لنيل درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

مدلول مصطلح الغريب عند الإمام ابن كثير
دراسة نقدية تطبيقية من خلال تفسيره

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 25 ذو الحجة 1438هـ، الموافق 2017/09/16م الساعة الثانية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رائد طلال شعت	مشرفاً و رئيساً	.....
د. هشام محمود زقوت	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. محمد مصطفى نجم	مناقشاً خارجياً	..... ٢٠١٧/٩/١٦

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف وعلومه**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

ملخص الرسالة باللغة العربية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فإنه بفضل الله تعالى وتوفيقه تم الانتهاء من هذه الرسالة، والتي بعنوان: "**مدلولُ مصطلحِ الغريبِ عند الإمامِ ابنِ كثير.. دراسةٌ نقديةٌ تطبيقيةٌ من خلالِ تفسيرِه**".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مقصد الإمام ابن كثير –رحمه الله– من إطلاقه الغرابةَ على الأحاديث في تفسيره، ومصطلحُ الغريب لا يحدد الحكم على الحديث بالضبط، أهو لضعف، أم لتفرد الإسناد، أم لأسبابٍ أخرى؟ فقمت في هذه الدراسة بجمع تسعين نموذجاً من تفسيره، وقسَّمتها على مباحثَ ومطالبَ حسب اللفظة ومتعلَّقاتِها، ودرستها، وقد اتبعت المنهج **(الوصفيَّ التحليلي)**، واستنبطت بعضَ القواعدِ والضوابط فيما يتعلق بمصطلح الغريب عند ابن كثير.

وقد احتوى صلبُ الرسالةِ على فصلين: **فالفصلُ الأول:** يتناول ترجمةَ الإمام ابن كثير، وتعريفاً بتفسيره ومنهجِه فيه، ثم تعريفَ الغريب ومدلولاتِه، ويمثِّلُ هذا الجانبَ النظري.

ثم جاء **الفصل الثاني:** وهو ما يمثل الجانبَ التطبيقيَّ للدراسة، وقد احتوى على تسعين حديثاً، موزَعاً على ثلاثة مباحث: **فالمبحث الأول:** وهو ما يتعلق بالغرابة في الإسناد، **والمبحث الثاني:** الغرابةُ في المتن، **والمبحث الأخير:** الغرابةُ في المتن والإسناد معاً، وتحت كلِّ مبحثٍ خمسةُ مطالبَ تقريباً، حسب لفظة الغريب وما يَعقُبها.

وختمت دراستي بالنتائج والتوصيات، **فمما جاء في النتائج:**–

1. أن الإمام ابن كثير لم يكن مفسراً فحسب، بل كان أيضاً محدِّثاً، ناقداً، عارفاً بعلل الحديث.
2. يطلق الإمام ابن كثير الغرابةَ، ويريد بها أموراً، منها: الضعفُ اليسير، أو الضعفُ الشديد، أو الوضعُ أو انفرادُ الإسناد أو علةٌ في المتن بإشكال أو بمجيئه من الإسرائيليات، أو غير ذلك من أسباب الضعف، وكثيراً ما يجتمع أكثرُ من سبب كالضعف مع تفرد الإسناد.
3. أظهرت الدراسة أن الأحاديثَ المحكومَ عليها بالغرابة ليست ضعيفةً كلُّها، بل ثلاثةُ أرباعها ضعيفٌ أو شديدُ الضعف، وربُعُها مقبول، أي حسن أو صحيح، بضوابطَ فصَّلتُها في الخاتمة.

وأردفت النتائجَ **ببعض التوصيات** منها:

1. أوصي طلبة العلم بأن يتعلموا الحديث، فهو بحر لا ساحل له.
2. أوصي الباحثين أن يدرسوا ألفاظَ الإمام ابن كثير في تفسيره، فألفاظه كثيرة، وأحكامه على الأحاديث متنوعة.
3. أنصح القارئين بألا يأخذوا أيَّ حديث وينقُلوه إلا بعد معرفة حكمه، بالبحث أو سؤال أهل الاختصاص.

ABSTRACT

All praise is due to Allah, the Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon His noble prophet, Muhammad and his family and companions, and those who followed them with righteousness until the Day of Judgment.

It is thanks Allah the Almighty for granting me this success by completing this thesis, which is entitled: "The meaning of the term ghareeb as perceived by Imam Ibn Katheer: A critical applied study through his tafseer."

The purpose of this study was to indicate the methodology of Imam Ibn Katheer, may Allah send His mercy upon him, in using the term ghareeb as a description of some hadiths narrated in his tafseer. The reason for using this term was not exactly explained in this context, i.e. is it for the hadith being weak or narrated by one narrator, or any other reason? In this study, the researcher selected many examples of this case from the tafseer of Ibn Katheer. These examples were classified and investigated through several topics and sub-sections. The study followed the descriptive analytical approach, and deduced some rules regarding the are related to Ibn Katheer's use of the term ghareeb.

The main body of the theses contains two chapters: The first one presented the biography of Imam Ibn Katheer, introduced his tafseer and his methodology in it, and defined the term ghareeb and its meanings. This represents the literature review.

Then second chapter represents the applied part of the study. It included ninety hadiths distributed over three topics. The first topic discussed the ghareeb situation in the chain of narrators. The second topic the ghareeb situation in the body of the hadith. The third and last topic investigated the ghareeb situation in both the chain of narrators and the hadith body. Each topic included about five sub-sections according to the term ghareeb and its following explanation.

The study concluded with the results and recommendations. The main results were as follows:

1. Imam Ibn Katheer was not only an scholar of tafseer, but was also a scholar of hadith. He criticized the narrations and discussed their hidden defects as well.
2. Imam Ibn Katheer used the term ghareeb for many reasons. This included the limited weakness, the severe weakness, the fabrication, the aahaad situation of the chain of narrators, the hidden defect in the hadith body text due to its being confusing or included in the Israeli narrations, or any other reason for weakness. It is also possible to have more of one of these reasons such as hadith weakness and being classified as aahaad hadith.
3. The study showed that the hadiths classified as ghareeb are not necessarily weak hadiths. It is estimated that three-quarters of them are weak nes or very weak, and a quarter of them are acceptable, i.e. hassan or sahih. Some rules apply here as has been explained in the conclusion.

The results were followed by several recommendations as follows:

1. I recommend students of knowledge to learn hadith, as it is a vast filed of knowledge.
2. I recommend researchers to study the tafseer terminology used by Ibn Katheer due to its diversity. This also true for his judgment on the hadiths he mentioned.
3. I advise readers not to narrate any hadith before searching its rank. This is possible through searching or consulting specialists.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ

عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾

[هود:88]

الإهـــــــــــداء

- إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة، **سيدنا محمد** ﷺ.
- إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من دفعني إلى العلم، إلى من علمني العطاء دون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. **أبي الحبيب** حفظه الله ، أسأل الله تعالى أن يبارك فيه، وأن يرزقه الصحة والعافية، فأهدي لك أبتي رسالتي هذه، التي تعترف كلُّ قصاصة فيها أنك سبب وجودها، وقد كان إرضاؤك سبباً في سيري في طريق العلم، حتى ترى ثمرةَ جهدك، وطيبَ غرسك، أرجو من الله أن يَمُدَّ في عمُرك؛ لترى ثماراً قد حان قطافُها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوماً أهتدي بها دائماً.
- إلى ملاكي في حياتي، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سرَّ نجاحي، وحنانُها بلسمَ جراحي.. **أمي الحبيبة**.. أسأل الله لها الخير في الدنيا والآخرة، أهدي لك رسالتي هذه لتهديَني الرضا والدعاء.
- وإلى التي صبرت عليَّ شهوراً طوالاً، كنت فيها معتكفاً على البحث والدراسة، فتحملَتْ هجرَ الليالي، ومدافعة الأيام، في غُرَّة حياتنا الزوجية، فكانت نعم العون لي، ونعمت الزوجةُ الصالحة هي.. **زوجتي الغالية**.. فأهدي لها رسالتي مع خالص حبي لها وأغلى الأمنيات.
- وإلى **طفلتي** وحبيبة قلبي.. مريم.. التي حرمتها دفء حضني، في أشهرها الأولى؛ لانشغالي برسالتي، وإني كلما أنظر إليها وكأني أرى النور المشرق في عينيها الدافئتين بإذن الله.
- إلى من هم أقرب إليّ من روحي، إلى من شاركني حضن الأم، وبهم أستمد عزتي وإصراري.. **إخواني وأخواتي** الأحباب..
- إلى من أعطاني مهجة قلبهم وسعادة حبهم؛ وفاءً منهم.. **والدي زوجي**.. حفظهما الله.
- إلى كل **من علَّمني** حرفاً، وأعطاني مما أعطاه الله علماً، الجامعةِ الإسلامية، وأساتذتي، ومشايخي حفظهم الله، ومتَّعنا الله بعلومهم.
- إلى عموم **أهلي وأقاربي وأحبابي**، وإلى من قطع أشغاله ليشرفَنا بحضوره في هذا الصرح العلمي، فأشكر لهم ذلك، وأسأل الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتهم.

فإليهم جميعاً أُهدي بحثي هذا المتواضع، وأسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً متقبَّلاً، اللهم آمين.

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى على نعمه، وأشكره على فضله، فأحمده أن يسَّر لي إتمام هذه الرسالة، ووفقني فيها، فالحمد لله أولاً وآخراً.

فسبحان من لو سجدنا بالعيون له على شبا الشوك والمحمِي من الإبر

لن نبلغ العشر من مِعشار نعمــته ولا العشـــير ولا عُشـراً من العشــر

وانطلاقاً من قول النبي ﷺ: "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"[1]، فإني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لفضيلة **الدكتور/ رائد بن طلال شعت.. حفظه الله ورعاه**، صاحب الهمة العالية والعلم الغزير، الذي تكرّم بالإشراف عليّ في هذه الرسالة، ولم يألُ جهداً في إبداء توجيهاته وملاحظاته القيمة الدقيقة، التي زادت الرسالة فصاحة ورونقاً وبهاءً، داعياً الله تعالى أن يثيبه عنا خير الجزاء، اللهم آمين.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذَيْن الفاضلَيْن، عضوي المناقشة، اللذين تفضلا بقبولهما مناقشةَ هذه الرسالة، وبإبداء التعليقات التي تُثري الرسالة وتَزيدُها جمالاً، فأثابهما الله كل خير، وهما : الدكتور/..... حفظه الله.

والدكتور/.....حفظه الله.

كما وأتقدم بجزيل الشكر للصرح الشامخ الجامعة الإسلامية، وكوادرها العلمية، وأخص بالذكر الكليةَ الرائدة كليةَ أصول الدين، ممثلة بعميدها ومحاضريها، وخصوصاً قسمَ الحديث الشريف وعلومِه، وأخص بالذكر **الدكتور/ محمد بن ماهر المظلوم**... الذي أشار عليّ بدراسة موضوع رسالتي هذه، فجزاه الله خيراً، وجزى الله معلمينا الأفاضل خير الجزاء.

كما لا أنسى مشايخي في غير الجامعة، الذين كان لهم الفضل بعد الله تعالى بالزيادة في العلم، وأخص بالذكر **أ.د. سلمان الداية حفظه الله، ود. وجدي أبو سلامة**، حفظهما الله تعالى، وغيرهم من المشايخ الكرام، جزاهم الله خيراً، ومتَّعنا الله بعلومهم، اللهم آمين.

وأخيراً الشكر موصول لكل من كان له يد في إعانتي بهذا البحث، فأثاب الله عني الجميع خير الجزاء.

هذا وبالله التوفيق

أخوكم الباحث/ محمد علي غراب

---

(1) الترمذي، سننه (4/ 339)، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، رقم الحديث1954، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

فهرس المحتويات

إقـــــــــرار ..... أ
ملخص الرسالة باللغة العربية ..... ت
الإهـــــــــــــــداء ..... ح
شكر وتقدير ..... خ
فهرس المحتويات ..... د
فهرس الجداول ..... ر
المقدمـــــة 1
أولا: أهمية الموضوع 1
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع 2
ثالثاً: أهداف البحث 2
رابعاً: الدراسات السابقة 2
خامساً: منهج البحث وطبيعة عمل الباحث فيه 3
سادساً: خطة البحث 4
الفصل الأول: تعريف بالإمام ابن كثير، والتعريف بكتابه، وبيان مصطلح الغريب 7
المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن كثير 8
المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير 8
المطلب الثاني: شخصيته 16
المطلب الثالث: حياة الإمام ابن كثير العلمية 20
المبحث الثاني: التعريف بتفسير القرآن العظيم لابن كثير 25
المطلب الأول: تعريف عام بالكتاب 25
المطلب الثاني: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير 27
المطلب الثالث: منهجية ابن كثير العامة في تفسيره 30
المبحث الثالث: مصطلح الغريب 32
المطلب الأول: تعريف الغريب ومتعلَّقاتُه عند المحدثين 32
المطلب الثاني: الغريب، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى 37

الفصلُ الثاني: دراسةُ الأحاديثِ التي حكمَ عليها ابنُ كثيرٍ بالغرابةِ في تفسيرِه 40
المبحث الأول: الغرابة المتعلقة بالإسناد 41
المطلب الأول: الحكم بغرابة الإسناد مفردةً دون تعليلٍ 41
المطلب الثاني: الحكم بالغرابة مع التعليل أو التعقيب 67
المطلب الثالث: اقتران الحكم بغرابة الإسناد بحكم آخر فيه ضعف 88
المطلب الرابع: اقتران الحكم بغرابة الإسناد بالحكم على الراوي 119
المطلب الخامس: اقتران الحكم بالغرابة بتصحيح إسناده وتوثيق رجاله 136
المطلب السادس: أحكام متناقضة ظاهراً 145
المبحث الثاني: الغرابة المتعلقة بالمتن 147
المطلب الأول: الحكم بالغرابة مفردةً دون تعليلٍ 147
المطلب الثاني: الحكم بالغرابة مع التعليل 158
المطلب الثالث: اقتران الحكم بغرابة المتن بحكمٍ آخر كشذوذ المتن أو نكارته 163
المطلب الرابع: اقتران الحكم بغرابة المتن بالحكم على الراوي 169
المطلب الخامس: الحكم بالغرابة على المتن مع صحة إسناده، وثقة رجاله.....171
المبحث الثالث: الغرابة المتعلقة بالإسناد والمتن معاً 176
المطلب الأول: الحكم بغرابة الإسناد والمتن مفردةً دون تعليلٍ 176
المطلب الثاني: اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن مع حكم آخر فيه ضعف 191
المطلب الثالث: اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن بالحكم على الراوي 204
المطلب الرابع: اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن بتصحيح إسناده وتوثيق رجاله ...210
الخاتمة: 221
أولاً: النتائج 221
ثانياً: التوصيات 223
المصادر والمراجع 225
فهرس الأحاديث 249
فهرس الرواة 255

فهرس الجداول

جدول 2:1 لملخص دراسة الأحاديث 212
جدول 3:1 يبين إحصائية الحكم على الأحاديث 223

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله على نِعَمِه المتواترة، ومِنَنه المتكاثرة، والصلاة والسلام على رسول الله ذي النعوت العاطرة والأوصاف الطاهرة، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، شهادة أُعِدُّها للنجاة من أهوال الآخرة، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله ذو المعجزات الباهرة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن عاونه و ناصره، وبعد...

فإن علم الحديث الشريف أشرفُ العلوم بعد القرآن الكريم؛ لأن شرف العلم من شرف المعلوم، فهو علم يهتم بدراسة أحاديث النبي ﷺ وتمحيصها، والذب عن سنته ﷺ، وحتى يتمَّ هذا الأمر كان لا بد من وجود علم يهتم بمعرفة رجال الإسناد، ومن ثَم الحكم على الأسانيد؛ لنعلم درجة الحديث، وهذا يعتمد على علم الجرح والتعديل وعلى علم العلل؛ لتظهر العللُ الخفية من الأحاديث التي ظاهرها الصحة.

وقد كان لعلماء الحديث جهودٌ كبيرة في صيانة الحديث الشريف بعلومه المختلفة، ومنه علم الجرح والتعديل، وعلم العلل، ومن هؤلاء: المحدِّث المفسر الإمام ابن كثير –رحمه الله– في تفسيره، حيث اهتم بالروايات، وبالحكم عليها، وكثرت مصطلحاته النقدية، ومن هذه المصطلحات: مصطلح الغريب، وهو حكم مشعر بالضعف، أو وجود علة، دون بيانها بالتحديد؛ لهذا سأدرسه من خلال كتابه: "تفسير القرآن العظيم"، وأبين قصد الحافظ ابن كثير منه.

وأسأل الله تعالى أن يكون البحث نافعاً لي ولإخواني طلبة العلم، وأن يتقبل مني هذا الجُهدَ العلميَّ الموسومَ بـ (**مدلولُ مصطلحِ الغريبِ عندَ الإمامِ ابن كثير... دراسةٌ نقديةٌ تطبيقيةٌ من خلالِ تفسيرِه**).

أولا: أهمية الموضوع

1. تنبع أهمية الموضوع من كون الإمام ابن كثير –رحمه الله– إماماً في الحديث والتفسير والفقه، فهو أقدر على نقد المرويات، خصوصاً متونَها.
2. يعد كتابه "تفسير القرآن العظيم" مرجعاً حديثياً مهماً في علم الدراية بما اشتمل عليه من الصنعة الحديثية المتناثرة في صفحاته، من نقد للروايات، والحكم عليها، أو جرح للرواة وتعديلهم، أو تعقبات على المحدثين، أو علل للحديث، ونحو ذلك.
3. الموضوع وثيق الصلة بعلم مصطلح الحديث، وبعلم التخريج، ودراسة الأسانيد، والحكم عليها، وبما يلزم لذلك من علم الجرح والتعديل، أو علم العلل.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

1. أكثر الإمام ابن كثير –رحمه الله– من استعمال هذا المصطلح، فبلغت نحو مائتين وخمسين مرة، فدعت الحاجة إلى معرفة مراده من هذا المصطلح من خلال دراسة نقدية تطبيقية، خصوصاً وأنه لم يذكر معناه عنده.
2. تكرر هذا المصطلح عند الإمام ابن كثير –رحمه الله– في سياقات متعددة، فقد استعمله أحياناً مقروناً مع مصطلح آخر، وأحياناً مفرداً، واستعمله أحياناً في حال القدح في صحة الحديث، وبيان علته، وأحياناً يذكره رغم تصحيحه لإسناد الحديث؛ ممّا يستلزم الوقوف على مراده، ثم إن الأحاديث الغرائب هي مظانٌّ لوجود العلل فيها؛ بسبب كون الغرابة في الإسناد تفرداً، والتفرد يكثر الخطأ في الحديث بسببه.

ثالثاً: أهداف البحث

1. الوقوف على المراد من إطلاق مصطلح الغريب، ومشتقاته، عند الإمام ابن كثير–رحمه الله– في تفسيره، وإظهار المعاني المتعلقة به.
2. بيان أهمية هذا المصطلح، وعلاقته بمصطلحات النقد والتعليل الأخرى؛ خاصةً وأن الإمامَ ابن كثير –رحمه الله– أكثر استعماله في الحكم على الأحاديث، وبيان حالها.
3. إبراز مكانة الإمام ابن كثير الحديثية، خاصةً النقدية بين علماء الحديث، وأئمة النقد.
4. توضيح مدى العلاقة بين الدراسة النظرية في علم المصطلح، لمصطلح الغريب، وبين تطبيقات الإمام ابن كثير.
5. استنباط القرائن التي تكشف عن مصطلحات الأئمة.

رابعاً: الدراسات السابقة

لم أعثر على رسالة مستقلة في هذا الموضوع، وغاية ما كُتِب هو عبارة عن متعلقات الغريب، أو كان الغريب في جزء من الرسالة أو الكتاب، أو في غير ابن كثير، وأقرب الدراسات في ذلك ما يلي:

1. ناصر، عبده محمد محسن. (2005م). *ما حكم عليه الترمذي بالغرابة في جامعه، وانفرد بإخراجه من بين أصحاب الكتب الستة.* (رسالة ماجستير غير منشورة). اليمن.
2. اللاحم، د. سليمان بن إبراهيم. (1999م). *منهج ابن كثير في التفسير*. ط1. الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع.

خامساً: منهج البحث وطبيعة عمل الباحث فيه

اتبعت المنهجَ الاستقرائي مستعيناً بالمنهج الوصفيَّ التحليلي في جمع المادة العلمية، وتحليل نتائجها، وتتمثل طبيعة عملي في النقاط التالية:

- **منهج الباحث في متن صفحات الرسالة**

1. جمع الأحاديث التي حكم عليها ابن كثير بالغرابة من مواطنها المتفرقة في تفسيره، ثم دراستها، وقد بلغت مائتين وخمسين موطناً.
2. ترقيم الأحاديثِ تسلسلياً، ثم دراسة كلِّ حديثٍ على حدة، مع ضبط النص الحديثيٍ بالشكل.
3. البدء بتخريج الحديث، حيث خرَّجتُه من كتب السنة ما استطعت، مع مراعاة تقديم الكتب الستة –إذا وجدت– وترتيبها حسب الصحة – بَدءاً بالبخاري فمسلم فأبي داود فالترمذي فالنسائي فابن ماجه–، ثم ترتيب بقية الكتب حسب تقدم وفيات مصنفيها، مع العلم أني بدأت بالتخريج من نفس طريق الحديث الأصل، ثم الأبعد.
4. إيراد المتابعاتِ، والشواهد –إذا لزم الأمر–، وإذا كان التخريج مطولاً أقتصر على ما يلزم للدراسة.
5. ثم دراسة الرواة الذين عليهم مدار الإسناد، وكان التفرد من جهتهم، فإن كان الراوي المتفرّد متفقاً على تضعيفه، أو أكثرهم على تضعيفه، ذكرت الاتفاق في ذلك مكتفياً بذكر المراجع في الحاشية، وأُفصِّل أحياناً؛ لمزيد فائدة، أو لقلة من تكلم فيه، وإن كان بقيةُ رواةِ الإسناد ثقاتٍ، أو يسيري الضعف مع وجود الأضعف، لم أذكرهم، وأحيانا أنبه على ذلك؛ لمزيد بيان، أي أني أدرس الأقل رتبة في الحكم، الذين يؤثرون على حكم الحديث، مع بيان علل الرواة، مع الاستشهاد بأقوال المحدثين –إذا وجدت–، ودراستها وحلِّها.
6. ثم الحكم على الحديث، حسب قواعد علم مصطلح الحديث، مستأنساً بأحكام العلماء عليه.
7. ثم أجتهد في بيان سبب حكم الإمام ابن كثير على الحديث بالغرابة.
8. ثم أختم بخلاصة دراسة الحديث.

فخطوات دراسة الحديث كالتالي: أبدأ بتخريج الحديث، ثم بدراسة رجال الإسناد، ثم الحكم على إسناد الحديث، ثم سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة، وأخيراً خلاصة الدراسة، وقد سرت على هذا النمط في معظم الأحاديث، وغيَّرت قليلاً في بعض الأحاديث حسب نوع العلة كالاختلاف.

- **منهج الباحث في حاشية الصفحات:**

1. توثيق المصادر والمراجع الواردة في متن الصفحة، وذلك بذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، والجزء والصفحة، ورقم الحديث –إذا وُجد–، مع إلحاق باقي التفاصيل – كالطبعة، ودار النشر، والمحقق – في فهرس المراجع، وذلك حسب قالب الرسائل العلمية، وإذا أردتُّ أن أقتبس من طبعة أخرى لنفس الكتاب، ميَّزت الطبعة في الحاشية.
2. مراعاة ترتيب المراجع في الحاشية حسب تواريخ وَفَيَات مُصنِّفيها بَدءاً بالأقدم.
3. مراعاة بيان غريب الحديث، والتعريف ببعض الأعلام الواردة غير المشهورة، وكذا التعريف بالبلدان والأماكن المغمورة، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

سادساً: خطة البحث

يشتمل البحث على مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة.

المقدمة: وقد اشتملت على أهميةِ البحث، وأسبابِ اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وطبيعة عمل الباحث فيه، وخطة البحث.

الفصل الأول:

(تعريف بالإمام ابن كثير، والتعريف بكتابه، وبيان مصطلح الغريب عنده) ويتمثل هذا بالجانب النظري.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن كثير –رحمه الله–.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير.

أولاً: الناحية السياسية.

ثانياً: الناحية الاجتماعية.

ثالثاً: الناحية الثقافية والدينية.

المطلب الثاني: شخصيته.

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته وشهرته.

ثانياً: ولادته ونشأته ووفاته.

ثالثاً: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثالث: حياته العلمية.

أولاً: شيوخه وتلاميذه.

ثانياً: رحلاته العلمية.

ثالثاً: أقوال العلماء فيه.

رابعاً: مصنفاته وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بتفسير القرآن العظيم لابن كثير.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف عام بالكتاب.

أولاً: موضوع الكتاب

ثانياً: تاريخ تصنيفه.

ثالثاً: مطبوعاته.

المطلب الثاني: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير.

أولاً: أهمية الكتاب.

ثانياً: ميزاته.

ثالثاً: انتقادات العلماء عليه وملاحظاتهم.

المطلب الثالث: منهجية ابن كثير العامة في تفسيره.

المبحث الثالث: مصطلح الغريب.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الغريب ومتعلقاته عند المحدثين.

أولاً: تعريف الغريب لغة واصطلاحاً والعلاقة بين التعريفين.

ثانياً: أقسام الغريب.

ثالثاً: حكم الغريب.

رابعاً: إطلاقات الغريب.

خامساً: أشهر المصنفات في الغريب.

المطلب الثاني: الغريب، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى (الفرد، والشاذ، والمنكر، وزيادة الثقة)

الفصل الثاني :

(ما حكم عليه ابن كثير بالغرابة في تفسيره)، ويتمثل هذا بالجانب التطبيقي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الغرابة المتعلقة بالإسناد.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الحكم بالغرابة مفردةً دون تعليلٍ.

المطلب الثاني: الحكم بالغرابة مع التعليل أو التعقيب.

المطلب الثالث: اقتران الحكم بغرابة الإسناد بحكم آخر فيه ضعف.

المطلب الرابع: اقتران الحكم على الإسناد بالغرابة بالحكم على الراوي.

المطلب الخامس: اقتران الحكم بالغرابة بتصحيح إسناده وتوثيق رجاله.

المطلب السادس: أحكام متناقضة ظاهراً.

المبحث الثاني: الغرابة المتعلقة بالمتن.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الحكم بالغرابة مفردةً دون تعليلٍ.

المطلب الثاني: الحكم بالغرابة مع التعليل أو التعقيب.

المطلب الثالث: اقتران الحكم بغرابة المتن بحكمٍ آخر فيه ضعف.

المطلب الرابع: اقتران الحكم بغرابة المتن بالحكم على الراوي.

المطلب الخامس: الحكم بالغرابة على المتن مع صحة إسناده، وثقة رجاله.

المبحث الثالث: الغرابة المتعلقة بالإسناد والمتن معاً.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الحكم بالغرابة مفردةً دون تعليلٍ.

المطلب الثاني: اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن مع حكم آخر فيه ضعف.

المطلب الثالث: اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن بالحكم على الراوي.

المطلب الرابع: اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن بتصحيح إسناده وتوثيق رجاله.

الفصل الأول

تعريف بالإمام ابن كثير، والتعريف بكتابه، وبيان مصطلح الغريب

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن كثير

المطلب الأول

عصر الإمام ابن كثير

أولاً: الناحية السياسية

عاش الإمام ابن كثير في فترة حكم دولة المماليك البحرية، والمماليك البحرية نموذج لمثل هؤلاء الذين وفقهم الله للدفاع عن الإسلام وبلاد المسلمين، فتمكنوا مِن رد الخطر المغولي الماحق، ومن تطهير البلاد من بقايا الصليبيين[1].

ويطلق اسم (المماليك) اصطلاحاً، على أولئك الرقيق الذين درج بعض الحكام المسلمين على استحضارهم من أقطار مختلفة وتربيتهم تربية خاصة، تجعل منهم محاربين أشداء، استطاعوا فيما بعد أن يسيطروا على الحكم في مصر وأحياناً الشام والحجاز وغيرها قرابة الثلاثة قرون من الزمان ما بين (648-922هـ)، (1250-1517م)[2].

وقد عاش الإمام ابن كثير في بداية القرن الثامن الهجري إلى ما قبل الربع الأخير منه، أي في الفترة (701-774)هـ[3]، ورغم الإنجازات التي قاموا بها، إلا أنه تخللها بعض التقلبات والفتن.

وقد عاصر الإمامُ ابن كثير أحد عشر خليفةً، وهم كالتالي بحسب الترتيب الزمني:

1- **المَلِك النَّاصِر بن قلاوون:** محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي أبو الفتح (684-741هـ) من كبار ملوك الدولة القلاوونية[4]، له آثار عمرانية ضخمة وتاريخ حافل بجلائل الأعمال، كانت إقامته في طفولته بدمشق، وولي سلطنة مصر والشام سنة 693هـ وهو صبي، وخلع منها لحداثته سنة 694، ثم أعيد إلى العرش، وخرج منه لفترات وجيزة، ثم عاد وبقي فيه إلى آخر حياته[5]، وقد ولي السلطنةَ من أبناء الناصرِ بعده ثمانيةٌ على الترتيب الآتي: أبو بكر، وكُجك، وأحمد، وإسماعيل، وشعبان، وحاجي، وحسن، وصالح.

2- **أَبُو بكْر المَنْصُور:** أبو بكر بن محمد بن قلاوون، سيف الدين، الملك المنصور ابن الملك الناصر(720-742هـ) من سلاطين الدولة القلاوونية بمصر والشام، وهو أول من

---

(1) شفيق محمود، المماليك البحرية وقضائهم على الصليبيين في الشام (ص107).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج1/ 445).

(4) **الدولة القلاوونية:** نسبة إلى أبناء أو أحفاد قلاوون، الذين ملكوا الحكم، وسيطروا على الدولة.

(5) ينظر: ابن شاكر، فوات الوفيات (ج263/2)، والزركلي، الأعلام (ج7/ 11).

ولي من أبناء الملك الناصر محمد بن قلاوون، وكان أبوه قد عهد إليه بالسلطنة، فتولاها – بمصر – بعد وفاته (في أواخر سنة 741هـ) فخَلَع الخليفةَ (الواثق) إبراهيم، وأقام (الحاكم بأمر الله) أحمد بن سليمان، واعتقل جماعة من أمراء الجيش، وجعل الأميرَ (قوصون) أتابكا للعساكر، ثم تغير عليه وهمّ باعتقاله، فسبقه قوصون وقبض عليه، وأرسله إلى السجن في قُوص[1]، وأوعز إلى متولي قُوص بقتله، فقتله وأرسل إليه رأسه، فالأمراء اتفقوا على خلعه؛ بتهمة تعاطي المسكر، فأحضروا الخليفة، وشهدوا بذلك، فخلعه الخليفة وأرسله إلى قوص مع ثلاثة من إخوته، ومدة سلطنته ثلاثة أشهر[2].

3- **الأشرَف كُجُك:** كجك بن محمد بن قلاوون، علاء الدين، الملك الأشرف ابن الملك الناصر (734–746هـ)، من سلاطين الدولة القلاوونية بمصر والشام، نصّبه الأتابكي "قوصون" بعد أن قتل أخاه المنصور أبا بكر سنة 742هـ، وكان الأشرف طفلاً، فأجلسه قوصون على السرير بمصر، وتصرف هو في أمور المملكة، فاضطربت أحوالها، وثار الأمير آيدغمش، فظفر بقوصون وسجنه، وخلع الأشرف، واعتقله في دور الحرم، فلبث بضع سنين ومات، ومدة سلطنته خمسة أشهر وأيام[3].

4- **المَلِك النَّاصِر:** أحمد بن محمد بن قلاوون، شهاب الدين الملك الناصر ابن الملك الناصر (716–745هـ) من ملوك الدولة القلاوونية بمصر والشام، ولد بالقاهرة وأرسله أبوه إلى الكرك ليتعلم الفروسية، فاستمرّ فيها أيام أبيه (الناصر الأول) وأخويه أبي بكر (المنصور) والأشرف (كجك)، وتولى السلطنة سنة 742هـ بعد خلع الأشرف، فانتقل إلى القاهرة، وتلقب بلقب أبيه (الناصر)، وقَتل جماعةً من أمراء الجيش، كانوا في السجن، وجمع أموالاً من الخزائن السلطانية وتُحَفَها، وعاد إلى الكرك، واتُّهم بالانغماس في اللهو، فكتب قُوَّادُ الشام إلى قُوّادِ مصر في خلعه، فخلعوه في أوائل سنة 743هـ، وولَّوْا أخاه إسماعيل (الصالح)، وأرسلوا الجيش لمحاصرة أحمد في الكرك، فقاتل وقوتل إلى أن أمسكه الأمير منجك اليوسفي، فذبحه وأحضر رأسه في علبة إلى القاهرة، ومدة حكمه بمصر 72 يوماً[4].

5- **المَلِك الصَّالح:** إسماعيل بن محمد بن قلاوون، أبو الفداء، علاء الدين، الملقب بالملك الصالح ابن الملك الناصر، توفي سنة 746هـ، من ملوك الدولة القلاوونية بمصر

---

(1) قُوص: مدينة كبيرة تقع في صعيد مصر، وهي شرقي النيل. (ينظر: الحموي، معجم البلدان (ج4/413)).

(2) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج14/ 190و191)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج10/ 157).

(3) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج3/ 265)، والزركلي، الأعلام (ج5/ 220).

(4) ابن حجر، المرجع السابق (ج1/294)، والزركلي، المرجع السابق (ج1/ 223).

والشام، بويع بالسلطنة بمصر بعد خلع أخيه الناصر أحمد (أول سنة 743هـ)، وكانت أمور الدولة مختلّة فأصلحها، وحسنت سيرته، قال ابن إياس: كان خيار أولاد الملك الناصر محمد، له برّ ومعروف على جهات الخير، استمر إلى أن توفي عن نحو عشرين سنة، بالقاهرة، ومدة سلطنته ثلاث سنين وشهر ونصف[1].

6- **المَلِك الكامِل:** شعبان (الكامل) ابن محمد (الناصر) ابن قلاوون، توفي سنة 747هـ، من ملوك الدولة القلاوونية بمصر والشام، ولي السلطنة بالقاهرة، بعد وفاة أخيه الصالح إسماعيل، وبعهد منه سنة 746هـ، وكان طائشاً متهوراً، استدعى أخويه (حاجي وحسناً) فتأخرا عن الحضور، فأمر بقتلهما! وأقبل على اللهو واللعب بالحَمَام، وصادر أموال الموظفين، فثار أمراء الجيش، فقاتلهم، فكسروه وخلعوه، وأنقذوا أخويه، فولَّوْا أحدَهما السلطنةَ (وهو حاجي ابن محمد) وسجنوا شعبان، وكانت مدة سلطنته سنة وشهران ونصف، قال ابن تَغري بَردي: "كان من أشد الملوك ظلماً وعسفاً وفسقاً"[2].

7- **المُظَفَّر القَلاوُوني:** حاجي بن محمد الناصر بن قلاوون، سيف الدين، الملقب بالملك المظفر (732-748هـ)، من ملوك الدولة القلاوونية بمصر والشام، وُلِّيَ بالقاهرة بعد مقتل أخيه الكامل (شعبان) سنة 747هـ، وشُغِل باللهو، واللعب بالحمام، لصغر سنة، وساءت سيرته، ففتك ببعض القُواد، وهمّ بقتل آخرين، فعاجلوه بالقتل، ومدة سلطنته سنةٌ وأربعةُ أشهر، وسُمى بحاجي؛ لأنه ولد في طريق عودة أبيه من الحج[3].

8- **المَلِك النَّاصِر:** حسن (الناصر) بن محمد (النَّاصِر) ابن قلاوون، أبو المحاسن (736-762هـ)، من ملوك الدولة القلاوونية بمصر والشام، بويع بمصر، صغيراً، بعد مقتل أخيه (حاجي المظفر) سنة 748هـ، وكان اسمه (قماري)، فلما ولي السلطنة تسمى (حسناً) وقام بأمور الدولة الأميرُ يلبغا أروس نائب السلطنة، ووزعت العطايا باسم الناصر، واستمر إلى سنة 752هـ، فثار عليه بعض أمراء الجند، فخلعوه، وسجنوه بالقلعة في دور الحرم، وولَّوْا أخاه صالحاً (الصالح الثاني)، ثم خلعوه سنة 755هـ، وأعادوا الناصر، فقبض على زمام الأمور بحزم، وخافه الناس، فأكمن له مملوكه الأمير (يلبغا) كميناً، وهو في بر الجيزة، فأُخِذ على غَرة، وقاتل بعدد قليل من حاشيته، فنجا، وتنكر بزيّ أعرابي، وأراد السفر إلى الشام، فقبض عليه في المطرية، فكان آخر العهد به، وقيل: خنق ورمي في النيل، وكانت مدة سلطنته الثانية ست

---

(1) ابن إياس، بدائع الزهور (ج1/181)، والزركلي، المرجع السابق (ج1/ 324).

(2) ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/116و140)، والزركلي، الأعلام (ج3/ 164).

(3) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج14/219)، والزركلي، المرجع السابق (ج2/ 153).

سنين وتسعة أشهر وأياماً، ومما قال ابن إياس في وصفه: كان شجاعاً مهيباً، وافر الحرمة، عاليَ الهمة، محباً للرعية، غير أنه كان كثيراً ما يصادر أرباب الوظائف لأجل المال، وكان يميل إلى اللهو والطرب[1].

9- **صالح الثاني:** صالح (الملك الصالح صلاح الدين) ابن محمد (الملك الناصر) ابن قلاوون (738-761هـ)، من ملوك الدولة القلاوونية بمصر والشام، ولد بقلعة الجبل بالقاهرة، وبويع بها بعد خلع أخيه حسن سنة 752هـ، وتولى تصريف الأمور باسم الأمير طاز (من أمراء الجند)، واضطربت حال الشام سنة 753هـ، فرحل الصالح إلى دمشق، ودخلها ومعه الخليفة المعتضد، راكباً إلى جانب الصالح من ناحية اليسار، وقمع الثورة وعاد إلى مصر، فثار الصعيد سنة 754هـ، فقصده وفتك بأهله، وعاد فأمر بأن الفلاح لا يركب فرساً ولا يحمل سلاحاً، واستمر إلى أن وثب عليه جماعة من أمراء جيشه سنة 755هـ، فخلعوه وحبسوه في دور الحرم بالقلعة إلى أن مات، ومدة سلطنته ثلاث سنين وثلاثة أشهر ونصف، قال ابن إياس فيه: "كان ملكاً عظيماً، ديّناً خيّراً، حسن السيرة ساس الرعية في أيامه أحسن سياسة، وكانت الناس عنه راضية"، ثم أعيد الناصر حسن، فأقام إلى أن قتل ليلة الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة 662هـ[2].

10- **الملك المنصور**: ناصر الدين أبو المعالي محمد بن المظفر حاجي، ولُقِّب الملك المنصور، فأقام إلى أن خلع في شعبان سنة 764هـ، وسجن بالقلعة إلى أن مات سنة 781هـ، فكانت مدة سلطنته سنتين[3].

11- **الملك الأشرف:** شعبان بن حسين بن محمد بن قلاون، الملك الأشرف ابن الأمير الأمجد ابن الناصر ابن المنصور، ولد سنة 754هـ، بقلعة الجبل، وقرر في السلطنة بعد خلع ابن عمه الملك المنصور بن المظفر حاجي في يوم الثلاثاء، خامس عشر شعبان سنة 764هـ، وعمره عشر سنين، وكان في أول أمره لا تصرف له في شيء، وإنما الحكم ليلبغا، فلما قتل يلبغا استقل بالحكم، وكان يعزل ويولي من غير مشورة وصار في الملك من غير منازع ولا معاند، وحسنت سيرته، وأحبته الرعية إلى الغاية، وخرج إلى الحج في شوال حتى إذا نزل بالبركة على عادة الحجاج، فأقام بها إلى يوم الثلاثاء ثاني عشرين شوال، ورحل بعساكره وأمرائه

---

(1) ابن إياس، بدائع الزهور (ج190/1)، والزركلي، المرجع السابق (ج2/ 216).

(2) ينظر: ابن إياس، بدائع الزهور (ج1/ 194)، و السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ج118/2)، والزركلي، الأعلام (ج3/ 195).

(3) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ج118/2).

إلى جهة الحجاز، ثم إذا كان رابع ذي القعدة فر من عقبة أيلة إلى القاهرة، فاختفى بالقاهرة في بيت مغنية إلى أن قبض عليه، ومات في سنة 778هـ وعمره أربع وعشرون سنة[1].

يلاحظ مما سبق أن الحياة السياسية في عصر الإمام ابن كثير كانت مضطربةً، ولم يكن الخلفاء على قدر من المسئولية، وقد انتشر الفساد وظلم الرعية فيها، وكان التنازع على الحكم، وتتابعَ الخلفاءُ عليها في فترات وجيزة، فمثل هذا الوضع السياسي المضطرب يؤثر على الجانب العلمي، إلا أنه من رحم المعاناة خرج عالِمٌ فذٌّ، ما أثرت فيه التقلبات السياسية وسوءُ إدارة الدولة، ليُخرِج لنا مكنونات علمه، وفتوحات باريه عليه من شتى الفنون الشرعية، إنه الإمام العلامة ابن كثير –رحمه الله تعالى–.

(1) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج2/ 342و343).

ثانياً: الناحية الاجتماعية

ترتبط مظاهر الحياة الاجتماعية بالوضع السِّياسي ارتباطًا وثيقًا؛ فمتى استقر الوضع السياسي انعكس الاستقرار على مظاهر الحياة الاجتماعية ومعالمها، ويُقصد بالحياة الاجتماعية في بلد من البلاد، ذِكْرُ طَبَقات المجتمع في هذا البلد من حيث الْجِنس والدِّين، وعلاقةُ كل من هذه الطَّبَقات بعضِها ببعض، ثم بحثُ نظام الأسرة وحياةِ أفرادها، وما يتمتع به كل منهم من الحرية، ثم وصفُ مجالس الخلفاء، والأعيادُ والمواسم والولائم والحفلات، وأماكن النزهة، ووصفُ المنازل، وما فيها من أثاث وطعام وشراب ولباس، وما إلى ذلك من مظاهر المجتمع[1].

"وكان جملة من يعيش بمصر في هذه الحقبة من أبناء إحدى الطبقات التالية ذكرها، والتي يتضح من خلالها مدى التمايزُ بين من كان يعيش مُترَفاً مُنعَّماً في ظل القصور، والطائفةِ التي أثقلت المكوسُ والضرائبُ كاهلَها حتى ضاقت بها ذرعاً، وما عاد لها قدرةٌ على تحمل هذا الحِمْل الثقيل:

القسم الأول: أهل الدَّولة.

القسم الثاني: أهل اليَسار من التُّجار وأُولِي النَّعمة.

القسم الثالث: الباعة، وهم مُتوسطو الحال من التُّجار، ويَلْحَق بهم السُّوقَة.

القسم الرابع: الفلاحون؛ وهم أهل الزِّراعات والْحَرث.

القسم الخامس: الفقراء والفقهاء وطلاب الْعِلْم، والكثير من أَجْنَاد الْحَلقة.

القسم السادس: ذوو الحَاجَات والْمَسْكَنَة"[2].

وقد ظهرت في قُصور بعض المماليك حفلاتٌ بَاذِخَةٌ، كالتي اشتهرت في قصص ألف ليلة وليلة، فكانت هذه الحفلات لها مراسمُ مَلَكِيةٌ، تُتبع بدقة في المناسبات الرَّسمية، التي يشترك فيها السُّلطان والأمراء ورجال الدَّولة، في أيام مشهودة أثناء العام، مثل: عيدي الفطر والأضحى، ومواكب يوم الجمعة، وغير ذلك[3].

وبالنسبة لكون المماليك غرباء عن أهل البلاد، ولخضوعهم لتربية خاصة أعدتهم إعداداً ثقافياً وعسكرياً، ليكونوا جنوداً وحكاماً وسياسيين، يتولون الوظائف العليا حسب الكفاية الشخصية في المجتمع، دون اعتبار لنشأتهم الأولى، فقد عاشوا كطائفة منفصلة عمن حولهم، ولم يختلطوا إلا نادرا بالسكان المحليين من مسلمين ونصارى، ولم يتزاوجوا معهم إلا فيما ندر،

---

(1) ينظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (ج323/2).

(2) المقريزي، إغاثة الأمة (ص 72).

(3) ينظر: ماجد عبد المنعم، نظم دولة سلاطين المماليك (ص 60).

كما احتكروا الجندية عليهم، بل بالغوا في ذلك حتى جعلوها وقفاً على المماليك الصغار الذين يُجلَبون حديثاً، ولم يسمحوا لأبناء المماليك الكبار من الانخراط فيها، بل قصروهم على الوظائف الإدارية والكتابية، ورغم اختلاف أصول مولدهم، وانقسامهم إلى أحزاب متطاحنة، فإنهم كانوا يجتمعون ويتماسكون لمواجهة الأخطار المشتركة التي يتعرضون لها من قِبَل أهل البلاد من مصريين وشاميين أو من المغول أو الصليبيين[1].

ثالثاً: الناحية الثقافية والدينية

لقد كان عصر المماليك وخصوصاً القرن الثامن الهجري، من أزهى العصور علمياً وثقافيا بعد القرن الثالث الهجري؛ ذلك أن هذا العصر قد امتاز بكثرة العلماء الذين أنتجتهم الأمة في ذلك الوقت، تاركين للأجيال القادمة تراثاً ضخماً في شتى فنون المعرفة[2].

"وكان المماليك يتعلمون القرآن الكريم والفقه الإسلامي وينشؤون- في الغالب- تنشئةً إسلاميةً، ويَعلَمون أن التحليَ بالأخلاق الإسلامية يكسبهم ثقةَ العامة، فكان بعضهم يتظاهرون بالصلاح والتقوى، ويُقْدِمون على بناء العمائر الدينية، من مساجد وتكايا[3] ومدارس، بينما يمارس بعضهم في خلواتهم أشد أنواع الفسق والفجور، ولم يكونوا يتحرجون من الانتساب إلى مشتريهم الأول أو أستاذهم، مثل: الصالحي، والمعزي، أو يلحقون بأسمائهم ما يدل على أثمانهم التي بيعوا بها مثل الألفي، وكان المملوك شديد الوفاء لسيده أو أستاذه أو رابطته مع زملائه الذين تربوا لدى سيد واحد"[4].

ومع ذلك فقد صارت بلاد الشام مركزاً كبيراً من مراكز الحركة الفكرية، فيها من المدارس العامرة، ودور القرآن والحديث العدد الكثير، عمل على تعميرها حكامُها وبعضُ المياسير من أهلها، ونشطت في عهد الشهيد نور الدين محمود بن زنكي، وكانت العناية بالدراسات الدينية من تفسير وحديث وفقه وعقائد، يتصل بها من علوم العربية، هي السمة البارزة لهذا العصر، فأنتجت هذه الحركة أُكُلَها في القرن الثامن الهجري، الذي تبوأت فيه دمشق السيادة العلمية والفكرية في جميع أنحاء العالم الاسلامي، بما أنتجت من تراث فكري، وأنجبت من علماء بارزين في هذه الميادين[5].

---

(1) ينظر: شفيق محمود، المماليك البحرية وقضائهم على الصليبيين في الشام (ص113، 114).

(2) ينظر: عاشور سعيد، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، (ص157).

(3) **التكايا:** هي دور مخصصة للصوفية يقيمون فيها لا يغادرونها، يتفرغون فيها للعبادة والتأمل. (قلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء (ص 219))، ولم أجده في كتب المتقدمين.

(4) شفيق محمود، المماليك البحرية وقضائهم على الصليبيين في الشام (ص113و114).

(5) ينظر: مقدمة تحقيق د. بشار عوّاد لتهذيب الكمال للمزي (ج1/ 12و13).

فنشأ الإمام ابن كثير –رحمه الله تعالى– في هذه البيئة، فأغدق على الأمة الإسلامية تراثاً زاخراً بالعلم النافع، التي تدل على سعة علمه، وحِدَّة ذكائه، وكثرةِ اطلاعه.

المطلب الثاني

شخصيته

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته وشهرته

الحافظ المفسر المؤرخ ابن كثير هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضَوء بن كثير ابن ضوء بن ذرع، الشيخ الإمام العلامة عماد الدين أبو الفداء ابن الشيخ شهاب الدين أبي حفص القرشي[1]، البُصْرَوي[2]، الدمشقي[3]، الشافعي[4]، الحافظ المفسر المؤرخ المعروف بابن كثير[5].

ثانياً: ولادته ونشأته ووفاته

ولادته ونشأته: مولده بقريةٍ شرقي بُصرى من أعمال دمشق، في سنة إحدى وسبعمائة، ومات والده وهو في الرابعة، فرباه أخوه الشيخ عبد الوهاب، وبه تفقه في مبدأ أمره، ثم لازم الاشتغال، ودأب وحصل وكتب، وبرع في الفقه والتفسير والحديث[6].

لكني وجدت أن والده مات وهو ابن ثلاث سنوات؛ لأن والده توفي سنة سبعمائة وثلاثة كما ذكره الإمام ابن كثير، حيث قص نشأته في البداية والنهاية، ذاكراً أسماء إخوانه، حيث قال عن أبيه: "وقد ولد له عدة أولاد من الوالدة ومن أخرى قبلها، أكبرهم إسماعيل ثم يونس وإدريس، ثم من الوالدة عبد الوهاب وعبد العزيز ومحمد وأخوات عدة، ثم أنا أصغرهم، وسميت باسم الأخ إسماعيل لأنه كان قد قدم دمشق، فاشتغل بها بعد أن حفظ القرآن على والده، وقرأ مقدمة في

---

(1) القُرَشي: بضم القاف وفتح الراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى قريش. (السمعاني، الأنساب (ج10/ 369)).

(2) البُصْرَوي: بضم الباء المنقوطة بواحدة وسكون الصاد المهملة وفتح الراء وفي آخرها الواو، هذه النسبة إلى بُصرى وهي قرية دون عكبرا وحربي، قرب دمشق. (ينظر: السمعاني، الأنساب (ج2/ 252)).

(3) الدِّمَشْقيّ: بكسر الدال المهملة والميم المفتوحة والشين المعجمة الساكنة، في آخرها القاف هذه النسبة إلى دمشق، وهي أحسن مدينة بالشام، وأكثرها أهلا، وأنزهها، ويضرب بحسنها المثل، وإنما سميت دمشق بدماشق ابن قانى بن مالك بن أرفخشد بن سام بن نوح. (السمعاني، الأنساب (ج5/ 373)).

(4) الشَّافِعِيّ: بفتح الشين المعجمة المشددة وكسر الفاء والعين المهملة، هذه النسبة إلى الجد الأعلى، وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس ابن العباس بن عثمان بن شافع، ومنتحلو مذهبه من المتأخرين انتسبوا بهذه النسبة لاتباعهم مذهبه، والنسبة الصحيحة إلى مذهبه «الشافعيّ» أيضاً، ومن قال «الشفعوي» فقد وهم. (السمعاني، الأنساب (ج8/20-23))، والإمام ابن كثير من المتأخرين فالنسبة إلى المذهب.

(5) الظاهري، يوسف بن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج2/ 414).

(6) المرجع السابق (ج2/ 415).

النحو، وحفظ التنبيه وشرحه على العلامة تاج الدين الفزاري، وحصل المنتخب في أصول الفقه، قاله لي شيخنا ابن الزملكاني، ثم إنه سقط من سطح الشامية البرانية فمكث أياما ومات، فوجد الوالد عليه وجداً كثيراً ورثاه بأبيات كثيرة، فلما ولدت له أنا بعد ذلك سماني باسمه، فأكبر أولاده إسماعيل وآخرهم وأصغرهم إسماعيل، فرحم الله من سلف، وختم بخير لمن بقي، توفي والدي فِي شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعمائة، في قرية مُجَيدل القرية[1]، ودفن بمقبرتها الشمالية عند الزيتون، وكنت إذ ذاك صغيراً ابن ثلاث سنين أو نحوها، لا أدركه إلا كالحُلْم، ثم تحولنا من بعده في سنة سبع وسبعمائة إلى دمشق بصحبة كمال الدين عبد الوهاب، وقد كان لنا شقيقاً، وبنا رفيقاً شفوقاً، وقد تأخرت وفاته إلى سنة خمسين، فاشتغلت على يديه في العلم، فيسر الله تعالى منه ما يسر، وسهل منه ما تعسر، والله أعلم"[2].

وقد تزوج ابنةَ أحدِ علماء عصره، وأحد شيوخه، ألا وهو الإمام أبو الحجاج المزي[3]، قال ابن حجر: " ثم صاهر المزيَّ"[4].

وفاته: وبعد هذا الجهد الجهيد، والعمل المتواصل الدؤوب، أربعة وسبعين عاماً قضاها في طاعة الرحمن، في التعلم والتعليم والصبر والمصابرة حتى كَلَّ جسدُه، وضعفت قواه، وفقد بصرَه، بعد أن ألف كتباً وخرَّج أجيالاً ونصح الأمة.

ولا بد للإنسان من رحيل عن الدنيا فـ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾[5] لتوفى النفوسُ أعمالَها، ويُعطى الناسُ أجورَهم كاملةً غيرَ منقوصةٍ، ويضاعِف اللهُ لمن يشاء، وأجر الصابرين بغير حساب، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[6]، وفي يوم الخميس السادس والعشرين من شهر شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة، ودّعت دمشقُ إمامَها وخطيبها وحافظها أبا الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي إلى رضوان الله تعالى–إن شاء الله–، حيث

---

(1) مُجَيْدِل: مِنْ عَمَلِ بُصْرَى، بدمشق. (ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج14/ 37)).

(2) ابن كثير، البداية والنهاية (ج14/ 37).

(3) المزي: هو يوسف ابن الشيخ المقرئ العالم زكي الدين عبد الرحمن بن يوسف، العلامة الحافظ البارع أستاذ الجماعة، جمال الدين أبو الحجاج محدث الإسلام الكلبي القُضاعي المزي الدمشقي الشافعي، مولده بظاهر حلب سنة أربع وخمسين وست مائة، ونشأ بالمزة، وقرأ القرآن وتفقه قليلاً، ثم طلب هذا الشأن سنة خمس وسبعين وست مائة، توفي في ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبع مائة. (الذهبي، معجم الشيوخ الكبير (ج2/ 389)).

(4) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج1/ 39).

(5) [آل عمران: 185].

(6) [الزمر: 10].

المستقر الدائم، ودفن بجوار شيخه ومحبه شيخ الإسلام ابن تيمية، عليهما من الله الرحمةُ والرضوان، وعلى سائر المسلمين، بمقبرة الصوفية خارج باب النصر من دمشق[1].

وقد رثاه بعض طلبته، فقال:

لفقدك طلاَّبُ العلوم تأَسَّفوا ... وجادوا بدمْع لا يبيد غزير

ولو مَزجُوا ماء المدامع بالدِّما ... لكان قليلاً فيك يا ابن كثير[2].

وقد كان ابن كثير – رحمه الله – مِذكاراً للموت وعّاظّاً لنفسه، حيث قال:

تمر بنا الأيام تترى وإنما ... نساق إلى الآجال والعين تنظر

فلا عائدٌ ذاك الشبابُ الذي مضى ... ولا زائلٌ هذا المشيب المُكَدَّر.

قال ابن حجر: قلت: ولو كان قال: "فلا عائد صفوُ الشباب"، إلى آخره، لكان أمتع[3].

ثالثاً: عقيدته ومذهبه الفقهي.

كان على عقيدة أهل السنة الجماعة، ودليل ذلك ما جاء في تفسيره لبعض آيات الصفات، حيث كانت على منهج أهل السنة والجماعة، ومن أمثلة ذلك: قول الله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [4] قال: يعني لفصل القضاء بين خلقه[5]، فأبقاها على حقيقتها ولم يُؤَوِّلها.

وقد ذكر في قَوْله تعالى : "الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى"[6]: "أن المسلكَ الأسلم في ذلك طريقةُ السلف، إمرارُ ما جاء في ذلك من الكتاب والسنة، من غير تكييفٍ ولا تحريف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل"[7].

وقد ورد أنه وقع بينه وبين الإمام ابن القيم مُنَازعَةٌ فِي تدريس النَّاس، فَقَال الإمام ابْن كثير للإمام ابن القيم: "أنت تكرهني؛ لأنني أشعري"، فقال له: "لو كان من رأسك إلى قدمك شعر، مَا صدقك النَّاس فِي قَوْلك أَنَّك أشعري، وشيخك ابْن تَيْمِية"[8].

لكن هذا كان بمزاح بينهما، بدليل أنه يخالف منهجه العقدي في تفسيره، فيحمل هذا

---

(1) ينظر: ابن قاضى شهبة، طبقات الشافعية (ج3/ 86)، والحويني، نثل النبال بمعجم الرجال (ج4/ 94).

(2) الظاهري، يوسف بن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج2/ 415).

(3) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج1/ 40).

(4) [الفجر: 22].

(5) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 389).

(6) [طه: 5].

(7) ابن كثير، المرجع السابق (ج5/ 241).

(8) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج1/ 65)، وابن مفلح، المقصد الارشد (ج1/236).

على المعاريض، أي أنه من قبيلة أشعر، بدليل قوله: "لَو كَانَ من رَأسك إِلَى قدمك شعر"، وقبيلة الأشعر نسبوا إلى الأشعر وهو نبت بن أدد؛ لأن أمه ولدته وهو أشعر[1]، أو أنه كثير الشعر، والله أعلم، لكنه ليس أشعري المذهب، بل هو سُنِيّ.

وأما عن مذهبه الفقهي فقد كان شافعياً، كما ذُكر في نسبه[2]، وكذا تأليفه لكتاب طبقات الشافعيين، لكثرة معرفته بهم.

(1) ينظر: الأنساب للسمعاني (ج1/ 266).

(2) ابن كثير، طبقات الشافعيين (ص97).

المطلب الثالث

حياة الإمام ابن كثير العلمية

أولاً: رحلاته وشيوخه وتلاميذه

1. رحلاته: قد سن الصحابة رضوان الله عنهم والتابعون بعدهم الرحلة في طلب العلم؛ اقتداءً بقول رسول الله ﷺ: "وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ"[1]، فكانت الرحلة لطالب العلم أمراً مهماً، وقد اعتنى المحدثون بها، ومما يدلل على ذلك تصنيف الخطيب البغدادي كتاب (الرحلة في طلب الحديث)، لكننا نجد أن الإمام ابن كثير –رغم سعة علمه– لم يتميز بالرحلة في طلب العلم، فلم أجد من ذَكر له رحلة؛ فقد يكون بسبب أن دمشق والشام في عصره كانت حاضنةَ العلماء من شتى بقاع الأرض، فكان يتلقف العلماء الوافدين ليتعلم منهم فتحقق له مراد الرحلة بذلك دون أن يرحل، أو لسبب آخر، فتتلمذ على يد شيوخ أفذاذ، وخَرَّج تلاميذَ بارزين، وتفصيل ذلك فيما يلي:

2. شيوخه: تلقى الإمام ابن كثير العلم على يد شيوخ كُثُر، من أبرزهم:

أ- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، الإمام، شيخ الإسلام (661-728 هـ = 1263-1328م)[2].

ب- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري[3] أبو إسحاق، برهان الدين ابن الفركاح: من كبار الشافعية، مصري الأصل، من أهل دمشق (660-729هـ = 1262-1329م)[4].

ت- يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، محدث الديار الشامية في عصره (654-742 هـ = 1256-1341م) [5].

ث- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله (673-748هـ = 1274-1348م) [6].

---

(1) مسلم: صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (ج 4/ 2074)، رقم الحديث2699، من حديث أبي هريرة به.

(2) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج1/ 39)، والزركلي، الأعلام (ج1/ 144).

(3) الفزاري: بفتح الفاء والزاى والراء في آخرها بعد الألف، هذه النسبة إلى فزارة، وهي قبيلة. (السمعاني، الأنساب (ج10/ 212)).

(4) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج1/ 39)، والزركلي، الأعلام (ج1/ 45).

(5) ينظر: ابن حجر، المرجع السابق، نفس الصفحة، والزركلي، المرجع السابق (ج8/ 236).

(6) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج1/ 29)، والزركلي، المرجع السابق (ج5/ 326).

ج- طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد الأصبهاني[1] (000-786 هـ = 000-1384 م)[2].

ح- أحمد بن محمد بن عمر، أبو العباس شهاب الدين الأسدي، ابن قاضي شهبة[3]، مؤرخ شافعيّ دمشقي، (737-790هـ = 1337-1388م) [4].

3. تلاميذه: تتلمذ كثيرٌ من طلبة العلم والحديث على يديه، وأصبحوا أعلاماً بارزين، من أشهرهم:

أ- الحافظ الذهبي: حيث يعد من شيوخه ومن تلاميذه كذلك[5] – وقد سبقت ترجمته في ذكر الشيوخ- وهذا من اللطائف، وهو ما يُعرف في علم الحديث برواية المُدَبَّج.

ب- خليل بن كِيكَلدي بن عبد الله العلائي الدمشقيّ، أبو سعيد، صلاح الدين: محدث، فاضل، بحّاث، ولد وتعلم في دمشق، ورحل رحلة طويلة، وهو معدود في الأذكياء، وله يد طولى في فن الحديث ورجاله، (694-761هـ = 1295-1359م) [6].

ت- محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقيّ، شمس الدين، أبو المحاسن، حافظ للحديث، مؤرخ، مولده ووفاته في دمشق، وكان ثقة ثبتاً إماماً مؤرخاً حافظاً، له مؤلفات كثيرة، (715-765هـ = 1315-1364م) [7].

ث- أحمد بن حجّي بن موسى بن أحمد السعدي الحسباني الأصل، الدمشقيّ، شهاب الدين ابن علاء الدين، حافظ مؤرخ، من أهل دمشق، ولد ومات فيها، ويلقب بمؤرخ الإسلام (751-816هـ =1350-1413م) [8].

---

(1) الأصبهاني: نسبة إلى بلدة أصبهان بفارس (إيران). (ينظر: السمعاني، الأنساب (ج1/284)).

(2) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج1/ 39)، والزركلي، الأعلام (ج3/ 222).

(3) شُهْبَةُ: من قرى حَوْران قرب دمشق، والشهبة: صحراء فوق متالع بينه وبين المغرب. (ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (ج3/374)).

(4) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج1/ 39)، والزركلي، الأعلام (ج1/ 225).

(5) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج1/ 29).

(6) ينظر: الذهبي، معجم الشيوخ الكبير (ج1/ 224)، والزركلي، الأعلام (ج2/ 321)، والحويني، نثل النبال بمعجم الرجال (ج4/ 95).

(7) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج1/ 63)، والزركلي، المرجع السابق (ج6/ 286). والحويني، المرجع السابق (ج4/ 87).

(8) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج3/ 18)، والزركلي، المرجع نفسه (ج1/ 110).

ثانياً: مكانته العلمية

يُعَدُّ الإمام ابن كثير من أبرز علماء دمشق والشام، بل وعلماء عصره، ومن أبرز محدثي القرن الثامن الهجري، وكان متبحراً في أغلب علوم الشريعة.

وقد ذكره الذهبي في زمرة المحدثين، وشهد له بأنه: "فقيه متقن، ومتحدث متقن، ومُفسِّر نقَّال، وله تصانيف مفيدة يدري الفقه، ويفهم العربية والأصول، ويحفظ جملة صالحة من المتون والتفسير، والرجال وأحوالهم"[1].

وقال تلميذه ابن حِجّي: "ما اجتمعتُ به قط إلا استفدت منه، وقد لازمته ست سنين"[2]،

وقال أيضاً: "كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها، وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وكان يستحضر شيئاً كثيراً من التفسير والتأريخ، قليلُ النسيان، وكان فقهياً، جيدَ الفهم، صحيح الذهن، يستحضر شيئاً كثيراً، ويحفظ التنبيه إلى آخر وقت، ويشارك في العربية مشاركة جيدة، وينظم الشعر، وما أعرف أني اجتمعت به على كثرة ترددي إليه إلا وأفدت منه"[3].

وقال ابن حبيب: "إمام ذوي التسبيح والتهليل، وزعيم أرباب التأويل، سمع وجمع وصنَّف، وأطرب الأسماع بقوله وشَنَّف، وحدَّث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتُهِر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رياسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير"[4].

وقال ابن حجر: "وكان كثيرَ الاستحضار، حسن المفاكهة، سارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع بها الناس بعد وفاته"[5]، وله كلام يشعر بعدم مدحه، حيث قال ابن حجر: "ولم يكن على طريق المحدثين في تحصيل العوالي، وتمييز العالي من النازل، ونحو ذلك من فنونهم وإنما هو من محدثي الفقهاء"[6]. وقد تعقبه السيوطي فقال: "العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحاً وتعديلاً، وأما العالي والنازل ونحو ذلك فهو من الفضلات لا من الأصول المهمة"[7].

وقال أبو إسحاق الحويني: "ابن كثير –رحمه الله– من أوسع العلماء اطلاعاً على أقوال

---

(1) الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين (ص 75).

(2) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج1/ 39).

(3) ابن قاضى شهبة، طبقات الشافعية (ج3/ 86).

(4) نويهض، معجم المفسرين (ج1/ 93).

(5) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج1/ 445).

(6) ابن حجر، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(7) السيوطي، طبقات الحفاظ (ص 534).

أهل الملل والنحل، وخاصة مذاهب المسيحيين، كما يدل عليه كلامه في مواضع كثيرة في التفسير والتاريخ، بل يكفي في الدلالة على سعة اطلاعه في ذلك أن يكون تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي ألف موسوعته النفيسة في ذلك: كتاب "الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح"، وهو مطبوع معروف"[1].

ثالثاً: مصنفاته وآثاره العلمية:

لابن كثير مؤلَّفاتٌ ومصنَّفات عديدة، وهذا يدل على تبحره في العلوم، وغزارة علمه، ومن أبرز كتبه:

1. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: وهو اختصار لكتاب معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بتحقيق أحمد محمد شاكر، وهو جزء واحد.
2. البداية والنهاية: وهي موسوعة ضخمة، تضم التاريخ منذ بَدءِ الخلق إلى القرن الثامن الهجري، حيث جزء النهاية مفقود، ومطبوع بطبعات عدة، منها: طبعة دار إحياء التراث العربي، بتحقيق علي شيري، وتقع في أربعة عشر جزءاً.
3. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: الناشر دار ابن حزم، وهو جزء واحد.
4. تفسير القرآن العظيم: المشهور بتفسير ابن كثير، وهو أجل مؤلفاته، فقد تناقلته الأمة بالقبول، ويعتبر أصح تفسير للقرآن، ومطبوع بطبعات عدة منها: طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع، بتحقيق: سامي بن محمد سلامة، ويقع في ثمانية أجزاء، وهو مجال بحثنا ودراستنا.
5. التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، المعروف بجامع المسانيد: جمع فيه كتابي شيخه المزي والذهبي (تهذيب الكمال، وميزان الاعتدال، وكتاب رد الهدى والسنن في أحاديث المسانيد والسنن)، ونشره مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ويقع في أربعة أجزاء.
6. جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن: وهو كتاب جامع لأحاديث كثيرة جداً، نقلها من كتب السنن وكتب المسانيد كمسند أحمد وغيره، وهي مرتبة على طريقة المسانيد، أي حسب أسماء الرواة، وقد طبعته دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة، بتحقيق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، ويقع في عشرة أجزاء.

---

(1) الحويني، نثل النبال بمعجم الرجال (ج4/ 94).

7. السيرة النبوية، ومن دور الطبع التي نشرته: دار المعرفة، بيروت – لبنان، بتحقيق: مصطفى عبد الواحد، ويقع في أربعة مجلدات.
8. طبقات الشافعيين: صنف فيها أصحابَ الإمام الشافعي –أي من مدرسة الشافعية، وقسمهم إلى عشر طبقات، وترجم لكل واحد منهم ترجمة مختصرة، وقد وصل فيهم إلى القرن السابع الهجري، وقد نشرته مكتبة الثقافة الدينية، بتحقيق: د. أحمد عمر هاشم، و د. محمد زينهم محمد عزب، وهو جزء واحد.
9. فضائل القرآن: نشرته مكتبة ابن تيمية، ويقع في جزء واحد.
10. قصص الأنبياء: نشرته مطبعة دار التأليف – القاهرة، بتحقيق: مصطفى عبد الواحد، ويقع في جزأين.
11. مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– وأقواله على أبواب العلم: نشرته دار الوفاء – المنصورة، بتحقيق: عبد المعطي قلعجي، وهو جزءان.
12. معجزات النبي ﷺ: (مأخوذ من كتاب البداية والنهاية)، وقد نشرته المكتبة التوفيقية، بتحقيق وتعليق: السيد إبراهيم أمين محمد، وهو جزء واحد.
13. النهاية في الفتن والملاحم: طبعته دار الجيل، بيروت – لبنان، بتحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، ويقع في جزأين.

المبحث الثاني: التعريف بتفسير القرآن العظيم لابن كثير

المطلب الأول

تعريف عام بالكتاب

يعد تفسير ابن كثير من أهم كتبه، ودراستي تناولت الأحاديث الغريبة في تفسيره؛ لذا ينبغي التعرف إلى كتابه، بمعرفة موضوع كتابه، وتاريخ تصنيفه، وأبرز طبعات كتابه، وتفصيل ذلك كما يلي:-

أولاً: موضوع الكتاب

هذا الكتاب مختص بعلم تفسير القرآن الكريم، ويُعدُّ من أشهر ما دُوِّن في موضوع التفسير بالمأثور، أي تفسير القرآن بالقرآن أو بالسنة، وكذلك يذكر الأحاديث والآثار المسندة إلى أصحابها، وأقوال الصحابة والتابعين، كما اهتم باللغة العربية وعلومها، واهتم بالأسانيد ونقدها، واهتم بذكر القراءات المختلفة وأسباب نزول الآيات، كما يشتمل على الأحكام الفقهية، ويعتني بالأحاديث النبوية رواية ونقداً.

ثانياً: تاريخ تصنيفه.

لم يحدد ابن كثير تاريخ بدايته في كتابة هذا التفسير ولا تاريخ انتهائه منه، لكن يستنبط بعضهم الحقبة التي ألفه فيها استناداً إلى عدد من الأدلة؛ منها:

- أنه ألف أكثر من نصف التفسير في حياة شيخه المزي (المتوفى سنة 742هـ)، استناداً إلى أنه ذكر عند تفسير سورة الأنبياء شيخه المزي ودعا له بطول العمر[1].
- أن عبد الله الزيلعي (المتوفي 762هـ) اقتبس منه في كتابه تخريج أحاديث الكشاف، مما يدل على أنه قد انتشر قبل عام 762 هـ[2].
- ويُرَجَّح أنه انتهى من التفسير في يوم الجمعة 10 جمادى الآخرة 759 هـ، لما جاء في النسخة المكية والتي تُعتَبر من أقدم النسخ، وقد جاء بآخرها: "آخر كتاب فضائل القرآن، وبه تم التفسير للحافظ العلامة الرُّحَلة الجهبذ مفيد الطالبين الشيخ عماد الدين إسماعيل الشهير بابن كثير، على يد أفقر العباد إلى الله الغني محمد بن أحمد بن معمر المقري البغدادي، عفا الله عنه ونفعه بالعلم، ووفقه للعمل به، آمين، بتاريخه يوم الجمعة عاشر جمادى الآخرة من سنة تسع وخمسين وسبعمائة هلالية هجرية"[3].

---

(1) ينظر: ابن كثير، تفسيره (ج5/ 336).

(2) الزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف (ج1/ 66).

(3) ينظر: سامي سلامة، مقدمة تحقيق تفسير ابن كثير، (ج18/1)، طبعة دار طيبة.

ثالثاً: مطبوعاته

طبع هذا التفسير بطبعات كثيرة، وهذا يدل على قيمة الكتاب ومكانته، لكن أكتفي بأهم تلك الطبعات، وهي:

1. طبعة سامي السلامة عن دار طيبة في 8 مجلدات، و أشير إلى أنه وقع له في الطبعة الأولى عام 1418 أغلاط عديدة، وقام بتعديلها وطبعها طبعة ثانية عام 1420، وتعد من أجود الطبعات.
2. طبعة البنا عن دار ابن حزم، ولعله اعتمد على طبعة الشعب -كما ذكر ذلك الشيخ عبد الكريم الخضير- والمأخذ نفسه على طبعة السلامة تكرر معه، سنة النشر: 1420-2000، عدد المجلدات: 1، رقم الطبعة: 1، عدد الصفحات: 2064.
3. طبعة دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الطبعة: الأولى – 1419هـ
4. طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرناؤوط، والمعروف عن مؤسسة الرسالة الجودة في غالب ما تحققه و تطبعه.
5. طبعة دار ابن الجوزي بتحقيق حكمت بشير ياسين، اختصر فيها المحقق أحكام أبي إسحاق الحويني على الأحاديث -وهذا خاص بالمجلد الأول- ثم تمم تخريج باقي الأحاديث والآثار، وهي في 7 مجلدات.
6. طبعة مؤسسة قرطبة – مكتبة أولاد الشيخ للتراث في 15 مجلداً ، لمجموعة من المحققين، سنة النشر: 1421 – 2000، عدد الصفحات: 2000، وتعد من الطبعات الجيدة[1].

(1) ينظر: موقع المكتبة الوقفية، الكتب المصورة لتفسير ابن كثير.

المطلب الثاني

المكانة العلمية لتفسير ابن كثير

أولاً: أهمية الكتاب

إن علم التفسير هو أحد علوم القرآن الكريم التي تعد أهم العلوم الشرعية على الإطلاق؛ لأن شرف العلم من شرف المعلوم، وهو من العلوم الضرورية الذي يحتاجه كل مسلم؛ لأن القرآن الكريم هو الدِّعامة الأولي للعقيدة الإسلامية، والركيزة المتينة لبناء الإسلام، والمنبع الصافي للأخلاق، والمصدر الرئيس للعبادات.

فتفسير ابن كثير يُعَد من أشهر الكتب الإسلامية المختصة بعلم تفسير القرآن الكريم، وخاصةً التفسير بالمأثور أو تفسير القرآن بالقرآن، ويضعه البعض بعد تفسير الطبري في المنزلة، ويفضله آخرون عليه، فذاع صيت هذا الكتاب بين أهل العلم، وتداولته الأيدي وصار مما لا غنًى عنه لمشتغل بالتفسير، فقد اكتسب هذه الشهرةَ وهذه المكانة؛ لبراعته في التأليف، فقد فتح الله عليه فيما يلزم في التفسير من علوم اللغة والمعاني والفقه والاستنباط والأدلة والآثار، التي تغني عن كثير من كتب التفسير، إضافة إلى سهولة العبارة وسلاسة الأفكار وترتيبها الحسن، ومما يدلل على ذلك شهادة العلماء المتأخرين لهذا الكتاب، الذي يدل على سعة علم الحافظ ، وعظيم فائدة كتابه، فمن ذلك:

قول السيوطي: "وله –أي ابن كثير– التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله"[1].

وقال محمد بن علي الشوكاني: "وله التفسير المشهور، وهو في مجلدات، وقد جمع فأوعى، ونقل المذاهب والأخبار والآثار، وتكلم بأحسن الكلام وأنفسه، وهو من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها"[2].

وقال محمد بن جعفر الكتاني: "إنه مشحون بالأحاديث والآثار بأسانيد مخرجيها مع الكلام عليها صحةً وضعفاً"[3].

وقال أحمد محمد شاكر: "وبعد فإن تفسير الحافظ ابن كثير أحسن التفاسير التي رأينا، وأجودها وأدقها بعد تفسير إمام المفسرين أبي جعفر الطبري"[4].

---

(1) السيوطي، طبقات الحفاظ، (ص534).

(2) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (ج103/1).

(3) الكتاني، الرسالة المستطرفة، (ص195).

(4) أحمد شاكر، عمدة التفاسير من الحافظ ابن كثير، (ج9/1).

ومما يدلل على مكانة هذا الكتاب وأهميته عكوف العلماء على العمل عليه بالاختصار والاقتباس منه، **فمن أشهر مختصرات تفسير ابن كثير:**

1. عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير: للشيخ أحمد محمد شاكر.
2. تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير: للشيخ محمد نسيب الرفاعي.
3. حسن التحرير في تهذيب تفسير ابن كثير: للشيخ محمد الحمود النجدي.
4. اليسير في اختصار تفسير ابن كثير: لجماعة من العلماء.
5. مختصر تفسير ابن كثير: للشيخ محمد علي الصابوني[1].

ثانياً: مزايا الكتاب.

إن الناظر في تفسير هذا الإمام الحافظ ابن كثير –رحمه الله– يعلم رسوخه في العلم، فامتاز هذا التفسير بميزات متعددة، رفعت منزلة هذا الكتاب من بين كتب التفسير، التي يندر أن تجتمع هذه الخصائص والمزايا جميعاً في كتاب واحد.

فيمكن القول أن تفسير ابن كثير **تميز بمزايا عديدة،** ذكرها محمد عجاج الخطيب منها:

1. يعد هذا الكتاب من أشهر ما صُنِّفَ في التفسير بالمأثور، وهو المرجع الثاني في التفسير بالمأثور بعد تفسير الطبري.
2. اعتمد تفسير القرآن بالقرآن، مع سرد الآيات المتناسبة في المعنى الواحد.
3. سرد الأحاديث التي تتعلق بالآية بذكر الأسانيد، ويذكر أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم.
4. بيان الحكم على الروايات غالباً، وحال الرواة جرحاً وتعديلاً.
5. الترجيح بين الأقوال.
6. أن عبارته سهلة موجزة.
7. اهتمامه باللغة وعلومها .
8. اهتمامه بالأسانيد ونقدها.
9. ذكر القراءات وأسباب النزول .
10. التنبيه على منكرات الإسرائيليات.
11. كونه تفسيراً على منهج أهل السنة والجماعة[2].

---

(1) ينظر: الحاسب الآلي، المكتبة الشاملة، وموقع: الدرر الدعوية، مدونة بعنوان: تجميع لمختصرات تفسير ابن كثير، تم الاطلاع بتاريخ (2017/8/7م).

(2) ينظر: محمد عجاج الخطيب، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، (ص137).

ثالثاً: انتقادات العلماء عليه وملاحظاتهم

جاء تفسير ابن كثير ذخيرةً علميةً، ولكنه لم يَخلُ من بعض المآخذ التي لاحظها العلماء، ومنها:

1- **الإطالة:** فقد حرص ابن كثير على ذكر الأسانيد كاملة، كما حرص على إيراد الروايات المتكررة في الموضوع الواحد، والاستعانة بالشواهد اللغوية، مما يؤدي إلي الملل، والتعب، والسآمة من الإطالة في عرض تفصيلات وجوانب متفرعة دقيقة، لا يستفيد منها إلا فئة معينة من العلماء والباحثين، وهذا ما دعا العلماء في هذا العصر إلى اختصار هذا التفسير.

2- **الإسرائيليات[1]:** كان ابن كثير متنبِّهاً لأمر الإسرائيليات وخطره، وتعرض لها في مقدمة كتابه، ومع ذلك فقد أوردها في كتابه للاستئناس بها بحجة "الاستشهاد، لا لِلِاعتضاد "، وقد نبه في معظم الأحيان عليه، ويذكر الرواية، ثم يصرح بأنها إسرائيلية، وقد بيَّن بطلانها، ولكن القارئ العادي سوف يقرؤها، وقد لا يتنبه إلي كونها إسرائيلية، وقد تَعلَق بذهنه؛ ولذلك حرص القائمون على اختصار هذا التفسير إلى شطبها كلياً[2].

ومن أمثلة ذلك: عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (67) وما بعدها من سورة البقرة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ ... ﴾.. إلى آخر القصة، نراه يقص لنا قصة طويلة غريبة عن طلبهم للبقرة المخصوصة، وعن وجودهم لها عند رجل من بنى إسرائيل كان من أَبَرِّ الناس بأبيه.. إلخ، ويروي كل ما قيل من ذلك عن بعض علماء السَلَف، ثم بعد أن يفرغ من هذا كله يقول ما نصه: "وهذه السياقات عن عبيدة وأبى العالية والسدىّ وغيرهم، فيها اختلاف، والظاهر أنها مأخوذة من كتب بنى إسرائيل، وهى مما يجوز نقلها، ولكن لا تُصَدَّق ولا تُكَذَّب، فلهذا لا يُعتمد عليها إلا ما وافق الحق عندنا، والله أعلم"[3].

---

(1) الإسرائيليات: هي الأخبار المنقولة عن أهل الكتاب الذين أسلموا، مثل: كعب الأحبار ووهب بن مُنبِّه. (ينظر: عماد عبد السميع، التيسير في أصول واتجاهات التفسير (ص 97)).

(2) ينظر: الزحيلي، ابن كثير الدمشقي، (ص222).

(3) ينظر: ابن كثير، تفسيره (ج1/ 192 و193).

المطلب الثالث

منهجية ابن كثير العامة في تفسيره

كانت الطريقة التي اتبعها الحافظ ابن كثير في كتابه أن يذكر الآية، ثم يذكر معناها العام، ثم يورد تفسيرها من القرآن أو من السنة أو من أقوال الصحابة والتابعين، وأحيانا يذكر كل ما يتعلق بالآية من قضايا أو أحكام، ويحشد لذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ويذكر أقوال المذاهب الفقهية وأدلتها والترجيح بينها[1].

وقد أبان الحافظ ابن كثير عن طريقته في مقدّمة تفسيره، قال: "فإن قال قائلٌ: فما أحسنُ طرقِ التّفسير؟ فالجواب: إنّ أصحّ الطّرقِ في ذلك أن يفسَّر القرآنُ بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر، فإن أعياك فعليك بالسنّة؛ فإنّها شارحةٌ للقرآن وموضّحةٌ له، وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السّنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصّحابة؛ فإنّهم أدرى بذلك لِما شاهدوا من القرائن والأحوال الّتي اختصّوا بها، ولما لهم من الفهم التّام والعلم الصّحيح والعمل الصّالح، لاسيّما علماءهم وكبراءهم كالأئمّة الأربعة الخلفاءِ الرّاشدين، والأئمة المهتدين المهديّين، وعبدِ الله بن مسعود –رضي الله عنهم أجمعين– وإذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السّنة ولا وجدته عن الصّحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التّابعين"[2].

فيمكن إجمال منهجه في النقاط الآتية:

1. تفسير الآية بعبارة سهلة، وبأسلوب مختصر، يوضح المعنى العام للآية الكريمة.
2. تفسير الآية بآية أخرى إن وجدت، حتي يتبين المعني، ويظهر المراد، وقد يذكر ابن كثير عدة آيات في تفسير الآية الأولى، وكأنه يجمع بين الآيات المتشابهة والمتماثلة في المعنى، والمتحدة في الموضوع، فتأتي الآيات المتناسبة في مكان واحد.
3. رواية الأحاديث بأسانيدها غالباً، وبغير إسناد أحياناً؛ لإلقاء الضوء النبوي على معنى الآية؛ لأن وظيفة الرسول ﷺ التبليغ والبيان.
4. تفسير القرآن الكريم بأقوال الصحابة: يردف ابن كثير في تفسير الآية ما وصله من أقوال الصحابة في تفسير الآية، حسب المؤهلات التي يمتلكونها.
5. الاستئناس بأقوال التابعين وتابعي التابعين ومن يليهم من علماء السلف، وخاصة أهل القرون الأولى الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية، وحملوا الدعوة والإسلام.

---

(1) ابن كثير، تفسيره، مقدمة التحقيق لسلامة (ج1/ 8).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

6. الإسرائيليات: نتج عن روايات بعض الصحابة وبعض التابعين وجود الأحاديث والروايات المأخوذة من مصادر أهل الكتاب، والتي تسمى الإسرائيليات، ومعظمها غير صحيح وغير معقول، وأكثرها غرائب وطرائف، وقد نوّه ابن كثير على وجود هذه الإسرائيليات في مقدمة تفسيره، فقال " تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد ".

وكان ابن كثير ينبه على الإسرائيليات والموضوعات في التفسير، تارة يذكرها، ويعقب عليها بأنها دخيلة على الرواية الإسلامية، ويبين أنها من الاسرائيليات الباطلة المكذوبة، وتارة لا يذكرها بل يشير إليها، ويبين رأيه فيها.

7. الأحكام الفقهية: يتعرض ابن كثير عند تفسير آيات الأحكام إلي بيان الأحكام الشرعية، ويستطرد في ذكر أقوال العلماء وأدلتهم، ويخوض في المذاهب ويعرض أدلتهم.

8. . الشواهد اللغوية والشعرية: اعتمد ابن كثير علي اللغة العربية في فهم كلام الله تعالي، فيجب أن يفسر حسب مقتضى الألفاظ، وأساليب اللغة، ودلالات العبارات، وشواهد الشعر التي تدل علي المعني وتوضح المراد.

9. الأعلام والرجال: حرص ابن كثير على ذكر الأعلام الذين نقلت عنهم الآراء؛ ليكون دقيقاً في نقله، مع المحافظة على الأمانة العلمية، فجاء تفسيره زاخراً بأسماء العلماء وأعلام الرجال.

10. استقلال الشخصية: عرض ابن كثير لأحاديث متعددة، وروايات كثيرة، وأقوال مختلفة، ولكنه لم يقف عند هذا الحد، بل كانت شخصيته العلمية واضحة بارزة ظاهرة، فكان يبين درجة الأحاديث، ويثبت صحة أكثره، ويضعف بعض الروايات، ويعدل بعض الرواة، ويجرح بعضاً آخر؛ وكل ذلك لباعه الطويل في فنون الحديث وأحوال الرجال، وسار على هذا النهج في إيراد الأحكام الفقهية، وآراء المذاهب فيعمد إلي بيان الراجح منها.

11. الاقتباس مع مراعاة الأمانة العلمية: كان ابن كثير –رحمه الله– يعتمد علي من سبقه من المفسرين، وينقل عنهم، ويصرح بذلك، ومنهم إمام المفسرين ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن عطية، وأقوال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمهم الله–[1].

(1) ينظر: الذهبي، التفسير والمفسرون (ج1/ 175)، والزحيلي، ابن كثير الدمشقي (ص213–222).

المبحث الثالث: مصطلح الغريب

المطلب الأول

تعريف الغريب ومتعلَّقاتُه عند المحدثين

أولاً: تعريف الغريب لغة واصطلاحاً والعلاقة بين التعريفين

- **تعريف الغريب لغة:**

قال ابن فارس في مادة (غرب): "الغين والراء والباء أصل صحيح، وكلمه غير منقاسة لكنها متجانسة"[1]، وقال مرتضى الزبيدي: "الغريب هو الغامض من الكلام"[2]، وقال الحافظ ابن رجب: "وأما الحديث الغريب فهو ضد المشهور"[3]، وقال الشيخ محمود الطحان: "هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه"[4].

- **تعريفه اصطلاحاً:**

سأذكر أكثر التعريفات اشتهاراً وتداولاً بين أهل الحديث، وما زاد على ذلك سأبينه في أقسام الغريب وإطلاقاته.

قال أبو عمرو ابن الصلاح: الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب[5].

وقال ابن حجر –رحمه الله–: "هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند"[6].

فيتبين ما سبق أن **الغريبَ:** هو ما تفرد راوٍ واحدٌ في أي موضع من السند، سواءٌ كان في أوله أو في أثنائه أو في آخره، وإن زاد عددهم في بعض الطبقات، فالعبرة بالأقلية لا بالأكثرية.

- **العلاقة بين التعريفين:**

الحديث الغريب فيه غموض؛ لأنه انفرد بروايته راوٍ واحدٌ، ولو في طبقة، فيكون مشكوكاً في أمره؛ لأنه غير مشهور كباقي الأحاديث التي تعددت طرقها، كالغريب البعيد عن أقاربه.

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج4/ 420).

(2) الزُبَيْدي، تاج العروس (ج3/ 480).

(3) ابن رجب، شرح علل الترمذي (ج2/ 621).

(4) الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص 38).

(5) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 270).

(6) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 54).

ثانياً: أقسامُ الغريب

قال ابن حجر –رحمه الله– : ثم الغرابة إما أن تكون:

1– في أصل السند: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

2– أو لا يكون كذلك: بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد[1].

فيُفهَمُ مما سبق أن الغرابة تنقسم من حيث وجودها في السند إلى:

1– غرابة مطلقة: وهو التفرد الذي يكون في أصل السند من عند الصحابي، وسمي بذلك؛ لأن السند تابع لأصله الذي مبدؤه الصحابي غالباً، فإذا غرُب أوله، فكله غريب، فكان مطلقاً.

2– غرابة نسبية: وهي التي تكون في غير أول الإسناد، أي من بعد الصحابي إلى ما قبل المصنِّف، فسمي نسبياً؛ لأن غرابته لا تعم كلَّ الإسناد، بل هي بالنسبة للراوي الذي انفرد بالإسناد، فيكون الإسناد غريباً من ذلك الراوي إلى آخره، أي غريباً بالنسبة إلى ما قبل ذلك الراوي.

وبعضهم يطلق الغرابة النسبية على غير المتعلقة بأصل الرواية، بل باعتبار آخر، كرواية أخرى، أو غير ذلك[2].

فهناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن عدها ضمن **الغريب النسبي**؛ لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي:

أ– تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان.

ب– تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين: كقولهم: "تفرد به فلان عن فلان" وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.

ج– تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم: "تفرد به أهل مكة، أو أهل الشام".

د– تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى: كقولهم: "تفرد به أهل البصرة، عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام، عن أهل الحجاز"[3].

ويمكن أن **نقسم الغريب** من حيث الصحة وعدمها إلى:

---

(1) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 203).

(2) ينظر: عوض الله، تقريب علم الحديث (ص 77).

(3) الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص 40و41).

1- غريبٍ صحيح: كالأفراد المخرجة في الصحيح.

2- غريبٍ غير صحيح: وذلك هو الغالب على الغريب، أي الذي ينفرد به الرواة الضعفاء، قال الإمام أحمد: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"[1].

وينقسم الغريب أيضا من وجه آخر إلى:

1- غريبٍ متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحدٌ.

2- غريبٍ إسناداً لا متناً: كالحديث الذي متنه معروف، مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب، ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول فيه الترمذي: "غريب من هذا الوجه "[2].

وبيان ذلك: أن القسم الأول معروف وهو التفرد في أي طبقة من طبقات السند، أما القسم الآخر فهو وجود شاهد لحديث ما -أي مجيئه عن صحابي آخر-، وهذا الشاهد وقع التفرد في إسناده، لكن بالنسبة للمتن فهو مشهورٌ؛ لتعدد طرقه من شاهد آخر.

ثالثاً: حكم الغريب

الحديث الغريب منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف، فلا عبرة فيه بالصحة أو الضعف، إذا اعتبرنا أنه مبني على عدد الرواة في الطبقات.

وقد قال الحافظ العراقي في ألفيته:

منه الصحيح والضعيف ثم قد ... يَغرُب مطلقاً أو إسناداً فقد[3].

فيمكن أن تعرف صحيح الحديث الغريب من سقيمه، من خلال تطبيق قواعد الحديث الصحيح وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، والخلو من الشذوذ، والخلو من العلة.

لكن على الدارس للحديث الغريب أن يتنبه إلى خلوه من أي علة، كزيادة ألفاظ في المتن من بعض الثقات وهو ما يسمى بزيادة الثقة، أو إدراجٍ في السند أو تغيير له، فهذه علل خفيةٌ تقدح في صحة الحديث.

لكنَّ العلماء المتقدمين سمَّوْا الغريب بالشاذ، وكان لهم حكمٌ مغايرٌ عن المتأخرين، فقد

---

(1) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص270و271).

(2) المرجع السابق، (ص271).

(3) العراقي، ألفيته، (ص160)، رقم البيت 751.

قال أبو يعلى الخليلي[1] كما عند ابن رجب: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان، أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك، لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه، ولا يحتج به"[2].

وقد خالف الشافعي ذلك؛ حيث قال: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة (من الحديث) ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف الناس[3].

وكأنه يعارض تعريف الشاذ بذلك، فبالتالي يعارض الحكم، فيقبل تفرد الثقة.

ويؤيد ذلك قول ابن رجب بأن الثقة إذا أمعن في موافقة الثقات في حديثهم، ثم تفرد عنهم بحديث قُبِل ما تفرد به[4].

رابعاً: إطلاقات الغريب.

إذا ذكر مصطلح الغريب فإنه يذكر الإمام الترمذي، لكثرة استعماله لهذا المصطلح في سننه، لكن ماذا يعني بهذا المصطلح؟

قال ابن رجب: **الغريب يطلق عند الترمذي** على معانٍ:

المعنى الأول: أن لا يروى الحديث في أصله إلا من وجه واحد.

والمعنى الثاني: أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب.

والمعنى الثالث: أن يروى الحديث من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال إسناد من أسانيده[5].

يتبين مما سبق: أن مفهوم الغريب له علاقة وطيدة بعلم العلل، فيطلق ويراد به زيادة الثقة، أو الاستغراب من أحد أسانيده، بالإضافة إلى المعنى المعروف ألا وهو تفرد راوٍ في أي طبقة من الإسناد.

لذلك أردت أن أدرس الروايات الغريبة في تفسير ابن كثير؛ لأتفحص مراد الحافظ ابن كثير منها، وما هي المعاني التي يقصدها من هذا الإطلاق؟ فلعل له معانيَ جديدةً غيرَ التي أرادها الإمامُ الترمذي، مع العلم أن الإمام ابن كثير من المحدثين المشاهير.

---

(1) **أبو يعلى الخليلي:** هو خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني، قاض، من حفاظ الحديث، العارفين برجاله، توفي سنة 446هـ. (ينظر: الزركلي، الأعلام (ج319/2)).

(2) ابن رجب، شرح علل الترمذي (ج2/ 658).

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة، ولم أعثر على كلام الشافعي في كتابه الرسالة أو غيره من الكتب الأخرى.

(4) المرجع نفسه.

(5) ينظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، (ج1/ 207).

خامساً: أشهر المصنفات في الغريب

أبدأ أولاً بذكر مظانِّ الحديث الغريب –أي مكان وجود رواياته ضمن مباحث الكتاب–، ثم أذكر أهم المصنفات المستقلة، حيث إن معرفة هذه الكتب تفيد الدارس للغريب في حال البحث عن حديث غريب أو التأكد منه، أو لأغراض أخرى.

فمن **مظانِّ الحديث الغريب:**

أ– سنن الترمذي.

ب– مسند البزار.

ج– المعجم الأوسط، للطبراني.

وأما عن **أشهر المصنفات** فيه:

أ– غرائب مالك، للدارقطني.

ب– الأفراد، للدارقطني أيضاً.

ج– السنن التي تفرَّد بكل سُنَّة منها أهلُ بلدة، لأبي داود السجستاني[1].

(1) ينظر: الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (ص41).

المطلب الثاني: الغريب، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى (الفرد، الشاذ، المنكر، زيادة الثقة)

أولاً: الفرد

يطلق كثير من العلماء الفرد على الغريب، وغاير بعضهم بينهما، لكن الحافظ ابن حجر ساوى بينهما، ووضح رأي المفرِّقين بينهما إذ قال:

"الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان"[1].

ثانياً: الشاذ

لقد ساوى العلماء المتقدمون بين الشاذ والغريب، فأطلقوا على انفراد الرواية بالشذوذ، فقد قال أبو يعلى الخليلي: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ، ثقة كان، أو غير ثقة"، وكذلك ذكر الحاكم، أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة، من الثقات، وليس له أصل متابِع لذلك الثقة، ولم يوقف له على علة[2].

فذكروا الشاذ وعرفوه بتعريف الغريب، إذن: فالشاذ عند المتقدمين هو الغريب عند المتأخرين، فبحسب تعريفات المتقدمين: "جُعل الشاذ مطلقَ التفرد لا مع اعتبار المخالفة"[3].

وأما الشاذ عند المتأخرين وبعض المتقدمين فهو مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، فعرفه الشافعي وجماعة من علماء الحجاز بأنه: "ما روى الثقة مخالفاً رواية الناس، لا أن يروي ما لا يروي غيره"[4]، وقال ابن حجر: "الشاذ لغةً: المنفرد، واصطلاحًا: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه"[5].

فالشاذ يشترك مع الغريب في التعريف اللغوي، ويرادفه اصطلاحاً عند أغلب المتقدمين بمعنى التفرد، وأما عند المتأخرين فإن الغريب يدخل في الشاذ الذي بمعنى المخالفة، فقد قال ابن رجب الحنبلي: "ومن جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطرحة، وهي نوعان: ما هو

---

(1) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص66).

(2) ينظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، (ج2/ 658).

(3) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ج1/ 267).

(4) النووي، التقريب والتيسير، (ص40).

(5) ابن حجر، نزهة النظر، (ص70).

شاذ الاسناد، وما هو شاذ المتن"[1].

فالشاذ بمعنى الغريب حين إرادة التفرد، والغريب بمعنى الشاذ إذا قصد بالغريب المخالفة، فمفهوم الشذوذ مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الغرابة.

ثالثاً: المنكر

يُطلِق بعضهم مصطلح (المنكر) على التفرد، كما ذهب إليه الحافظ البَرْدِيجِيّ[2]، حيث عرف المنكر بأنه: "الفرد الذي لا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من غيره، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث"[3].

قال البقاعي[4]: "ما أطلقه البرديجي موجود في كلام أحمد، فإنه يصف بعض ما تفرد به بعض الثقات بالمنكر، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أن لهم مناكير"[5].

لكنَّ المنكرَ له إطلاقان: الأول : مخالفة الضعيف للثقة، والثاني: تفرد الضعيف.

قال البقاعي: "والمنكر: اسم لما خالف فيه الضعيف، أي الذي ينجبر إذا توبع، أو تفرد به الأضعف، أي: الذي لا ينجبر وهيُه بمتابعة مثله"[6].

رابعاً: زيادة الثقة

زيادة الثقة: "هي ما يتفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو المتن"[7].

وقد عرض ابن رجب زيادة الثقة ضمن مباحث الغريب عند الترمذي؛ وذلك أن الغريب يطلَق عند الترمذي على معانٍ، منها: أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة

---

(1) ينظر: ابن رجب الحنبلي، مرجع سبق ذكره، (ج2/ 624).

(2) **البَرْدِيجي**: أحمد بن هارون بن روح، أبو بكر البرديجي: من ثقات رجال الحديث. أصله من برديج بأقصى أذربيجان. سكن بغداد، وتوفي بها سنة 301هـ، له كتب، منها: الأسماء المفردة في أسماء بعض الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث وبلادهم ومن روى عنهم. (الزركشي، الأعلام، (ج1/ 264و265)).

(3) ابن اللقن، المقنع في علوم الحديث (ج1/ 179).

(4) **البقاعي**: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط – بضم الراء وتخفيف الباء – بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن برهان الدين: مؤرخ أديب. أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق سنة 885هـ، من كتبه: (جعنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران) في أربع مجلدات، و(نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) في سبع مجلدات. (ينظر: الزركلي، الأعلام، (ج1/ 56)).

(5) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، (ج1/ 467).

(6) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(7) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (ص423).

في متنه زيادة تستغرب، والغريب بهذا المعنى هو ما يسمى بزيادة الثقة في المتن[1].

فزيادة الثقة تدخل في الغريب من حيث تفرد الثقة ببعض الألفاظ، لكن هذا عند الترمذي –رحمه الله تعالى–، حيث جعله ضمن الغريب؛ حيث يشتركان في المعنى اللغوي ألا وهو التفرد.

وبعد ذكر مصطلح الغريب وتعريفاته، تبين أن مدلولَه واسعٌ، وله إطلاقاتٌ عدةٌ، فربما قصد الإمام ابن كثير بعضَها أو قصدها كلَّها، أو ربما زاد على المدلولات التي ذكرتها، فهذا ما سيتم بيانه في الجانب التطبيقي للدراسة بعد هذا المبحث –بإذن الله تعالى–.

(1) ينظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (ج1/ 207).

الفصلُ الثاني
دراسةُ الأحاديثِ التي حكمَ عليها
ابنُ كثيرٍ بالغرابةِ في تفسيرِه

المبحث الأول: الغرابة المتعلقة بالإسناد

المطلب الأول

الحكم بغرابة الإسناد مفردةً دون تعليلٍ

(1) قال ابن كثير –رحمه الله–: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ، أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، أخبرني جعفر بن محمود، عن جدته نُوَيْلة[1] بِنْتِ أَسْلَمَ، قَالَتْ: **صَلَّيْتُ الظُّهْرَ أَوِ الْعَصْرَ فِي مَسْجِدِ بَنِي حَارِثَةَ، فَاسْتَقْبَلْنَا مَسْجِدَ إِيلِيَاءَ فَصَلَّيْنَا سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ جَاءَنَا مَنْ يُخْبِرُنَا أَنَّ رسول الله ﷺ قد اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ، فَتَحَوَّلَ النِّسَاءُ مَكَانَ الرِّجَالِ، وَالرِّجَالُ مَكَانَ النِّسَاءِ، فَصَلَّيْنَا السَّجْدَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ وَنَحْنُ مُسْتَقْبِلُونَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَحَدَّثَنِي رِجَالٌ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَلَغَهُ ذَلِكَ قَالَ: "أُولَئِكَ قَوْمٌ آمَنُوا بِالْغَيْبِ"**، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ من هذا الوجه[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[3] بمثله، من طريق عبد الله المُسْنَديّ، وأخرجه الطبراني[4]، وأبو نعيم[5]، كلاهما بنحوه من طريق رجاء بن محمد السَّقَطي، وأخرجه أبو نعيم[6] كذلك بنحوه، من طريق محمد بن سنان القزاز ، ثلاثتهم (عبد الله المُسْنَديّ، ورجاء بن محمد السَّقَطي، ومحمد ابن سنان القزاز) عن إسحاق بن إدريس به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال السند

– إسحاق بن إدريس:

ذهب أكثر النقاد إلى تركه[7].

الخلاصة: متروك.

---

(1) ويجوز: تُوَيْلة أو تَوْلة –بالتاء–. (ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج8/ 59)، رقم الترجمة 10964).

(2) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 78).

(3) ابن أبي حاتم الرازي، تفسيره، (ج7/1)، رقم الحديث73.

(4) الطبراني، المعجم الكبير، (ج43/25)، رقم الحديث82.

(5) أبو نعيم، معرفة الصحابة، (ج3457/6)، رقم الحديث7864.

(6) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 213)، رقم الترجمة 729، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج27/5)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (ج1/ 99).

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

الحديث ضعيف جداً؛ بسبب إسحاق بن إدريس، فإنه اتهم بالوضع، فيترك حديثه، وقد قال الهيثمي: "وفيه إسحاق بن إدريس الأسواري، وهو ضعيف متروك"[1]، وقال الألباني: "موضوع"[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد الشديد، إضافة إلى تفرد إسناده، حيث إن الغرابة مطلقة؛ لأنها في أصل السند.

خامساً: خلاصة دراسة الحديث

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ لتفرد المتروك بالحديث، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لهذا السبب، والله أعلم.

(2) قال الإمام ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى الدِّمَشْقِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ علي المَعْمَري، قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْكَلْبِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهُجَيْمِيِّ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَثَلُ الْعَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ، كَمَثَلِ السِّرَاجِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[4]، والخطيب البغدادي[5]، كلاهما بمثله، من طريق أبي تميمة الهُجَيْمِيّ، وأخرجه أحمد في الزهد[6]، والطبراني[7]، وأبو الشيخ الأصبهاني[8]، ثلاثتهم بنحوه والطبراني بزيادة، من طريق صفوان بن مُحرِز، كلاهما (أبو تميمة الهجيمي وصفوان ابن محرز) عن جندب بن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

---

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج2/ 14)، رقم الحديث 1978.

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (ج12/ 346).

(3) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 153).

(4) الطبراني، المعجم الكبير، (ج2/165)، رقم الحديث 1681.

(5) الخطيب البغدادي، اقتضاء العلم العمل، ص49، رقم الحديث 70.

(6) أحمد بن حنبل، الزهد، ص150،ح1018.

(7) الطبراني، المعجم الكبير (ج2/167)، رقم الحديث1685.

(8) أبو الشيخ الأصبهاني، الأمثال في الحديث النبوي، ص324 رقم الحديث276.

وأخرجه ابن أبي شيبة[1]، من طريق صفوان بن محرز عن جندب، قولَه، (موقوفاً).

ثانياً: دراسة رجال السند

1- هشام بن عمار:

سأل الجنيدُ يحيى بنَ معين عن هشام بن عمار الدمشقي، فقال: "ثقة"[2]، ونقل أبو حاتم، عن يحيى بن مَعِين قوله: "كَيْس كيس"[3]، وقال الإمام أحمد عنه: "طياش خفيف"[4]، وقال النسائي: "لا بأس به"[5]، وقال أبو حاتم: "هشام بن عمار لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه وكلما لُقِّن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه"، وقال مرة: "صدوق"[6]، وقال الدارقطني: "صدوق، كبير المحل"[7]، وقال العجلي: "صدوق"[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وقال عبدان الجواليقي: "ما كان في الدنيا مثله"، وحُكِيَ عنه أنه قال: "ما أعدتُّ خطبةً منذ عشرين سنة"[10]، قال الذهبي: "صدوق مكثر، له ما ينكر"[11]، قال ابن حجر: "صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن؛ فحديثه القديم أصح"[12]، وقد ذُكر في عداد المختلطين[13].

الخلاصة: صدوق، تغير آخر حياته.

2- علي بن سليمان الكلبي:

قال أبو حاتم: "ما أرى بحديثه بأساً، صالح الحديث، ليس بالمشهور"[14]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يغرب"[15]، ونقل قوام السنة الأصبهاني عن هشام بن عمار قوله:

---

(1) ابن أبي شيبة، مصنفه (ج7/182)، رقم الحديث 35161.

(2) ابن الجنيد، سؤالاته ، (ص397).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج9/ 66و67).

(4) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره (ص 103)، رقم الترجمة 241.

(5) النسائي، تسمية مشايخه، ص63، ترجمة رقم الترجمة 113.

(6) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج9/ 66و67).

(7) الدارقطني، سؤالات الحاكم له (ص 281)، رقم الترجمة 507.

(8) العجلي، الثقات ، ص459، ترجمة 1741.

(9) ينظر: ابن حبان، الثقات، (ج9/ 233)، ترجمة 16176.

(10) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (ج1/ 482).

(11) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 302).

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص573).

(13) ينظر: سبط ابن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 364)، رقم الترجمة 113.

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 189).

(15) ابن حبان، الثقات، (ج7/ 213).

"وهو من أهل دمشق، ثقة"[1].

الخلاصة: صدوق.

3- الأعمش سليمان بن مِهران:

قال ابن حجر: "ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس"[2]، لكنَّ تدليسه لا يضر؛ لأنه من أصحاب الطبقة الثانية في التدليس[3]، لكنه لم يروِ عن أبي تميمة الهجيمي كما سيأتي.

الخلاصة: ثقة، مُرسِل.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناد الحديث حسن؛ لوجود رواةٍ برتبة صدوق على الأقل، وقد صحح الحديثَ الألبانيُّ[4]، وحسَّنه في موضع آخر[5]، لكنَّ أبا حاتم أورده في علله، وقال عنه: "لا يشبه هذا الحديثُ حديثَ الأعمش؛ لأن الأعمش لم يروِ عن أبي تميمةَ شيئاً، وهو بأبي إسحاق أشبه"[6]، وكلام أبي حاتم صواب، لكن على كلا الحالين فدرجة الحكم لم تتغير؛ لأن كلا الراويين (الأعمش وأبا إسحاق السبيعي) ثقاتٌ، والمتابعة قد جَبرت العلة، وأما علةُ اختلاط هشام ابن عمّار فإنها لا تضر؛ لوجود المتابعة القاصرة في صفوان بن مُحرِز، وأما عن الرواية الموقوفة على جندب، فإنها لا تضر؛ حيث ساق ابنُ حجرٍ بعض روايات الحديث وذكر الموقوفة، ولم يعترض عليها، ثم قال: "وسياقه يحتمل الرفع والوقف"[7]، وقال الألباني: "الحديث بهذه الطرق والمتابعات صحيح مرفوعاً، ولا يضره وقف من أوقفه"[8]، والله أعلم.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة إسناده، أي: تفرده، ولم يُروَ الحديثُ بإسنادٍ آخر، أي عن صحابي مختلف، فالحديث فرد مطلق؛ لوقوع التفرد في أصل السند، أو لعل ابنَ كثير قصد بالغرابة وجود علة،

---

(1) قوام السنة إسماعيل الأصبهاني، الترغيب والترهيب (ج3/ 105).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 254).

(3) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 33)، رقم الترجمة 55.

(4) ينظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (ج2/ 1015)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (ج7/1133)، وتخريج اقتضاء العلم العمل، (ص 49).

(5) ينظر: الألباني، صحيح الترغيب والترهيب (ج2/ 585)، رقم الحديث2328.

(6) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج5/ 143).

(7) ابن حجر، فتح الباري (ج13/ 130).

(8) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج7/ 1135).

حيث قال: "هذا حديث غريب من هذا الوجه"، وحسب التخريج كل الأوجه منفردة، فما خُصِّص هذا الوجه إلا لاحتمال وجود العلة فيه، ولعلها التي ذكرها أبو حاتم، وهي عدم رواية الأعمش عن أبي تميمة شيئاً، ورجح أنه أبو إسحاق السبيعيُّ عن أبي تميمة، وهذا من باب القلب الذي ربما حصل من هشام بن عمار بسبب اختلاطه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث حسن، والغرابة فيه كانت وصفاً للتفرد، أو لوجود علة في الإسناد، والله أعلم.

(3) قال الإمام ابن كثير: وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي ابْنَ عَيَّاشٍ-، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةَ، قَالَتْ: **طُلِّقْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولم يَكُنْ لِلْمُطَلَّقَةِ عِدَّةٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حين طلقت أسماءُ العدةَ للطلاق، فكانت من هذا الوجه فِيهَا الْعِدَّةُ لِلطَّلَاقِ يَعْنِي:** ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ **[البقرة: 228]**، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود[2] بنحوه، من طريق يحيى بن صالح، ومن طريقه البيهقي[3] بنحوه، وأخرجه ابن أبي حاتم[4] بمثله، من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع ، كلاهما (يحيى بن صالح وأبو اليمان) عن إسماعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر عن أبيه عن أسماء بنت يزيد بن السكن مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- إسماعيل بن عياش:

نقل ابن أبي حاتم عن يزيد بن هارون أنه قال: "ما رأيت شامياً ولا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش"[5]، وقال أحمد بن حنبل: "في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض

---

(1) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 457).

(2) أبو داود ، سننه، (ج2/285)، رقم الحديث2281.

(3) البيهقي، السنن الكبرى، (ج7/680)، رقم الحديث15378.

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج2/414)، رقم الحديث2186.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/ 191).

الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح"[1]، وقال أيضاً: "حسن روايته عن الشاميين، وهو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم"[2]، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"[3]، وقال مرة: "ثقَة"[4]، وقال في أخرى: "ثقة إذا حدث عن ثقة"[5]، وقال أيضاً: "إسماعيل ابن عياش ثقة في أهل الشام، وأما ما روى عن غيرهم ففيه شيء"[6]، وقال أبو حاتم: "هو لين يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري"[7]، وسئل إبراهيم بن موسى عن إسماعيل بن عياش، كيف هو في الحديث؟ قال: "حسن الخضاب"، وقال أبو زرعة: "صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"[8]، وقال يعقوب: "وتكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: "يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين"[9]، وقال الذهبي: "عالم الشاميين"[10]، وقال ابن حجر: "صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم"[11]، وقد روى إسماعيل عن مهاجر بن أبي مسلم، وهو شاميّ[12].

الخلاصة: صدوق هنا في روايته عن الشاميين، مخلط في غيرهم.

2- مهاجر بن أبي مسلم:

ذكره ابن حبان في الثقات[13]، وقال الذهبي: وُثِّق[14]،

---

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(2) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج6/ 223).
(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/ 191).
(4) ينظر: ابن معين، تاريخه – رواية الدوري، (ج4/ 411).
(5) ابن معين، تاريخه – رواية ابن محرز، (ج1/ 80).
(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج6/ 224).
(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/ 191).
(8) ينظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.
(9) يعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ، (ج2/ 423).
(10) الذهبي، الكاشف، (ج1/ 248).
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 109).
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 548).
(13) ابن حبان، الثقات، (ج5/ 427)،ح5540.
(14) الذهبي، الكاشف، (ج2/ 299).

وقال ابن حجر: "مقبول"[1].

الخلاصة: مقبول.

وبقية الرواة ثقات، وأبو اليمان هو الحكم بن نافع البهراني.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ بسبب مهاجر بن أبي مسلم فإنه مُقلٌّ في الرواية، ولم يتابعه أحدٌ في هذه الرواية، لكنَّ الألبانيَّ حسَّن إسناده، وعقَّب على حكم ابن كثير بالغرابة، إذ قال: "والغرابة قد تجامع الحُسن؛ بل الصحة"[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد إسناده، وخاصة لوجود راوٍ مقلٍّ في الرواية، ولم يوثقه إمام معتبر، وهو مهاجر.

خامساً: خلاصة دراسة الحديث

إسناده ضعيف؛ لوقوع التفرد من راوٍ مقبول.

(4) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: أنبأنا أَبِي، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ البصري، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "**مَنْ أَرْسَلَ بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَقَامَ فِي بَيْتِهِ، فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُمِائَةِ دِرْهَمٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْفَقَ فِي جِهَةِ ذَلِكَ، فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾** [البقرة: 261]، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه[4] بنحوه، والطوسي[5] بنحوه، وابن أبي حاتم[6] بمثله، ثلاثتهم من طريق ابن أبي فُدَيْكٍ به، مرفوعاً، إلا أن ابن ماجه والطوسيَّ أضافا مجموعة من الصحابة مع عمران بن حصين، وهم: علي بن أبي طالب، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، وأبو أمامة الباهلي،

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 548)، ومعنى (المقبول) عند ابن حجر: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويشار إليه بمقبول حيث يتابع، وإلا فَلَيِّنُ الحديث. (صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه (ج1/ 137) كما في مقدمة التقريب ص45).

(2) ينظر: الألباني، صحيح أبي داود (ج7/ 51)، رقم الحديث 1973.

(3) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 531).

(4) ابن ماجه، سننه، (ج2/ 922)، رقم الحديث2761.

(5) الطوسي، مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، (ج6/ 190)، رقم الحديث1378.

(6) ابن أبي حاتم، تفسيره ، (ج2/515)، رقم الحديث2730.

وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله –رضي الله عنهم–.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1– ابن أبي فُدَيْكٍ:

قال ابن سعد: "هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، وكان كثير الحديث، وليس بحجة"[1]، وقال ابن معين: "ليس به بأس"[2]، وقال الذهبي: "صدوق"[3]، وقال أيضاً: "كان ثقة صاحب حديث، لكنه لا رحلة له"[4]، وقال ابن حجر: صدوق[5].

الخلاصة: صدوق.

2– الخليل بن عبد الله:

قال الذهبي: "لا يعرف، ما روى عنه سوى ابن أبي فُدَيْكٍ"[6].

الخلاصة: مجهول.

وبقية رجال الإسناد ثقات، إلا أن الحسن البصري مرسِل، لكنه سمع من عمران ابن حُصين[7].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ بسبب جهالة الخليل بن عبد الله، فلا يعرف له جرح ولا تعديل، وقد ضعَّفه لهذا السبب البوصيري[8].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لوجود راوٍ مجهول؛ ولحصول التفرد النسبي في الإسناد، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف؛ لوجود الجهالة، ووقوع التفرد في الإسناد، والله أعلم.

---

(1) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، (ج5/ 437).

(2) ابن معين، تاريخه – رواية ابن محرز (ج1/ 80).

(3) الذهبي، الكاشف، (ج2/ 158).

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام ، (ج4/ 1187).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 468)، ترجمة 5736.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال، (ج1/ 667).

(7) ينظر: ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص 68).

(8) ينظر: البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (ج3/154).

(5) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ –ابن عياش–، عَنِ الْأَعْمَشِ، عن أبي دواد، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَأَخَّرَهُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ**"، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد[2] بمثله، والطبراني[3] بمعناه، والأصبهاني[4] بمعناه، ثلاثتهم من طريق أبي بكر بن عياش به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **أبو داود:**

هو نفيع بن الحارث، أبو داود الأعمى، روى عن عمران بن حصين[5]، متفق على تضعيفه، حيث قال ابن معين: "أبو داود الأعمى ليس بشيء"[6]، وقال أبو زرعة: "لم يكن بشيء"[7]، وقال النسائي: "نفيع أبو داود متروك الحديث"[8]، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث"[9]، وقال العقيلي: "ممن يغلو في الرفض...قاص، يتكلمون فيه"[10]، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً، لا يجوز الاحتجاج به"[11]، ونقل ابن عدي عن السعدي قوله: "نفيع أبو داود كذّاب، يتناول قوما من الصحابة، فاسق"[12]، وقال ابن حجر: "متروك، وقد كذبه ابن معين"[13].

الخلاصة: متروك الحديث.

وبقية الرواة ثقات.

---

(1) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 556).
(2) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج33/ 188)، رقم الحديث19977.
(3) الطبراني، المعجم الكبير، (ج18/ 240)، رقم الحديث 603.
(4) الأصبهاني، من اسمه شعبة، (ص 69)، رقم الحديث 30.
(5) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج30/ 9).
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج8/ 490).
(7) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(8) النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص 101)، رقم الترجمة 592.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج8/ 490).
(10) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج4/ 306).
(11) ابن حبان، المجروحون، (ج3/ 55).
(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج8/ 328).
(13) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 565).

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده منكر، ضعيف جداً؛ وذلك بسبب أبي داود، فهو متروك مُتَّهَم بالوضع.

قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو داود الأعمى وهو كذاب"[1]، قال الألباني: "موضوع"[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الحديث الشديد، حيث قال ابن كثير: "غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"، وقد خُصَّت الغرابة بهذا الوجه؛ لأن مداره على راوٍ متهم بالكذب.

خامساً: خلاصة دراسة الحديث

إسناد الحديث منكر، ضعيف جداً؛ لأجل أبي داود، فهو متروك، وقد انفرد بالحديث.

(6) قال ابن كثير: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُمَرُ ابْنُ أَبِي خَلِيفَةَ، سَمِعْتُ أَبَا بَدْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِذَا أَذْنَبْتَ فَاسْتَغْفِرْ رَبَّكَ، قَالَ: فَإِنِّي أَسْتَغْفِرُ ثُمَّ أَعُودُ فَأُذْنِبُ، قَالَ: فَإِذَا أَذْنَبْتَ فَعُدْ فَاسْتَغْفِرْ رَبَّكَ، فَقَالَهَا في الرابعة: اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ حَتَّى يَكُونَ الشَّيْطَانُ هُوَ الْمَحْسُورُ**"[3]، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[4].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي الدنيا[5]، والبزار[6]، والطبراني[7]، واللالكائي[8]، والبيهقي[9]، خمستهم بمثله، من طريق عمر بن أبي خليفة به، مرفوعاً.

---

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد، (ج4/ 242).

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، (ج14/ 1097)، رقم الحديث6998.

(3) **المحسور**: أي ذو الحسرة على ذهاب شيء كمال أو غيره. (ينظر: الحِمْيَري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (3/ 1445)).

(4) ابن كثير، تفسيره، (ج2/ 109).

(5) ابن أبي الدنيا، التوبة، (ص 71)، رقم الحديث59.

(6) البزار، مسنده، (ج13/ 314)، رقم الحديث6913.

(7) الطبراني، الدعاء، (ص 504)، رقم الحديث1782.

(8) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ج6/ 1142)، رقم الحديث1998.

(9) البيهقي، شعب الإيمان (ج9/ 303)، رقم الحديث6688.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عمر بن أبي خليفة:

قال العقيلي: "منكر الحديث"[1]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[2]، وقال ابن حبان: "كان ممن يشتري الكتب، ويحدث بها من غير سماع، ويجيب فيما يُسأل، وإن لم يكن مما يحدث به"[3]، وقال ابن عدي: "يحدث عن محمد بن زياد القرشي مما لا يوافقه أحد عليه"[4]، وقال الذهبي: "وثقه الفلاس"[5]، وقال ابن حجر: "مقبول"[6].

تنبيه: قال ابن حجر: "وزعم ابن حبان أنه عمر بن حفص العبدي أبو حفص، فوهم في ذلك وقد فرق بينهما غير واحد وهو الصواب"[7].

الخلاصة: ضعيف.

2- أبو بدر بشار بن الحَكَم:

قال أبو زرعة: "منكر الحديث"[8]، وقال ابن عدي: "بصري، منكر الحديث"[9]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً؛ ينفرد عن ثابت بأشياء ليست من حديثه، كأنه ثابت آخر، لا يُكتَب حديثُه إلا على جهة التعجب"[10]، وقال الذهبي: "منكر الحديث"[11].

الخلاصة: ضعيف جداً.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناده ضعيف جداً؛ لنكارة أبي بدر، ولضعف عمر بن أبي خليفة، وقد ضعف الإسنادَ ابنُ رجب[12]، وابنُ حجر[13].

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج3/ 156).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 106).
(3) ابن حبان، المجروحين، (ج2/ 84).
(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج6/ 34).
(5) الذهبي، الكاشف، (ج2/ 60).
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص412)، ترجمة 4891.
(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج7/ 443).
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/ 416).
(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج2/ 184).
(10) ابن حبان، المجروحين، (ج1/ 191).
(11) الذهبي، ديوان الضعفاء، (ص 47).
(12) ينظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم (ج1/ 414).
(13) ينظر: ابن حجر، المطالب العالية، (ج13/ 581).

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لوجود الضعف والتفرد في الإسناد، ففيه راوٍ شديد الضعف، وقد انفرد بالحديث.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً، للضعف الشديد والتفرد.

(7) قال ابن كثير: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بن مِزْيد، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ ابْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**لَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي إِلَّا ثَلَاثَ خِلَالٍ: أَنْ يَكْثُرَ لَهُمُ الْمَالُ فَيَتَحَاسَدُوا فَيَقْتَتِلُوا، وَأَنْ يُفْتَحَ لَهُمُ الْكِتَابُ فَيَأْخُذَهُ الْمُؤْمِنُ يَبْتَغِي تأويله، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [1] الْآيَةَ، وَأَنْ يَزْدَادَ عِلْمُهُمْ فَيُضَيِّعُوهُ وَلَا يُبَالُونَ عليه**"، غريب جداً[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[3]، والطبراني[4]، كلاهما بنحوه، (الطبري عن، والطبراني من طريق) محمد ابن إسماعيل بن عياش به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- هاشم بن مِزيد (ابن مَرثَد):

قال ابن حبان: "ليس بشيء"، كما عند ابن عساكر، والذهبي[5]، ولم أجده عند ابن حبان، والصواب ابن مَرثد[6].

الخلاصة: مجهول.

---

(1) [آل عمران: 7].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج2/ 8).

(3) الطبري، تهذيب الآثار -مسند عمر- (ج2/ 544)، رقم الحديث788.

(4) الطبراني، المعجم الكبير (ج3/ 293)، رقم الحديث3442، ومسند الشاميين (ج2/ 443)، رقم الحديث 1665.

(5) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج73/ 342)، رقم الترجمة 10026، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج6/ 635)، رقم الترجمة 455.

(6) ينظر: المرجعين السابقين، الصفحات نفسها.

2- محمد بن إسماعيل بن عياش:

قال أبو حاتم: "لم يسمع من أبيه شيئاً، حملوا على أن يحدث عنه فحدث"[1]، وذكره الذهبي في الضعفاء[2]، ونَقَل عن أبي داود أنه قال: "لم يكن بذاك"[3]، وقال ابن حجر: "عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع"[4].

الخلاصة: ضعيف.

3- شُرَيح بن عُبَيد:

قال ابن حجر: "ثقة، وكان يرسل كثيراً"[5]، وحديثه هنا مرسل عن أبي مالك الأشعري[6].

الخلاصة: ثقة، مُرسِل.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لجهالة هاشم بن مَرثَد، ولضعف محمد بن إسماعيل بن عياش؛ وإنه لم يسمع من أبيه، فراويته عنه مرسلة، وليس هو بالقوي، وكذا شُريح بن عبيد فهو مُرسل، وقد ضعَّف الحديثَ الألبانيُّ[7].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لأن هذا الإسناد لا يُعرف إلا من طريق محمد بن إسماعيل عن أبيه إسماعيل بن عياش، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لجهالة راوٍ، ولضعف آخرَ، ووجود الإرسال، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ للجهالة والضعف والإرسال والتفرد، والله أعلم.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 190).

(2) ينظر: الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 342).

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها، ولم أجده عند أبي داود.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 468).

(5) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 265).

(6) ينظر: العلائي، جامع التحصيل (ص 195)، وابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص146).

(7) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ج239/12)، رقم الحديث5607.

(8) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مردُويَه عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مِحْصَنُ بن عتبة الْيَمَانِيُّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ شَبِيبٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَاضِرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: **سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن الْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هَلْ فِيهِ مَاءٌ؟ قَالَ:** "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ فِيهِ لَمَاءً، إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَيَرِدُونِ حِيَاضَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ، فِي أَيْدِيهِمْ عِصِيٌّ مِنْ نَارٍ، يَذُودُونَ الْكُفَّارَ عَنْ حِيَاضِ الْأَنْبِيَاءِ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ[1].

أولاً: تخريج الحديث

لم أعثر له على تخريج.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- مِحْصَنُ بن عتبة الْيَمَانِيُّ:

لا يُعرف، ولم أعثر له على ترجمة، فهو **مجهول**.

2- الزُّبَيْرِ بْنِ شَبِيبٍ:

لا يُعرَف، فهو **مجهول العين** كذلك.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راويين مجهولين على التوالي، فهو في حكم المُعضَل.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لوجود الجهالة في إسناده، ولانفراد الإسناد وتوحده، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لوجود الجهالة، ولتفرد الإسناد تفرداً تاماً، والله أعلم.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 217).

(9) قال ابن كثير: قال ابن جرير: حدثنا ابن هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ، حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**الطُّوفَانُ الْمَوْتُ**" وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ مردُويَه مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ بِهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[2]، وابن أبي حاتم[3]، كلاهما بمثله، من طريق يحيى بن اليمان به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- يحيى بن يمان:

قال ابن المديني: "صدوق، وكان قد أفلج –اسم مرض- فتغير حفظه"[4]، وقال ابن حجر: "صدوق عابد يخطئ كثيراً، وقد تغير"[5]، وقد عُدَّ في المختلطين[6].

الخلاصة: صدوق يخطئ، وقد اختلط.

2- الْمِنْهَال بن خليفة:

ضعفه أكثر النقاد[7].

الخلاصة: ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضف المنهال، ولاختلاط يحيى بن يمان، وقد ضعَّف إسنادَه ابنُ حجر[8]، والألباني[9].

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 415).

(2) الطبري، تفسيره (ج10/ 380).

(3) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج5/ 1544)، و(ج9/ 3042).

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج14/ 127).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 598).

(6) ينظر: العلائي، المختلطين (ص 131)، رقم الترجمة 46.

(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 357)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج8/ 40)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج28/ 567).

(8) ينظر: ابن حجر، فتح الباري (ج8/ 300).

(9) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ج8/ 304)، رقم الحديث3843.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد؛ لوجود راوٍ ضعيف، وآخر مختلط، ولانفراد الإسناد؛ إذ تفرد به يحيى ابن يمان، فلا يُعرف حديثه إلا من هذا الوجه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، لوجود ضعيف ومختلط، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لهذين السببين، مع انفراد الإسناد، والله أعلم.

(10) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَبُو تقي هشام بن عبد الملك المُزَنِيّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ ابْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي زُهَيْرٍ النُّمَيْرِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَا تُقَاتِلُوا الْجَرَادَ فَإِنَّهُ جُنْدُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ**"، غَرِيبٌ جِدّاً.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي عاصم[1]، وابن قانع[2]، والطبراني[3]، وأبو الشيخ الأصبهاني[4]، والموصلي[5]، وأبو نُعيم الأصبهاني[6]، ستتهم بنحوه، من طريق إسماعيل بن عياش به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- بَقِيَّةُ بن الوليد:

قال ابن حجر: "صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء"[7]، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[8]، لكنَّ تدليسه لا يضر؛ لأنه صرَّح بالسماع في الرواية الأصل.

الخلاصة: صدوق، لم يضر تدليسه هنا.

---

(1) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني (ج3/ 118)، رقم الحديث1440.

(2) ابن قانع، معجم الصحابة (ج3/ 239).

(3) الطبراني، المعجم الكبير (ج22/ 297)، رقم الحديث757، والمعجم الأوسط (ج9/ 111)، رقم الحديث9277.

(4) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (ج5/ 1788).

(5) الموصلي، المخزون في علم الحديث (ص 159).

(6) أبو نُعَيم، معرفة الصحابة (ج5/ 2898)، 6804.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 126).

(8) ينظر، ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 49)، رقم الترجمة 117.

2- إسماعيل بن عياش:

قال ابن حجر: "صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم"[1]، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[2]، لكن تدليسه لا يضر؛ لأنه صرَّح بالسماع، كما عند ابن أبي عاصم وابن قانع وأبي الشيخ، ومع ذلك فقد عُدَّ في المختلطين، حيث قال عنه سبط ابن العجمي: "لما كبُر تغير حفظُه، وكثر الخطأ في حديثه، وهو لا يعلم"[3]، لكنَّ علة الاختلاط انتفت عنه بروايته عن ضمضم بنِ زُرعة، فهي حمصي شامي[4]، حيث قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم"[5]، وقال ابن حجر: "وحديثه عن الشاميين مقبول"[6].

الخلاصة: صدوق، ولا يضر تدليسه ولا اختلاطه هنا.

3- ضَمْضَمُ بنُ زُرعة:

روى الدارمي عن ابن معين أنه قال: "ثقة"[7]، وقال أبو حاتم: "ضعيف"[8]، ونقل ابن حجر عن أحمد بن محمد بن عيسى أنه قال: "لا بأس به"[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

الخلاصة: صدوق.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده حسن؛ لوجود رواة برتبة صدوق على الأقل، وقد حسنه الألباني[11].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 109)، وهذا خلاصة ما توصلت إليه عند ترجمته في حديث أسماء ابنة يزيد: "طُلِّقت على عهد رسول الله ﷺ ...".

(2) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 37).

(3) سبط ابن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 56).

(4) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج4/ 462).

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج6/ 221).

(6) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 37).

(7) ابن معين، تاريخه - رواية الدارمي (ص 135)، رقم الترجمة 443.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 468)، رقم الترجمة 2055.

(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج4/ 462).

(10) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج6/ 485)، رقم الترجمة 8697.

(11) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (ج2/ 1232)، رقم الحديث7388.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد إسناده، فقد تفرد به إسماعيل بن عياش، قال الطبراني: "لا يُروى هذا الحديث عن أبي زُهَير إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسماعيل بن عياش"[1]، وربما لغرابة متنه؛ ففيه إشكال مع العقل، إذ كيف يكون الجراد جندَ الله الأعظم؟!، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث حسن، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لانفراد الإسناد، وربما لإشكال في المتن، والله أعلم.

(11) قال ابن كثير: قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ تَمَّامٍ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَاءِ، عَنْ بِشْرِ بْنِ شِغَافٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَا شَيْءٌ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ ابْنِ آدَمَ**"، **قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ؟! قَالَ** "**وَلَا الْمَلَائِكَةُ، الْمَلَائِكَةُ مَجْبُورُونَ بِمَنْزِلَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ**" وَهَذَا حَدِيثٌ غريب جداً[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[3]، والبيهقي[4]، كلاهما بمثله، من طريق عبيد الله بن تمّام به، مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي[5] بمثله، من طريق وْهب بن بَقِيَّةَ، عن خالد الحذّاء به، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ تَمَّامٍ:**

متفق على تضعيفه[6]، **فهو ضعيف.**

---

(1) الطبراني، المعجم الأوسط (ج9/ 111)، رقم الحديث9277.

(2) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 90).

(3) الطبراني، المعجم الكبير جـ 13، 14 (ج594/13)، رقم الحديث14509.

(4) البيهقي، شعب الإيمان (ج1/ 311)، رقم الحديث151.

(5) المرجع السابق (ج1/ 312)، رقم الحديث152.

(6) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج5/ 309)، رقم الترجمة 1471، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج532/5)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 4)، رقم الترجمة 5348.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف عبيد الله بن تمّام، وقد أعله لذلك ابن الجوزي[1]، والهيثمي[2]، وكذا ضعَّفه الألباني[3].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعلة المخالفة، حيث رُوِي الحديث بالرفع من طريق عبيد الله بن تمّام، وهو ضعيف، وروي بالوقف من طريق وهب بن بقية، وهو متفق على توثيقه[4]، وقد تابع وهبٌ عبيدَ الله متابعةً تامة في شيخِه خالدٍ الحذّاء، لكنَّ وهباً روى الحديث بالوقف، لا بالرفع، فيُقدَّم؛ لأنه الأوثق وخالفه الضعيف، فتكون رواية الرفع غير معروفة، فحكم ابن كثير بالغرابة لعلة النكارة هذه، وعلة انفراد الإسناد، والله أعلم، ومما يؤيد ما ذكرتُه قولُ البيهقي: " تفرد به عبيدُ الله ابنُ تمام، قال البخاري: عنده عجائب، ورواه غيره، عن خالد الحذاء موقوفاً على عبد الله ابن عمرو، وهو الصحيح"[5].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف راوٍ، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة الشديدة؛ لعلة النكارة (المخالفة)، واجتماعها مع انفراد الإسناد والضعف، والله أعلم.

---

(1) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (ج1/ 304).

(2) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج1/ 82)، رقم الحديث266.

(3) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، (ج734/10)، رقم الحديث4981.

(4) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج13/ 462)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج117/31).

(5) البيهقي، شعب الإيمان (ج1/ 312).

(12) قال ابن كثير: ثُمَّ رَوَاهُ –ابن مردُويَه–، عَنْ مُحَمَّدِ بن أحمد بن إسحاق العسكري، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ أَيُّوبَ الْأَهْوَازِيُّ، حَدَّثَنَا فَرَجُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ العوام، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَا خَلَا يَهُودِيٌّ بمسلم إلا حدث نَفْسُهُ بِقَتْلِهِ**"، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن الأعرابي[2] بمثله، من طريق يحيى بن عبيد الله به، مرفوعاً. (ولم أجده عند ابن مردُويَه).

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **يحيى بن عبيد الله بن عبد الله:**

تركه كثير من العلماء[3].

الخلاصة: متروك.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راوٍ متروك، وقد قال الألباني: "وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع؛ آفته يحيى بن عبيد الله"[4].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لوجود راوٍ متروك، وقد انفرد بالحديث.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ وحكم ابن كثير عليه بالغرابة الشديدة؛ لتفرد المتروك بالحديث، والله أعلم.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 150).

(2) ابن الأعرابي، معجمه (ج3/ 1090)، رقم الحديث2346.

(3) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج9/ 32)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج31/450–452)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 395).

(4) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج9/ 432).

(13) قال ابن كثير: وَقَالَ أَيْضًا –أي المروَزي–: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَاذَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاذٍ الْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ النَّحْوِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَاهِلِيُّ، سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ ابْنَ مُزَاحِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَا فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا مَوْضِعُ قَدَمٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ أَوْ قَائِمٌ، وَذَلِكَ قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ:** ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾ ﴾ [الصَّافَّاتِ: 164–166]، وَهَذَا مَرْفُوعٌ غَرِيبٌ جِدًّا[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه المَروَزيُّ[2] بمثله، والدولابيُّ[3] بنحوه، وأبو الشيخِ الأصبهانيُّ[4] بمثله، ثلاثتهم من طريق الفضل بن خالد به، مرفوعاً.

وله شواهد أخرى: منها ما أخرجه المروزي[5] بنحوه، من حديث العلاء بن سعد –رضي الله عنه–، وأخرجه الطبراني[6] بنحوه، من حديث جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما–، وأخرجه أبو نعيم[7] بنحوه، من حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه–، ثلاثتهم مرفوعاً.

وأخرجه الطبري[8]، بمعناه من طريق مسروق عن ابن مسعود –رضي الله عنه– موقوفاً، قال الألباني: "له حكم المرفوع، وإسناده صحيح"[9].

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **الْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ النَّحْوِيُّ**

ذكره ابن حبان في الثقات[10]، وذكره الحاكم ولم يترجم له[11].

الخلاصة: مجهول.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 279).

(2) المروزي، تعظيم قدر الصلاة (ج1/ 260)، رقم الحديث253.

(3) الدولابي، الكنى والأسماء (ج3/ 1039)، رقم الحديث1824.

(4) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (ج3/ 984)، رقم الحديث508.

(5) المروزي، تعظيم قدر الصلاة (ج1/ 261)، رقم الحديث255.

(6) الطبراني، المعجم الكبير (ج2/ 184)، رقم الحديث1751.

(7) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج6/ 269).

(8) الطبري، تفسيره (ج19/ 653).

(9) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج3/49)، رقم الحديث1059.

(10) ينظر: الثقات لابن حبان (ج9/ 5)، رقم الترجمة 14867.

(11) ينظر: الحاكم النيسابوري، تاريخ نيسابور (ص 16)، رقم الترجمة 61.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لأجل جهالة الفضل بن خالد، وعليه مدار الإسناد، لكنَّ متنَ الحديث تقوى بالشواهد، فيصبح الحديثُ حسناً لغيره، وقد قال الألباني: "وهذا إسناد حسن في الشواهد، رجاله ثقات غيرَ الفضلِ"[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعله أراد بالغرابة علةَ اختلافِ الإسناد، فمرة جاء الحديث من طريق مسروق عن عائشة –رضي الله عنها– مرفوعاً، ومرة جاء عن مسروق عن ابن مسعود –ﷺ– موقوفاً، لكن له حكم المرفوع، وتغريبه لا يُسلَّم به –إن قصد علة الاختلاف–؛ فقد يكون مسروقٌ روى عن عائشة وعن ابن مسعود –رضي الله عنهما–، وليس الحديثان بنفس اللفظ أو بنحوه، بل بمعناه، فلعلهما حديثان مستقلان؛ إذ إن متن الحديث رواه عدد من الصحابة، وحديثنا هذا لم يرد في كتب العلل، وقد بالغ ابن كثير في وصف الغرابة بلفظ "جداً"، إذ قال: "وهذا مرفوع غريب جداً" ولم أجد لها مُسَوِّغاً قوياً، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لجهالة راوٍ، ومتنُه حسنٌ لغيره؛ لأجل الشواهد– كما قال الألباني–، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لعلة الاختلاف، لكنه لم يُسلَّم به، وهو بعيد، والله أعلم.

---

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (ج3/ 49).

(14) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّائِبِ[1]، حَدَّثَنَا حَفْصٌ[2]، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ[3]، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: **"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ أَمْرِهِ لَا يَقُومُ وَلَا يَقْعُدُ، وَلَا يَذْهَبُ وَلَا يَجِيءُ إِلَّا قَالَ: "سُبْحَانَ الله وبحمده"، فقلت: يا رسول الله، رأيتك تُكْثِرُ مِنْ سُبْحَانِ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، لَا تَذْهَبُ وَلَا تَجِيءُ وَلَا تَقُومُ وَلَا تَقْعُدُ إِلَّا قُلْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ قَالَ: "إِنِّي أُمِرْتُ بِهَا"، فَقَالَ: "إِذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ" إِلَى آخِرِ السُّورَةِ"**، غَرِيبٌ[4].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[5] بمثله، من طريق أبي السائب سَلْم بن جُنادة، وأخرجه الطبراني[6]، وأبو نعيم الأصبهاني[7]، كلاهما بنحوه، من طريق سهل بن عثمان، وكلاهما (سلم وسهل) عن حفص بن غِياث به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

رجاله ثقات، إلا بعض العلل عند حفص بن غِياث، وقد جُبِرَت، وهاك بيانها.

- **حفص بن غِياث:**

ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[8]، فلا يضرُّه تدليسه، وقد تغير حفظه آخر عمره بسبب القضاء، فذُكِر في عداد المختلطين[9]، ولم يتميز تلميذه أبو السائب في روايته عنه قبل الاختلاط أو بعده، لكنَّ سهلَ بن عثمان تابعه عن شيخه، وقد تميز، حيث أخرج له مسلم في صحيحه عنهما[10]، فأزيلت علة الاختلاط.

---

(1) أَبو السائب: سَلْمُ بن جُنادة الكوفي. (المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج33/ 339)).

(2) حفص: هو ابن غِيَاث بن طَلْق. (المزي، المرجع السابق (ج7/ 56)).

(3) عاصم: الأحول وهو عاصم بن سليمان. (ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص 157)).

(4) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 484).

(5) الطبري، تفسيره (ج24/ 711).

(6) الطبراني، المعجم الأوسط (ج5/ 82)، رقم الحديث4734، والمعجم الصغير (ج2/ 5)، رقم الحديث677.

(7) أبو نعيم الأصبهاني، تاريخ أصبهان (ج2/ 75).

(8) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 20)، رقم الترجمة 9.

(9) ينظر: سبط ابن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 94)، رقم الترجمة 27، وابن الكيال، الكواكب النيرات (ص 458).

(10) ينظر: مسلم، صحيحه (ج4/ 1888)، رقم الحديث2435.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده صحيح؛ لثقة رجاله، وقد صححه الألباني[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة إسناده، أي لتفرد الإسناد، فقد قال الطبراني: "لم يروه عن عاصم إلا حفص"[2]، وذكر الحديثَ ابنُ طاهر المقدسي في الغرائب والأفراد[3].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح؛ لثقة رجاله، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لانفراد الإسناد، وهو فرد نسبي، والله أعلم.

---

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (ج7/ 447).

(2) الطبراني، المعجم الصغير (ج2/ 5).

(3) ينظر: ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد (ج5/ 391)، رقم الحديث5833.

(15) قال ابن كثير: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عَدِيُّ ابْنُ أَبِي عُمَارَةَ، حَدَّثَنَا زِيَادٌ النُّمَيْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ الشَّيْطَانَ وَاضِعٌ خَطْمَهُ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، فَإِنْ ذَكَرَ الله خَنَسَ، وَإِنْ نَسِيَ الْتَقَمَ قَلْبَهُ، فَذَلِكَ الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ**"، غَرِيبٌ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي الدنيا[2] بنحوه، وأبو يعلى[3] بمثله، والطبراني[4] بنحوه، وابن شاهين[5] بنحوه، وأبو نُعَيم[6] بنحوه، والبيهقي[7] بنحوه، ستتهم من طريق عَدِيّ بن أبي عُمارة به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عَدِيّ بن أبي عُمارة الجَرْمِيُّ:

قال الإمام أحمد: "شيخ"[8]، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

الخلاصة: صدوق.

2- زياد بن عبد الله النُمَيريّ:

ضعفه أكثر النقاد[11]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[12].

الخلاصة: ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لأجل ضعف زياد النُمَيري.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 507و508).

(2) ابن أبي الدنيا، التوبة (ص 89)، رقم الحديث92.

(3) أبو يعلى الموصلي، مسنده (ج7/ 278)، رقم الحديث4301.

(4) الطبراني، الدعاء (ص 521)، رقم الحديث1862.

(5) ابن شاهين، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص 56)، رقم الحديث155.

(6) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج6/ 268).

(7) البيهقي، شعب الإيمان (ج2/ 74)، رقم الحديث536.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 4)، رقم الترجمة 15.

(9) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(10) ابن حبان، الثقات (ج7/ 292)، رقم الترجمة 10125.

(11) ينظر: ابن عَدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج4/ 129)، رقم الترجمة 687، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج9/ 492)، رقم الترجمة 2055.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 220)، رقم الترجمة 2087.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لتفرد الضعيف بالرواية، وهو زياد النُمَيري، فهو تفرد نسبي.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف راوٍ، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لتفرد الضعيف بالرواية، والله أعلم.

المطلب الثاني: الحكم بالغرابة مع التعليل أو التعقيب

(16) قال ابن كثير: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مردُويَه: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُورِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عُمَرَ الْبَزِيعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ**﴾[1]، **قَالَ**: "**مِنَ الْحَيْضِ وَالْغَائِطِ وَالنُّخَاعَةِ وَالْبُزَاقِ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ... والأظهر أنه من كلام قتادة[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن الأعرابي[3]، والأصم[4]، وابن مردويه كما أورده ابن كثير[5]، وأبو نُعَيم[6]، والرافعي[7]، خمستهم بمثله من طريق محمد بن عبيد بن عتبة الكِنْدي به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال السند

- **عبد الرزاق بن عمر البزيعي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[8]، لكنه وضعه في المجروحين، وقال: "يقلب الأخبار، ويسند المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[9]، وقال ابن حجر: "صدوق"[10].

الخلاصة: صدوق إذا توبع، منكر الحديث إذا انفرد، وهو هنا منفرد.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لحال عبد الرزاق بن عمر، فهو يضطرب في حديثه، خاصة إذا انفرد، وقد انفرد هنا.

---

(1) [البقرة:25].

(2) ابن كثير، تفسيره ، (ج1/ 114).

(3) ابن الأعرابي، معجمه، (ج129/1)، رقم الحديث204.

(4) الأصم والصفار، مجموع فيه مصنفات العباس الأصم وإسماعيل الصفار، (ج323/1)، رقم الحديث603.

(5) ابن كثير، تفسيره ، (ج1/ 114)، ولم أجده في كتب ابن مردويه.

(6) أبو نعيم، صفة الجنة، (ج200/2)، رقم الحديث363.

(7) الرافعي، التدوين في أخبار قزوين، (ج465/1).

(8) ابن حبان، الثقات (8/ 412)، رقم الترجمة 14147.

(9) ابن حبان، المجروحين، (ج2/ 160).

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب ، ص354، رقم الحديث 4063.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة إسناده –أي: تفرده–، ومدار الإسناد على راوٍ منكر الحديث، وقد رفعه، والصواب أنه مقطوع، حيث قال ابن كثير معقِّباً: "والأظهر أنه من كلام قتادة"، وهذا يؤكد كلام ابن حبان عن هذا الحديث: وهذا قول قتادة، رفْعُه لا أصل له من كلام النبي –ﷺ–"[1].

خامساً: خلاصة دراسة الحديث

الحديث ضعيف جداً؛ لعدم ثبوت الإسناد مرفوعاً، بل الأصل عدم الرفع، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لتفرد الضعيف بالحديث.

(17) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عِمَارَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو رَوْقٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: **أَوَّلُ مَا نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ: "يَا مُحَمَّدُ اسْتَعِذْ"، قَالَ: "أَسْتَعِيذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ"، ثُمَّ قَالَ: "قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، ثُمَّ قَالَ: "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: "وَهِيَ أَوَّلُ سُورَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ بِلِسَانِ جِبْرِيلَ"**، وَهَذَا الْأَثَرُ غَرِيبٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِيُعْرَفَ، فَإِنَّ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفًا وَانْقِطَاعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[3] بنحوه، وابن أبي حاتم[4]، في أربعة مواضع كلها مختصرة، كلاهما من طريق عثمان بن سعيد الزيَّات، به.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عثمان بن سعيد:

قال أَبُو حاتم: "لا بأس بِه"[5]، ومثله قال ابن حجر[6].

---

(1) ابن حبان، المجروحين، (ج2/ 160).

(2) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 28).

(3) الطبري، تفسيره، (ج1/ 111).

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج1/ 25)، رقم الحديث1و 4 ، و(ج1/ 26)، رقم الحديث6، و(ج3027/9)، رقم الحديث17208.

(5) المزي، تهذيب الكمال، (ج19/ 380).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 383).

الخلاصة: صدوق.

2- بشر بن عِمارة:

متفق على تضعيفه[1]، **فالخلاصة:** ضعيف.

3- أبو رَوْق: هو عطية بن الحارث الهَمْدَانيّ[2].

قال يحيى بن معين: "صالح"، وقال أحمد بن حنبل: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم: "صدوق"[3]، وقال يعقوب بن سفيان: "لا بأس به"[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال ابن حجر: "صاحب التفسير، صدوق"[6].

الخلاصة: صدوق.

4- الضحاك بن مُزاحِم:

وثقه أحمد بن حنبل[7]، ويحيى بن معين، وأبو زرعة[8]، وضعفه يحيى بن سعيد[9]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الإرسال"[10]، فعنده علة إرسال، حيث ذكره العلائي في المراسيل، إذ نقل عن شعبةَ وأبي زرعة وابنِ حبان، أنه ما لقي ابن عباس رضي الله عنهما[11]، وقال المزي: "وقيل: لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة"[12]، فهو مرسِل عن ابن عباس هنا.

الخلاصة: صدوق، مُرسِل.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لضعف بشر بن عمارة، ولإرسال الضحاك بن مزاحم.

---

(1) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/160)، رقم الترجمة 247، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج4/ 137)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1/ 455)، رقم الترجمة 836.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/ 348).

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 382).

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج7/ 224)، ولم أجده في (المعرفة والتاريخ) للفسوي.

(5) ابن حبان، الثقات، (ج7/ 277)، ترجمة 10052.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص393.

(7) ينظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (ج2/ 309)، ترجمة 2375.

(8) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج4/ 458)، ترجمة 2024.

(9) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، (ج2/ 326).

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص280.

(11) العلائي، جامع التحصيل، ص199.

(12) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج13/ 292).

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة:

قصد هنا بالغرابة الضعفَ والتفرد، حيث لا يوجد طريق آخر للإسناد، وفيه راوٍ ضعيفٌ، وآخر مرسِلٌ، فاجتمعت أسبابٌ عدة للضعف، جمعها في كلمة غريب، ومن منهجه هنا ذكر سبب الغرابة، إذ وافقت الدراسة، ووصفه بالأثر؛ لأنه نقله عن ابن عباس من كلامه.

خامساً: خلاصة الدراسة:

إسناد الحديث ضعيف، والحكم بالغرابة كان حكماً على الحديث، ووصفاً له، إذ كان فيه ضعفٌ وإرسالٌ وتفردٌ.

(18) قال ابن كثير: قال أبو عبيد: حَدَّثَنَا إسماعيل بن جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ هِنْدٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**مَنْ أَخَذَ السَّبْعَ**[1] **فَهُوَ حَبْرٌ**[2]"، وَهَذَا أَيْضًا غَرِيبٌ، وَحَبِيبُ ابْنُ هِنْدِ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ هِنْدِ بْنِ حَارِثَةَ الْأَسْلَمِيُّ، وروى عنه عمرو بن عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، وَذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحاً، فَاللَّهُ أَعْلَمُ[3].

أولا: تخريج الحديث

أخرجه علي بن حُجر[4] بمثله، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام[5] بمثله، وأحمد[6] بنحوه، وابن الضِّرِّيس[7] بمثله، والطحاوي[8] بمثله، والحاكم[9] بنحوه، وبلفظ: "فَهُوَ خَيْرٌ"، والبيهقي[10] بمثله، ستتهم من طريق إسماعيل بن جعفر، وأخرجه إسحاق بن راهويه[11] بنحوه، وأحمد[12] بنحوه، كلاهما من طريق سليمان بن بلال، وأخرجه سعيد بن منصور[13] بنحوه، وبلفظ: "فَهُوَ خَيْرٌ"، والفريابي[14] بمثله، والطحاوي[15] بمثله، ثلاثتهم من طريق عبد العزيز بن محمد، ثلاثتهم (إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز بن محمد) عن عمرو بن أبي عمرو به،

---

(1) ذكر سعيد بن جبير أن السبع الطُّوَل هي: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس. (ينظر: ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 66)).

(2) لم ترد لفظة (خير) إلا عند الحاكم وسعيد بن منصور، وأما بقية كتب الحديث وهم الكثرة، فبلفظ (حبر)، ولعلها الأقرب للصواب، إذ هي الأنسب للمعنى وللسياق، فقد تكون كلمة (خير) مصحَّفة، أو وجهٌ آخر، لكنَّ الأرجح (حَبْر)، والله أعلم.

(3) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 65و66).

(4) علي بن حُجر، أحاديث إسماعيل بن جعفر، (ص 435)، رقم الحديث 372.

(5) أبو عبيد القاسم بن سلَّام، فضائل القرآن، (ص 226).

(6) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج40/501)، رقم الحديث24443.

(7) ابن الضريس، فضائل القرآن، (ج1/50)، رقم الحديث72.

(8) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (ج3/408)، رقم الحديث1378.

(9) الحاكم النيسابوري، المستدرك، (ج1/752)، رقم الحديث2070.

(10) البيهقي، شعب الإيمان، (ج4/70)، رقم الحديث2191.

(11) إسحاق بن راهويه، مسنده، (ج2/228)، رقم الحديث804.

(12) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج41/78)، رقم الحديث24531.

(13) سعيد بن منصور، تفسيره، (ج2/1226)، رقم الحديث69.

(14) الفريابي، فضائل القرآن، (ص 171)، رقم الحديث197.

(15) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (ج3/407)، رقم الحديث1377.

مرفوعاً.

وللحديث شاهدٌ مرسلٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، أخرجه أحمد بنحوه[1].

ثانياً: دراسة رجال السند

1- عمرو بن أبي عمرو

قال أحمد بن حنبل: "ليس به بأس"[2]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"[3]، وقال أبو زرعة: "مديني ثقة"[4]، وقال ابن عدي: "لا بأس به؛ لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق"[5]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه"[6]، وقال الذهبي: "صدوق"، وقال: "حديثه صالح حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة ربما وهم"[8]، وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: "في حديثه ضعف"[9]، وقال ابن الجنيد، عن يحيى بن معين: "ليس بذاك القوي"[10]، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: "ضعيف الحديث"[11]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[12]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[13].

الخلاصة: صدوق.

2- حبيب بن هند: قال ابن حجر: حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال: هند بن دينار الأسدي

---

(1) ينظر: أحمد بن حنبل، مسنده، (ج502/40)، رقم الحديث24444.

(2) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج2/ 52).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 253).

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج6/ 207).

(6) ابن حبان، الثقات، (ج5/ 185).

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 281)، والكاشف، (ج2/ 84).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 425)، ترجمة 5083.

(9) ابن معين، تاريخه – رواية الدوري (ج3/ 203).

(10) ابن الجنيد، سؤالاته، ص305.

(11) تاريخ ابن أبي خيثمة ،التاريخ الكبير – السفر الثالث (ج2/ 281).

(12) النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص 80)، ترجمة 455، وتحرف في المطبوع منه إلى: "عمر ابن أبي عمر.

(13) ينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج2/ 230)

مولاهم أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثيرَ الإرسال والتدليس[1].

وقد وُصِف بالتدليس حيث عدَّه ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[2]، **واتُّهِم بالإرسال**، حيث قال العلائي: "قال سفيان الثوري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وغيرهم: لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة بن الزبير شيئاً"[3].

وبعد البحث لم تحل مشكلة التدليس؛ لعدم التصريح بالسماع، وكذا مشكلة الإرسال ثابتة والمشكلة واضحة فيها.

وباقي رواة السند ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناد الحديث ضعيف؛ لعلة التدليس والإرسال عند حبيب بن هند، لكنَّ متن الحديث يتقوى بشاهدٍ له، والشاهد فيه انقطاع، وهو عند الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[4]، وقد صحح الحاكم إسناد الحديث حيث قال: "هذا حديث صحيح الإسناد"[5]، وقال الألباني: "الحديث حسن أو قريب منه"[6]، فأما تصحيح الحاكم لإسناد الحديث؛ فلأنه متساهل، وأما تحسين الألباني له؛ فلأنه يحكم على إسناد الحديث بشواهده، وهذا من منهجه.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لأن هذا الطريق لا يُروى عن عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، كما أشار إلى ذلك البزار[7]، ولضعف الإسناد؛ فلعله لوجود علتي التدليس والإرسال عند حبيب بن هند، وقد عرَّف ابن كثير به، وكأنه يقصد أنه سبب الضعف، ولم يغفل ابن كثير عن الشاهد بل ذكره، ومع ذلك حكم على الحديث بالغرابة؛ فلعل الشاهدَ لم يقوَ عنده للاعتضاد، فكأنه مهمل، فتكون الغرابة لتفرد صاحب العلة –وهو حبيب بن هند– بحديث عائشة رضي الله عنها، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، ومتنه حسن بالشاهد، والغرابة التي بمعنى التفرد انتفت لوجود

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص150، ترجمة 1084.

(2) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين ، ص37.

(3) العلائي، جامع التحصيل، ص158.

(4) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج502/40)، رقم الحديث24444.

(5) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج1/ 752).

(6) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (ج5/ 385)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته (ج2/ 1036).

(7) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار (ج95/3)، رقم الحديث 2326.

شاهد للحديث، فأصبح عزيزاً –أي راويان في كل طبقة على الأقل–، أما ابن كثير فأراد بالغرابة تفرد صاحب العلة بالإسناد من حديث عائشة رضي الله عنها، والله أعلم.

(19) قال ابن كثير: قال ابن جرير: حدثنا محمد بن الْقَزَّازُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ –الضحَّاك بن مَخْلَد–، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: "**إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقًا، فَقَالَ: اسْجُدُوا لِآدَمَ، فَقَالُوا: لَا نَفْعَلُ، فَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ نَارًا فَأَحْرَقَتْهُمْ، ثُمَّ خَلَقَ خَلْقًا آخَرَ، فَقَالَ: إِنِّي خالِقٌ بَشَراً مِنْ طِينٍ، اسْجُدُوا لِآدَمَ، قَالَ: فأبَوْا، فبعث الله عليهم ناراً فَأَحْرَقَتْهُمْ، ثُمَّ خَلَقَ هَؤُلَاءِ، فَقَالَ: اسْجُدُوا لِآدَمَ، قَالُوا: نَعَمْ، وَكَانَ إِبْلِيسُ مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَبَوْا أَنْ يَسْجُدُوا لِآدَمَ**"، وَهَذَا غَرِيبٌ، وَلَا يَكَادُ يَصِحُّ إِسْنَادُهُ؛ فَإِنَّ فِيهِ رَجُلًا مُبْهَمًا، وَمِثْلُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[2] بمثله به، موقوفاً، وأخرجه الطبري[3] في موضع آخر، وأبو الشيخ الأصبهاني[4]، كلاهما بنحوه، من طريق أبي عاصم عن شبيب بن بشر عن عكرمة به، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- محمد بن القَزَّاز: هو مُحَمَّد بن سنان بن يزيد القزاز[5].

نقل الخطيب البغدادي عن أبي عُبَيد الآجُرِّي أنه قال: "وسمعته –يعني أبا داود– يتكلم في مُحَمَّد بْن سنان، يطلق فيه الكذب"، وعن ابن سعيد – ابن عقدة– قَالَ: "في أمره نظر"، وعن عبد الرحمن بن يوسف –ابن خراش– : "ليس عندي بثقة"، وعن الدارقطني أنه قال: "محمد بن سنان القزاز أصله بصري، سكن بَغْدَاد لا بأس به"[6]، وَقَال عبد الرحمن بْن أَبي حاتم: "كتب عنه أبي بالبصرة، وكان مستوراً في ذلك الوقت، فأتيته أنا ببغداد، سألت عنه عبد الرحمن ابْن خراش فقال: هو كذاب"[7]، لكن ابن حجر قال: إن كان عمِدَه من كذّبه، كونه ادعى سماع

(1) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 138و139).
(2) الطبري، تفسيره، (ج1/ 541).
(3) المرجع السابق، (ج14/ 65).
(4) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (ج5/ 1561).
(5) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج25/ 323).
(6) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج2/ 407).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج7/ 279)، ترجمة 1517.

حديث من ابن عُبادة، فهو جرح لين؛ لعله استجاز روايته عنه بالوجادة[1]، وقال: "ضعيف"[2].

الخلاصة: ضعيف.

2- شريك بن عبد الله النخعي:

قال ابن طَهمان: قلت ليحيى: يروي يحيى بن سعيد الْقطَّان عَن شريك؟ فَقَالَ: "لم يكن شريك عِنْد يحيى بِشَيْء، وَهُوَ ثِقَة"، وقال: سَمِعت يحيى يَقُول: "شريك ثِقَة"[3]، وعن معاوية، عَن يَحْيى، قال: "شَرِيك بن عَبد الله صدوقٌ ثقةٌ، إلاَّ أنَّه إذا خالف، فغَيْرُه أحبُّ إلينا منه"، وقال معاوية بن صالح: وسمعت أحمد بن حنبل شبيها بذلك[4]، وقال يحيى مرة: "شَرِيك ثقة، إلاَّ أنه كان لا يتقن، ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة"[5]، وقال العجلي: "كوفي، ثقة، وكان حسن الحديث، وكان أروى الناس عنه إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي، سمع منه تسعة آلاف حديث"[6]، وعن وكيع قال: "لم يكن أحد أروى عن الكوفيين من شريك"، وقال: عيسى بن يونس: "ما رأيت أحدا قط أورع في علمه من شريك"[7]، وقال أبو زرعة: "كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً"[8]، وقال يحيى بن سعيد: "قدم شريك مكة، فقيل لي لو أتيته؟ فقلت: لو كان بين يدي ما سألتُه عن شيء، وضعف حديثه جداً، قال يحيى: أتيته بالكوفة، فإذا هو لا يدري"[9]، قَالَ أبو علي صالح بن محمد: "شريك صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقل ما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به"[10]، وقال الجوزجاني: "شريك بن عبد الله سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل"[11]، وَقَال النَّسَائي: "ليس به بأس"[12]، وقال ابن عدي: "ولشَرِيك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف، وإنَّما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً، وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء،

---

(1) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج9/ 207).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 482)، رقم الترجمة 5936.

(3) يحيى بن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (جرواية طهمان)، ص36.

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج5/ 12).

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) العجلي، الثقات، ص218.

(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج4/ 366).

(8) المرجع السابق، (ج4/ 367).

(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج9/ 285).

(10) المرجع السابق، (ج9/ 286).

(11) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص150.

(12) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج12/ 472).

والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف"[1]، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع"[2].

الخلاصة: صدوق، يخطئ كثيراً.

3- رجل:

راوٍ مبهم، لا يُدرى من هو، ولم أعثر على اسمه.

4- شبيب بن بشر:

خلاصة أقوال النقاد أنه: صدوق يخطئ[3].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف محمد القزاز، ولوجود راوٍ مبهمٍ في الإسناد، ولم يعرف، لكنَّه يتقوى بالمتابعة من طريق شبيب بن بشر، فيصبح الإسناد حسناً لغيره.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعل السبب في ذلك هو وجود الراوي المبهم في الإسناد، حيث علل ابن كثير حكمه عليه بذلك، حيث قال: " ولا يكاد يصح إسناده؛ فإن فيه رجلًا مبهمًا، ومثله لا يحتج به"، ولعله غفل عن المتابعة من طريق شبيب، حيث إنها قوَّت إسناد الحديث.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف؛ لإبهام راوٍ، ولضعف آخر، وحكم ابن كثير على الحديث بالغرابة؛ لهذين السببين، وقد ذكرهما، وارتقى الإسناد إلى حسنٍ لغيره لأجل المتابعة.

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج5/ 35).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص266.

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 357)، رقم الترجمة 1564، وابن حبان، الثقات (ج359/4)، (ج359/4)، رقم الترجمة 3343، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج12/ 359)، رقم الترجمة 2689.

(20) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْأَوْدِيُّ الصُّوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْحَدَّادُ، حَدَّثَنَا سُرُورُ بْنُ المغيرة الواسطي ابن أَخِي مَنْصُورِ بْنِ زَاذَانَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ[1]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَوْلَا أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالُوا: وَإِنَّا إِنْ شاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ، مَا أُعْطُوا أَبَدًا، وَلَوْ أَنَّهُمُ اعْتَرَضُوا بَقَرَةً مِنَ البقر فذبحوها لأجزأت عنهم، ولكن شَدَّدُوا، فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ**"، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَمَا تَقَدَّمَ مِثْلُهُ على السُّدِّيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البزار[3]، وابن أبي حاتم[4]، وتمام الرازي[5]، ثلاثتهم مختصراً، من طريق أحمد ابن داود به، مرفوعاً.

وله شاهد من طريق عكرمة مرسلاً، أخرجه سعيدُ بن منصور[6].

وله شاهدٌ ثانٍ من حديث ابن عباس موقوفاً عليه، أخرجه ابن أبي حاتم[7].

وله شاهد ثالث من حديث عَبِيدة السَّلْماني مرسلاً، أخرجه البيهقي[8].

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- سرور بن المغيرة الواسطي

سأل الجنيدُ ابنَ معين عنه، فقال: "زعموا أنه واسطي، لا أعرفه"[9]، وقال عنه أبو حاتم: "شيخ"[10]، وقال ابن حبان: "روى عنه أبو سعيد الحداد الغرائب"[11] وقال الذهبي: "ذكره الأزدي، وتكلم فيه"[12]،

---

(1) أبو رافع: هو نُفَيع الصائغ. (ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج6/ 99)).

(2) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 195).

(3) البزار، مسنده أو البحر الزخار، (ج17/ 71)، رقم الحديث 9599.

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج1/ 141)، رقم الحديث 722.

(5) تمام الرازي، فوائده (ج1/ 42)، رقم الحديث85.

(6) سعيد بن منصور، التفسير من سننه (ج2/ 565)، رقم الحديث193.

(7) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج1/ 137)، رقم الحديث 693.

(8) البيهقي، السنن الكبرى (ج362/6)، رقم الحديث12248.

(9) ابن الجنيد، سؤالاته، (ص 415).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج4/ 325).

(11) ابن حبان، الثقات، (ج8/ 301).

(12) الذهبي، ميزان الاعتدال، (ج2/ 116).

وذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال: "وكان متقناً على قلة روايته"[2].

الخلاصة: هو صدوق

2- عباد بن منصور: متفق على تضعيفه[3].

الخلاصة: ضعيف.

وبقية الرواة ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف عباد بن منصور، وقد قال الهيثمي: "رواه البزار، وفيه عباد بن منصور، وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات"[4]، وقال الألباني: "منكر"[5].

رابعا: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لتفرد الضعيف بالرواية، وهو عباد بن منصور، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا بهذا الإسناد"[6]، بالإضافة إلى أنه مُعَلٌّ؛ فقد عقب ابن كثير ببيان العلة، فقال: "وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة"[7]، وهذا قوي؛ لعدم مجيء الحديث مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، ولمجيئه موقوفاً عن ابن عباس، وإسناده حسن[8].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف راوٍ، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لتفرد الضعيف بالرواية، ولوجود علة في الإسناد، وهي رفع الموقوف.

---

(1) ابن حبان، الثقات (ج6/ 437)، ترجمة 8465.

(2) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص280.

(3) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، (ج7/ 270)، والعقيلي، الضعفاء الكبير، (ج3/ 134)، وابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص146، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج5/ 544)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج14/ 158-160)، والذهبي، ديوان الضعفاء، ص280.

(4) الهيثمي، مجمع الزوائد، (ج7/ 26).

(5) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (ج12/ 94).

(6) البزار، مسنده، (ج17/ 71).

(7) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 195).

(8) ينظر: ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج1/ 137)، رقم الحديث 693، وإسناده هو: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة ثنا عمرو بن حماد ثنا أسباط عن السدي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(21) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ سَلَمَةَ ابْنِ وَهْرَامَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: **لَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَادِي عُسْفَانَ حِينَ حَجَّ قَالَ: "يَا أَبَا بكر، أيُّ واد هَذَا؟"، قَالَ: "هَذَا وَادِي عُسْفَانَ"، قَالَ: "لَقَدْ مَرَّ بِهِ هُودٌ وَصَالِحٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى بَكَرات، خُطُمهن اللِّيفُ، أُزُرُهُمُ الْعَبَاءُ، وَأَرْدِيَتُهُمُ النِّمَارُ، يُلَبُّونَ يَحُجُّونَ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ**[1]"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوجه، لم يخرجه أحد منهم[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه وكيع[3] بنحوه، وأحمد[4] بمثله، والبيهقي[5] بنحوه، ثلاثتهم من طريق زمعة ابن صالح به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- زمعة بن صالح:

متفق على تضعيفه[6]، وقد قال ابن حجر: "ضعيف"[7].

2- سلمة بن وَهْرام:

نقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل أنه قال: "روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثُه حديثاً ضعيفاً"[8]، وقال أبو داود: "ضعيف"[9]، وقال الذهبي: "لزمعة بن صالح

---

(1) **بيان غريب الحديث:** (عسفان) بضم العين وسكون المهملة، قرية جامعة بين مكة والمدينة، على نحو مرحلتين من مكة، (بَكَرات) جمع بكرة بفتح الموحدة وسكون الكاف وهى الثنية من الإبل، (وقوله خطمها) بضمتين جمع خطام، (أُزُرُهم) بضم الهمزة والزاى جمع إزار، (والعباء) بحذف الهاء جمع عباءة بالمد، (والأردية) جمع رداء بكسر الراء، (والنِّمار) جمع نمرة بفتح النون وكسر الميم، وهى الشملة المخططة من مآزر الأعراب كأنها أخذت من لون النمر. (ينظر: الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ج42/20)).

(2) ابن كثير، تفسيره، (ج3/ 399).

(3) وكيع، الزهد، (ص 352)، رقم الحديث127.

(4) أحمد، مسنده، (ج3/ 495)، رقم الحديث2067.

(5) البيهقي، شعب الإيمان (ج5/ 458)، رقم الحديث3714.

(6) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج3/ 624)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج388/9).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 217)، رقم الترجمة 2035.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج4/ 175).

(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 193).

عنه مناكير"[1]، وعن يحيى بن معين قال: "سلمة بن وهرام ثقة"[2]، وعن أبي زرعة قال: "يمانيٌّ ثقة"[3]، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس برواياته هذه الأحاديث التي يرويها عنه زمعة"[4]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يعْتَبر بحَديثه من غير رِوَايَة زَمعَة بن صَالح عَنهُ"[5]، قال ابن حجر: "صدوق"[6].

الخلاصة: صدوق في غير زمعة بن صالح، وأما فيه فضعيف.

وبقية الرواة ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف سلمة وزمعة، وقد ضعَّفه ابن حجر؛ بسبب زمعة بن صالح[7].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد إسناده، فلم يأت إلا من طريق واحد، وقد قال الإمام ابن كثير: "هذا حدِيثٌ غريبٌ من هذا الوجه لم يخرجه أحد منهم"، ولعله قصد بذلك: أنه لم يخرجه أحدٌ من المصنفين بغير هذا الإسناد، فإنه أخرجه وكيع والبيهقي، لكن من نفس الطريق.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، وجاء الوصف بالغرابة؛ لانفراد الإسناد وضعفه.

---

(1) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 169).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج4/ 175).

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج4/ 368).

(5) ابن حبان، الثقات (ج6/ 399)، رقم الترجمة 8284.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص248).

(7) ينظر: ابن حجر، التلخيص الحبير (ج2/ 463).

(22) قال ابن كثير: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سَعْدٌ أَبُو غَيْلَانَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ الْفَاجِرُ فِي دِينِهِ الْأَحْمَقُ فِي مَعِيشَتِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ الَّذِي قَدْ مَحَشَتْهُ النَّارُ بِذَنْبِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَغْفِرَنَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْفِرَةً يَتَطَاوَلُ لَهَا إِبْلِيسُ رَجَاءَ أَنْ تُصِيبَهُ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَسَعْدٌ هَذَا لَا أَعْرِفُهُ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[2] بمثله، من طريق سعد الشيباني، وأخرجه ابن أبي الدنيا[3] بنحوه، والطبراني[4] بمثله، والبيهقي[5] بنحوه، ثلاثتهم من طريق عبد الأعلى بن أبي المُساور، كلاهما (سعد الشيباني وعبد الأعلى) عن حماد به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة إسناد الحديث

1- محمد بن عثمان بن أبي شيبة:

قال ابن عدي: "مُحمد بْن عثمان هذا عَلَى ما وصفه عبدان، لا بأس به،...، ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره"[6]، وقال صالح بن محمد جزرة: "ثقة"[7].

وكذبه كل من: ابن عبدوس الرازي، وإبراهيم بن إسحاق الصواف، وداود بن يحيى، وابن خراش، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهم[8].

الخلاصة: متروك.

2- أحمد بن يونس:

هو أحمد بن يونس بن المسيب الضَّبِّيّ، قال عنه الدارقطني: "ثِقَة"[9]، وقال أيضاً:

---

(1) ابن كثير، تفسيره، (ج3/ 434).

(2) الطبراني، المعجم الكبير (ج3/ 168)، رقم الحديث3022.

(3) ابن أبي الدنيا، حسن الظن بالله، (ج1/99)، رقم الحديث94.

(4) الطبراني، المعجم الأوسط، (ج5/250)، رقم الحديث5227.

(5) البيهقي، البعث والنشور، (ج1/82)، رقم الحديث56.

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج7/ 557).

(7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، (ج3/ 253).

(8) ينظر: المرجع السابق، (ج3/ 256و257).

(9) الدارقطني، سؤالات الحاكم له، (ص 84).

"كثير الحَدِيث من الثقات"[1]، قال ابن أبي حاتم: "وكان محله عندنا محل الصدق"[2].

الخلاصة: هو صدوق.

3- سعد أبو غَيْلان الشَّيْباني:

قال أبو حاتم: "شيخ صالح، في حديثه صنعة"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

الخلاصة: صدوق.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راوٍ متهم بالوضع في أول إسناد الحديث الأصل، وهو محمد ابن عثمان بن أبي شيبة، وأما المتابعات فمدار الحديث فيها على راوٍ متروك أيضاً وهو عبد الأعلى بن أبي المُساوِر، ولا يقوى على المتابعة.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

للضعف الشديد في إسناده، وذكرَ السبب في سعد، وبسببه أعله الهيثمي[5]، لكني وجدته صدوقاً، والعلة في غيره، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راوٍ متروك، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة الشديدة؛ لذلك، والله أعلم.

(23) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مردُويَه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دُحَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ صُرَدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فضيل، عن سليمان بن يزيد، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **"لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ لَيْلَةٌ تَعْدِلُ ثَلَاثَ ليالٍ مِنْ لَيَالِيكُمْ هَذِهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ يَعْرِفُهَا الْمُتَنَفِّلُونَ، يَقُومُ أَحَدُهُمْ فَيَقْرَأُ حِزْبَهُ، ثُمَّ يَنَامُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَقْرَأُ حِزْبَهُ ثُمَّ يَنَامُ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ صَاحَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَقَالُوا مَا هَذَا؟ فَيَفْزَعُونَ إِلَى الْمَسَاجِدِ، فإذا هم بالشمس قد طلعت، حَتَّى إِذَا صَارَتْ فِي وَسَطِ السَّمَاءِ رَجَعَتْ وَطَلَعَتْ مِنْ**

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج5/ 432).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/ 81).

(3) المرجع السابق (ج4/ 88).

(4) ابن حبان، الثقات، (ج8/ 283)، ترجمة 13460.

(5) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج216/10)، رقم الحديث17632.

مَطْلِعِهَا،- قَالَ حِينَئِذٍ- لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ هُوَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السِّتَّةِ[1].

أولاً: تخريج الحديث

لم أعثر له على تخريج، غيرَ ما نقله ابن كثير عن ابن مردويه؛ لأن كتابه مفقود.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- ضِرَارُ بْنُ صُرَدٍ:

ضعَّفه جُلُّ العلماء، وتركه بعضهم[2].

الخلاصة: ضعيف جداً.

2- سليمان بن يزيد أبو المثنى الكعبي:

قال أبو حاتم: "منكر الحديث ليس بقوى"[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

الخلاصة: ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لأجل ضرار بن صُرَد، فهو شديد الضعف، ولاجتماعه مع ضعف سليمان بن يزيد، وقد جعله السيوطي ضمن الأحاديث الموضوعة[5].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

للضعف الشديد عند أحد رواته، إضافة إلى انفراد الإسناد، وأما قول ابن كثير: "هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وليس هو في شيء من الكتب الستة"، فعله قصد أنه لا يوجد مثلُ هذا الإسناد في الكتب الستة، وإلا فالحديث لا تخريج له في غير الكتب الستة أيضاً، وقد يكون ابن كثير أراد غرابة المتن مع غرابة الإسناد؛ ذلك أنه ساق قبله روايات عدة، ليس فيها عودة الشمس إلى سيرتها الأولى في النهار بعد طلوعها من المغرب -كما في الرواية-، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لأجل راوٍ شديد الضعف، مع انفراد الإسناد وتوحده، والله أعلم.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 336).

(2) ينظر: ابن حبان، المجروحون (ج1/ 380)، رقم الترجمة 515، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج305/13)، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج5/ 590).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 149).

(4) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج6/ 395)، رقم الترجمة 8265.

(5) ينظر: السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (ج1/ 59).

(24) قال ابن كثير: قَالَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِهِ صِفَةُ الْعَرْشِ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ الْأَشْعَثِ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا أبو حنيفة اليماني الأنصاري، عن عمير بن عبد الملك، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ عَلَى منبر الكوفة، قال: "**كنت إذا أمسكت عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْتَدَأَنِي، وَإِذَا سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَبَرِ أَنْبَأَنِي، وَإِنَّهُ حدثني عن ربه عز وَجَلَّ قَالَ: "قَالَ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَارْتِفَاعِي فوق عرشي، ما من قَرْيَةٍ وَلَا أَهْلِ بَيْتٍ كَانُوا عَلَى مَا كَرِهْتُ مِنْ مَعْصِيَتِي، ثُمَّ تَحَوَّلُوا عَنْهَا إِلَى مَا أَحْبَبْتُ مِنْ طَاعَتِي، إِلَّا تَحَوَّلْتُ لَهُمْ عَمَّا يَكْرَهُونَ مِنْ عَذَابِي إِلَى مَا يُحِبُّونَ مِنْ رَحْمَتِي**"، وَهَذَا غَرِيبٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لا أعرفه[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة[2] بمثله، عن الحسن بن علي، ومن طريقه ابن بطة[3] بنحوه به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- الهيثم بن الأشعث:

قال العُقَيلي: "يُخالف في حَديثه، ولا يَصِح إسنادُهُ"[4]، قال الذهبي: "مجهول"[5].

الخلاصة: مجهول.

2- أبو حنيفة اليماني أو اليمامي:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ على قلَّة روايته"[6].

الخلاصة: مجهول.

3- عمير بن عبد الملك (عَدِيُّ بْنُ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيُّ):

لم أجده بلفظ عمير أو عمر بن عبد الملك في كتب الرجال، لكنَّ ابن القيم –رحمه الله– أورد الحديث مختصراً[7]، وذكره باسم عَدي بن عَمِيرة، فوجدته، **وله صحبة**[8].

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج4/ 377و378).

(2) ابن أبي شيبة، العرش وما روي فيه (ص 349)، رقم الحديث19.

(3) ابن بطة، الإبانة الكبرى (ج7/ 177)، رقم الحديث134.

(4) العقيلي، الضعفاء (ج6/ 276).

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 319).

(6) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج7/ 545)، رقم الترجمة 11393.

(7) ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية (ج2/ 106).

(8) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج4/ 393)، رقم الترجمة 5503.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لوجود مجهولين في الإسناد، حيث قال الذهبي: "وإسناده ضعيف"[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف إسناده؛ لوجود راويين مجهولين، وقد انفردا بالرواية، وهو كما علّل ابن كثير بالجهالة.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ للجهالة في إسناده، وتفرد الإسناد، والله أعلم.

(25) قال ابن كثير: وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ميمون أبو محمد المُرائي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: "**إن العبد ليلتمس مرضاةَ الله عز وجل، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِجِبْرِيلَ: "إِنَّ فُلَانًا عَبْدِي يَلْتَمِسُ أَنْ يُرْضِيَنِي، أَلَا وَإِنَّ رَحْمَتِي عَلَيْهِ"، فَيَقُولُ جِبْرِيلُ: "رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى فُلَانٍ"، وَيَقُولُهَا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَيَقُولُهَا من حولهم، حتى يقولَها أهلُ السموات السَّبْعِ، ثُمَّ يَهْبِطُ إِلَى الْأَرْضِ**"، غَرِيبٌ، وَلَمْ يُخَرِّجُوهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد[3]، والطبراني[4]، كلاهما بنحوه، من طريق ميمون بن عَجلان الثقفي به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- ميمون بن عَجلان الثقفي:

قال ابن معين: "لا أعرفه"[5]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[6]، وذكره ابن حبان في الثقات[7]،

---

(1) الذهبي، العلو للعلي الغفار (ص 64).

(2) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 237).

(3) أحمد، مسنده (ج37/ 87)، رقم الحديث22401.

(4) الطبراني، المعجم الأوسط (ج2/ 57)، رقم الحديث1240.

(5) ابن معين، تاريخه – رواية الدارمي (ص 208)، رقم الترجمة 773.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 239).

(7) ابن حبان، الثقات (ج7/ 473)، رقم الترجمة 11010.

وقال ابن حجر: "لا أعرفه"[1]، لكنَّه قال بعدُ: "وميمون هذا أظنه عطاءَ بن عجلان، أحد الضعفاء، كأن بعض الرواة دلَّس اسمه، وهذا من عجيب التدليس"[2]، وأُرى أنه لا يُسلَّمُ به؛ لأنه يَبعُد أن يَغفلَ عن هذه الملحوظةِ جهابذةُ العلماءِ المتقدمون، كأبي حاتم، وابنِ حبان، وقد جعلا لعطاء بن ميمون ترجمةً مستقلة[3]، ولعطاءَ تراجمُ كثيرةٌ، وهو متفق على تركه[4]، أما ميمون فهو مُقلٌّ في الرواية، وقلَّ من ذكره، ولعله مجهول، والله أعلم.

الخلاصة: مجهول.

2- محمد بن عبَّاد:

وهو غير محمد بن عبّاد بن جعفر المخزوميّ الثقة[5]، أما المقصود فهو الراوي عن ثوبان، وقد ترجم لكل واحد منهما ابن أبي حاتم وابنُ حبان، إذ قال ابن أبي حاتم عنه: "مجهول"[6]، ووثق الآخرَ غيرَ المقصود[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وذكر الآخرَ في ترجمة أخرى[9]، وقال ابن حجر: "مجهول"[10].

الخلاصة: مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لجهالة راويين في الإسناد، وقد ضعفه نبيل البصارة[11] -معاصر-، إلا أن الهيثميَّ وثّق رجاله، حيث قال: "رجاله رجال الصحيح، غيرَ ميمون بن عجلان، وهو ثقة"[12]، وهذا رأيُه.

---

(1) ابن حجر، لسان الميزان (ج8/ 239)

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 335)، رقم الترجمة 1851، وابن حبان، المجروحين (ج129/2)، رقم الترجمة 724.

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 335)، رقم الترجمة 1851، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج78/7)، رقم الترجمة 1523، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج7/ 208)، رقم الترجمة 387.

(5) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 14).

(6) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(7) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(8) ابن حبان، الثقات (ج5/ 370)، رقم الترجمة 5246.

(9) المرجع السابق (ج5/ 371)، رقم الترجمة 5252.

(10) ابن حجر، لسان الميزان (ج7/ 222).

(11) نبيل البصارة، أنيس الساري (تخريج أحاديث فتح الباري) (ج2/ 1541).

(12) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج10/ 202).

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

للجهالة في الإسناد، إضافة إلى انفراد المجهول بالرواية، وهو ميمون، حيث قال الطبراني –رحمه الله–: "لا يُروى هذا الحديث عن ثوبان إلا بهذا الإسناد، تفرد به: ميمون"[1].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، وقد حكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لتفرد المجهول بالرواية، والله أعلم.

(1) الطبراني، المعجم الأوسط (ج2/ 58).

المطلب الثالث

اقتران الحكم بغرابة الإسناد بحكم آخر كالشذوذ أو النكارة أو الضعف

(26) قال ابن كثير: قَالَ – أي ابن أبي حاتم– : وَحَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ أحمد بن الحكم القرشي سنة أربع وخمسين ومائتين، حدثنا سليمان بْنُ مَنْصُورِ بْنِ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ عَاصِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "**لَمَّا ذَاقَ آدَمُ مِنَ الشَّجَرَةِ فَرَّ هَارِبًا فَتَعَلَّقَتْ شَجَرَةٌ بِشَعْرِهِ فَنُودِيَ: يَا آدَمُ أَفِرَارًا مِنِّي؟ قَالَ: بَلْ حَيَاءً مِنْكَ، قَالَ: يَا آدَمُ اخْرُجْ مِنْ جِوَارِي، فَبِعِزَّتِي لَا يُسَاكِنُنِي فِيهَا مَنْ عَصَانِي، وَلَوْ خَلَقْتُ مِثْلَكَ مِلْءَ الْأَرْضِ خَلْقًا ثُمَّ عَصَوْنِي لَأَسْكَنْتُهُمْ دَارَ الْعَاصِينَ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ بَلْ إِعْضَالٌ بَيْنَ قَتَادَةَ وَأُبَيِّ بْنِ كعب رضي الله عَنْهُمَا[1].

أولاً: بيان أوجه الاختلاف وتخريجها

- **الوجه الأول:** قتادة عن أبيّ بن كعب مرفوعاً.

أخرجه ابن أبي حاتم[2] من طريق سعيد بن أبي عروبة به، وهو الحديث الأصل.

- **الوجه الثاني:** الحسن البصري عن أبي بن كعب مرفوعاً.

أخرجه المروزي[3] بنحوه وفيه زيادة، من طريق محمد بن ذكوان، وابن أبي حاتم[4] بمعناه، من طريق قتادة، وأبو الشيخ الأصبهاني[5] بنحوه وفيه قصة، من طريق محمد بن ميمون، والحاكم[6] بنحوه وفيه قصة، من طريق يزيد بن عبد الله، أربعتهم عن الحسن، به.

- **الوجه الثالث:** الحسن عن عُتيّ السعدي عن أبيّ مرفوعاً.

أخرجه أبو داود الطيالسي[7] من طريق يونس، وأحمد[8] من طريق حميد، وأبو الشيخ الأصبهاني[9] من طريق الهُذَلي، والحاكم[10] من طريق قتادة، أربعتهم بنحوه وفيه قصة، عن

---

(1) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 143).

(2) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج1/88) ح389.

(3) المروزي، تعظيم قدر الصلاة، (ج2/842)، رقم الحديث852.

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج1/87)، رقم الحديث388.

(5) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة، (ج5/1556).

(6) الحاكم، المستدرك، (ج1/496)، رقم الحديث1276.

(7) الطيالسي، مسنده، (ج1/443)،ح551.

(8) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج35/162)، رقم الحديث21240.

(9) أبو الشيخ الأصبهاني، مرجع سبق ذكره، (ج5/1559).

(10) الحاكم، المستدرك، (ج5/593)، رقم الحديث3998.

الحسن، به.

- **الوجه الرابع:** الحسن عن يحيى بن ضَمْرة عن أبيّ مرفوعاً.

أخرجه ابن المنذر[1] وفيه قصة، من طريق يونس، والحاكم[2] بمعناه، من طريق قتادة، كلاهما عن الحسن، به.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **علي بن عاصم الواسطي:**

قال يحيى: "ليس بشيء"[3]، وقال أحمد: "يكتب حديثه، إن أخطأ يترك خطؤه ويكتب صوابه، قد أخطأ غيره"[4]، ونقل الذهبي عن وكيع أنه قال: "أدركت الناس والحلقة لعلي ابن عاصم بواسط، فقيل له: إنه يغلط، فقال: دعوه وغلطَه"، وقال أحمد بن حنبل –في موضع آخر–: "أما أنا فأحدث عنه، كان فيه لجاج، ولم يكن متهماً"، وقال محمد بن يحيى: "قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم، فقال: كان حماد بن سلمة يخطئ، وأومأ أحمد بيده، أي كثيراً، ولم ير بالرواية عنه بأساً"[5]، وقال أبو حاتم: "لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به"[6]، وقال يعقوب بن شيبة: "سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه، واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به، من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الورّاقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان– رحمة الله علينا وعليه– من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده"[7]، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ، ويصرّ، ورمي بالتشيع"[8].

الخلاصة: صدوق يخطئ.

وبقية الرواة ثقات.

---

(1) ابن المنذر، الأوسط في السنن والإجماع والقياس، (ج370/5)، رقم الحديث 3005.

(2) الحاكم، المستدرك، (ج288/2) رقم الحديث 338.

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج3/ 164).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 199).

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام، (ج5/ 126).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 199).

(7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج11/ 445).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 403).

ثالثاً: دراسة الأوجه

- **دراسة الوجه الأول: قتادة عن أبي بن كعب.**

قَتادةُ بن دِعامة السَّدوسِيّ مشهور بالتدليس والإرسال، فأما التدليس فذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[1]، فلا بد أن يصرح بالسماع حتى تُقبل عنعنته، وهو لم يُصرِّح، وأما الإرسال فقال الإمام أحمد: "ما أعلم قتادة سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس بن مالك"[2]، فيوجد سقط بين قتادة وبين أبي بن كعب، كما ذكره ابن كثير رحمه الله.

- **دراسة الوجه الثاني: الحسن عن أبي بن كعب، وعنه قتادة عن الحسن:**

الحسن لم يسمع من أُبَيّ مباشرة بل أرسل عنه، كما قال العلائي: "وروى مبارك ابن فَضالة عن الحسن عن أبي بن كعب، قال ابن أبي خيثمة: وإنما سمعه الحسن من عُتَيّ ابن ضَمرة السعدي عن أبيّ رضي الله عنه"[3].

- **دراسة الوجه الثالث: الحسن عن عتي عن أبيّ.**

لعل هذا الوجه هو الصحيح، حيث روى عُتَيّ عن أُبَيّ، كما بينته في الكلام السابق.

- **دراسة الوجه الرابع: الحسن عن يحيى بن ضَمرة عن أُبَي.**

لعل يحيى تصحيف من عتي بن ضَمرة، حيث لم أعثر عليه بلفظ (يحيى)، فيندرج تخريجه تحت الوجه الثالث.

رابعاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لوجود الإعضال فيه، حيث سقط منه راويان على التوالي وهما: الحسن البصري وعُتَيّ السَّعدي، كما أن الحديث معلول بالاضطراب؛ إذ رُوي على أوجهٍ مختلفة.

خامساً: سبب حكم ابن كثير على الحديث بالغرابة

لوجود علة في إسناده وهي السقط، وقد بين سبب الغرابة، حيث قال: "هذا حديث غريب، وفيه انقطاع بل إعضال بين قتادة وأبي بن كعب رضي الله عنهما"، فالغرابة إذاً في رواية قتادة عن أبي بن كعب، دون الواسطة، والله أعلم.

سادساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف بسبب الانقطاع فيه (الإعضال)، وقد بين ابن كثير سبب الغرابة

---

(1) ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص 43).

(2) العلائي، جامع التحصيل، (ص 255).

(3) المرجع السابق، (ص 165).

بعد ذكره الحديث.

(27) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنِ الْحَسَنِ البصري، عَنْ ثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ الْمُخْتَلِعَاتِ**[1] **الْمُنْتَزِعَاتِ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ**"، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، ضَعِيفٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[3] بمثله، من طريق حفص بن بشر، والطبراني[4] بنحوه، من طريق عاصم بن علي، كلاهما(حفص وعاصم) عن قيس بن الربيع به، مرفوعاً.

وللحديث ثلاثة شواهد:

فأما الأول: فمن حديث أبي هريرة مرفوعاً بنحوه، وقد أخرجه النسائي[5]، وأحمد[6]، وغيرهما، وإسناده ضعيف؛ لأنه من رواية الحسن عن أبي هريرة ﷺ، ولم يسمع منه[7].

وأما الثاني: فمن حديث ثوبان مرفوعاً بنحوه، فأخرجه الترمذي[8]، وغيره، وقال الترمذي: "حديث غريب من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي".

وأما الثالث: فمن حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً بنحوه، فأخرجه أبو نعيم الأصبهاني[9]، وقال أبو نُعيم: "غريب من حديث الأعمش والثوري، تفرد به وكيع".

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- حفص بن بشر:

ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[10]، ولم يذكره أحد غيره، فهو

---

(1) قال المباركفوري: "قوله (المختلعات) بكسر اللام أي اللاتي يطلبن الخلع والطلاق عن أزواجهن من غير بأس، (هن المنافقات) أي العاصيات باطنًا والمطيعات ظاهرًا، قال الطيبي: مبالغةً في الزجر". (المباركفوري، تحفة الأحوذي (ج4/ 307))، ومثلها المنتزعات.

(2) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 462).

(3) الطبري، جامع البيان، (ج568/4) رقم الحديث 4842.

(4) الطبراني، المعجم الكبير، (ج339/17) رقم الحديث 935.

(5) النسائي، سننه، (ج168/6)، رقم الحديث3461.

(6) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج209/15)، رقم الحديث 9358.

(7) ينظر: ابن العراقي، تحفة التحصيل (ص 70).

(8) الترمذي، سننه، (ج484/3)، رقم الحديث1186.

(9) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج8/ 376).

(10) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج3/ 170)، رقم الترجمة 726.

مجهول.

2- قيس بن الرَّبيع:

ضعَّفه أكثر النُّقاد[1]، **فالخلاصة:** ضعيف.

3- أشعث بن سوّار:

ضعَّفه أكثر العلماء[2]، **فالخلاصة:** ضعيف.

4- ثابت بن يزيد:

لم أعثر له على ذكر في كتب الرجال، لكن يوجد من هو باسمه في غير طبقته، وليس هو، **فهو مجهول**، والله أعلم.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لوجود راويين مجهولين في الإسناد، وآخرين ضعيفين، وقد ضعَّفه الألباني؛ من أجل أشعث بن سوَّار فهو ضعيف[3]، لكن يتقوى المتن بالشواهد، فله ثلاثة شواهد: من حديث أبي هريرة، ومن حديث ثوبان، ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنهم، فيصبح متن الحديث **حسناً لغيره**؛ لهذا حسَّن إسنادَه المِناويُّ[4].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير على الحديث بالغرابة

لوجود راويين مجهولين وآخرين ضعيفين، فنرى أن الإمام ابن كثير حكم على الإسناد دون المتن، ويُفهم من حكمه أنه ميز الحكم على الإسناد دون المتن بقوله: (من هذا الوجه)، أي: من هذا الإسناد، وكأنه يقصد أنه ضعيف دون غيره من الطرق، وقرن بين الغرابة والضعف، وكأنه يقول: هو غريب أي ضعيف، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لجهالة وضعف في الإسناد، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لأجل ذلك، لكن متنه حسن لغيره بالشواهد، والله أعلم.

---

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 96)، رقم الترجمة 553، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج393/3)، رقم الترجمة 6911.، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج8/ 391و393)، رقم الترجمة 698.

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 271)، رقم الترجمة 978، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج267/3)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 264)، رقم الترجمة 996.

(3) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (ج2/ 213).

(4) ينظر: المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير (ج1/ 300).

(28) قال الإمام ابن كثير: قال ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حُمَيْدٍ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال: "**إِنَّ اللَّهَ لَيُصْلِحُ بِصَلَاحِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ وَلَدَهُ، وَوَلَدَ وَلَدِهِ، وَأَهْلَ دُوَيْرَتِهِ[1]، وَدُوَيْرَاتِ حَوْلَهُ، وَلَا يَزَالُونَ فِي حِفْظِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَا دَامَ فِيهِمْ**"، وَهَذَا أَيْضًا غَرِيبٌ ضَعِيفٌ لِمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[3] بمثله، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني[4] بنحوه، كلاهما من طريق عثمان بن عبد الرحمن الوقّاصيّ به، مرفوعاً، وأخرجه النسائي[5]، وابن المبارك[6]، وابن أبي شيبة[7]، وابن الجعد[8]، أربعتهم بنحوه من طريق ابن المنكدر موقوفاً، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني[9]، عن مجاهد موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- يحيى بن سعيد العطار:

أكثر العلماء على تركه[10]، **الخلاصة:** متروك.

2- عثمان بن عبد الرحمن:

متفق على ضعفه الشديد[11]، **فالخلاصة:** ضعيف جداً.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف منكر؛ لوجود راويين ضعيفين جداً، وفيه علة رفع الموقوف، حيث

---

(1) تصغير دار.

(2) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 510).

(3) الطبري، تفسيره، (ج5/ 375).

(4) أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، (ج4/ 78).

(5) النسائي، السنن الكبرى، (ج10/ 408)، 11866.

(6) ابن المبارك، الزهد والرقائق، (ج1/ 111).

(7) ابن أبي شيبة، مصنفه، (ج13/ 557)، 36564.

(8) ابن الجعد، مسنده، (ج1/254)، رقم الحديث1686.

(9) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (ج3/ 285).

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج9/ 16)، رقم الترجمة 2098، الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/379)، رقم الترجمة 9519، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج11/ 220)، رقم الترجمة 360.

(11) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 157)، رقم الترجمة 865، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج19/ 426)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج7/ 133)، 279.

جاءت بقية الطرق بالموقوف، فهو منكر لمخالفة الضعيف للثقة، لكن الصحيح رواية الموقوف عن محمد ابن المنكدر كما عند النسائي[1] وغيره، فرواته ثقات.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

حكم ابن كثير على الإسناد بأنه غريب ضعيف، فقيَّد الغرابة بالضعف، لكن فصّل في سبب الضعف في الحديث السابق له، بنفس الإسناد، حيث قال: "إن يحيى بن سعيدٍ هذا هو أبو زكريا العطار الحمصي وهو ضعيف جدًا"[2]، فقد اقتصر عليه مع أنه يوجد مثله في الإسناد، وهو عثمان بن عبد الرحمن، لكنْ لعله أراد أن العلة في رفع الموقوف جاءت منه، أو أنه قصد الاختصار، فسبب الغرابة عنده هنا وجودُ راوٍ شديد الضعف، وعلة رفع الموقوف، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث منكر؛ لوجود علة رفع الموقوف، والصحيح بالوقف، وقد حكم عليه ابن كثير بالغرابة مع الضعف؛ لوجود راوٍ ضعيف، والله أعلم.

(29) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ يَعْلَى السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ صُبَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ وَرَاءِ عورة المسلمين محتسبًا من شَهْرِ رَمَضَانَ، أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا، وَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْتَسِبًا مِنْ غير شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَعْظَمُ أَجْرًا- أَرَاهُ قَالَ- مِنْ عِبَادَةِ أَلْفِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا، فَإِنْ رَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَهْلِهِ سَالِمًا لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ أَلْفَ سَنَةٍ، وَتُكْتَبُ لَهُ الْحَسَنَاتُ، وَيُجْرَى لَهُ أَجْرُ الرِّبَاطِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، بَلْ مُنْكَرٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَعُمَرُ بْنُ صُبَيْحٍ مُتَّهَمٌ[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه[4]، وقد انفرد به، ولم أجده عند غيره.

---

(1) ينظر: النسائي، السنن الكبرى، (ج10/ 408)، رقم الحديث 11866.

(2) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 510).

(3) المرجع السابق (ج2/ 176).

(4) ابن ماجه، سننه، (ج2/ 924)، رقم الحديث2768.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **عمر بن صُبح**[1]:

قال إسحاق بن راهَوَيْه: "أخرجت خُراسان ثلاثةً، لم يكن لهم في الدنيا نظير –يعني: في البدعة والكذب–: جهم بن صفوان، وعمر بن الصبح، ومقاتل بن سليمان"[2]، وقال البخاري: "حدثني يحيى اليشكري، عن علي بن جرير، قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ"[3]، وقال أبو حاتم الرازي، وأبو أحمد بن عدي: "منكر الحديث"[4]، وقال ابن حبان: "كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب لأهل الصناعة فقط"[5]، وقال أبو الفتح الأزدي: "كذاب"[6]، وقال الدارقطني: "متروك"[7].

الخلاصة: وضاع.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

موضوع؛ لوجود راوٍ وضاع، والحديث يُشمُّ منه رائحة الكذب، وتساهل البوصيري فضعَّف إسناده[8]، لكن الألبانيَّ قال: "وهذا إسناد موضوع، والمتهم به ابن صبيح"[9].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

حكم عليه ابن كثير بالغرابة مع النكارة –أي الضعف الشديد–، وبين سببها، وهو عمر ابن صبح، حيث قال: متهم –أي متهم بالوضع–، وهذا يدل على تلطفه في الأحكام على الرواة، وسبب آخر وهو أن الإسناد منفرد لا يوجد غيره، أو أنه حكم بالغرابة للتفرد، والنكارة لأجل ابن صبيح المتهم بالكذب عنده، والله أعلم.

---

(1) وجدت أكثر العلماء في الترجمة له ذكر أن اسمه عمر بن الصُبح وليس ابن صبيح، فلعله يجوز الاثنان واشتُهر ب(صبح)، ولعله تصحيف، والله أعلم. (ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج21/396)، رقم الترجمة 4259، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 163)، رقم الترجمة 241).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج21/ 397).

(3) البخاري، التاريخ الأوسط (ج2/ 210)، ترجمة 2335.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 117)، رقم الترجمة 629، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج6/ 47)، رقم الترجمة 1197.

(5) ابن حبان، المجروحين، (ج2/ 88)، رقم الترجمة 647.

(6) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (ج2/ 211)، رقم الترجمة 2474.

(7) الدارقطني، سننه، (ج2/ 57)، رقم الحديث11.

(8) البوصيري، مصباح الزجاجة (ج3/156).

(9) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج2/ 234).

خامساً: خلاصة الدراسة

الحديث موضوع، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لتفرد الوضّاع بالحديث، والله أعلم.

(30) قال ابن كثير: ذكر سبب آخر غريب جداً: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قِرَاءَةً، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أخبرني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأُسُودِ، قَالَ: "**اخْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقضى بينهما، فقال المقضي عَلَيْهِ: رُدَّنَا إِلَى عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**: "**نَعَمْ**"، **انطلقا إليه، فلما أتيا إليه، فقال الرَّجُلُ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ قَضَى لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا، فقال: ردنا إلى عمر بن الخطاب، فرَدَّنا إليك: فقال: أكذاك؟ قال: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: مَكَانَكُمَا حَتَّى أَخْرُجَ إِلَيْكُمَا فأقضي بينكما، فخرج إليها مُشْتَمِلًا عَلَى سَيْفِهِ، فَضَرَبَ الَّذِي قَالَ: رُدَّنَا إلى عمر فقتله، وأدبر الآخر فأتى إلى رسول الله ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَتَلَ عُمَرُ وَاللَّهِ صَاحِبِي، وَلَوْلَا أَنِّي أَعْجَزْتُهُ لَقَتَلَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**: "**مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ يَجْتَرِئَ عُمَرُ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ**"، **فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ .. ﴾ الآية [النساء: 65]، فهُدِر دم ذلك الرجل، وبرئ عُمَرُ مِنْ قَتْلِهِ، فَكَرِهَ اللَّهُ أَنْ يُسَنَّ ذلك بعد، فأنزل: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ .. ﴾** [النِّسَاءِ: 66]"، وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ مردُويَه، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ بِهِ، وَهُوَ أثر غريب مُرْسَلٌ، وَابْنُ لَهِيعَةَ ضَعِيفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم[2] بمثله، وابن بِشران[3] بنحوه، كلاهما من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود، به، مرفوعاً، ولم أعثر عليه عند ابن مردويه.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد:

1- عبد الله بن لَهِيعَة:

قَال البُخارِيُّ، عن الحميدي: "كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً"[4]، وَقَال محمد بن الْمُثَنَّى:

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج2/ 308و309).

(2) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج3/ 994)، رقم الحديث5560.

(3) ابن بشران، أماليه ،ص30 رقم الحديث17.

(4) البخاري، التاريخ الكبير (ج5/ 182).

"ما سمعت عَبْد الرَّحْمَنِ يحدث عَنِ ابْنِ لَهِيعَة شيئاً قط"[1]، وَقَال نعيم بن حماد: سمعت ابن مهدي، يَقُولُ: "ما أعتد بشيءٍ سمعته من حديث ابن لَهِيعَة، إلا سماع ابن المبارك ونحوه"[2]، ونقل ابن أبي حاتم تضعيفه عن الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة[3]، وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماعَ القدماء منه؟ فقال: "آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه"[4]، وقال خالد بن خراش: "رآني ابن وهب لا أكتب حديث ابن لهيعة"، فقال: "إني لست كغيري فاكتبها"[5]، وقال ابن حبان: "كان أصحابنا يقولون سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة –عبد الله بن وهب وابن المبارك وعبد الله بن المقرئ وعبد الله بن مسلمة القعنبي– فسماعهم صحيح، وكان ابن لهيعة من الكاتبين للحديث، والجمّاعين للعلم والرحالين فيه"[6]، وقال الذهبي: "أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته، وأخرج له: أبو داود، والترمذي، والقزويني، وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود"[7]، وقد صنفه ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين وقال: "اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير في روايته"[8]، وقال في التقريب: "صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما"[9].

خلاصة القول: أنه ضعيف بسبب الاختلاط، إلا في بعض التلاميذ عنه كالعبادلة، ومنهم في حديثنا هذا ابن وهب، **فروايته عنه صحيحة.**

وبقية الرواة ثقات.

أما **أبو الأسود** فهو: يتيم عروة، واسمه محمد بن عبد الرحمن بن نَوْفل بن الأسود...، وكان ثقة، قليل الحديث[10]، وتوفي سنة بضع وثلاثين ومائة[1]؛ فيكون قد أرسل هذا الحديث.

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج2/ 294).

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج2/ 294).

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج5/ 146).

(4) المرجع السابق (ج5/ 147).

(5) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج32/ 144).

(6) ينظر: ابن حبان، المجروحين (ج2/ 11).

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج8/ 14).

(8) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 54).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 319).

(10) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج5/ 367)، و ابن حبان، الثقات (ج7/ 364)، رقم الترجمة 10462.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لعلة الإرسال، وهو ضعف ليس بالشديد، ولم يجتمع معه ضعف ابن لَهيعة؛ لأنه روى عنه ابن وهب، وحديثه عنه مقبول، وقد قال العيني: "غريب جداً"[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لقد ساق ابن كثير رواياتٍ عدةً، منها رواية البخاري في أن الآية نزلت في الزبير ﷺ، والرجل الذي خاصمه في سُقيا الماء، ثم قال ابن كثير: "ذكر سبب آخر غريب جداً"، وساق رواية ابن أبي حاتم، مما يشير إلى أنه يرى الغرابة في سبب النزول، والله أعلم، ولعله أيضاً لإرسال أبي الأسود، حيث قال ابن كثير: "وهو أثر غريب مرسل، والله أعلم".

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لعلة الإرسال، وأما ابن لهيعة فلم يضر اختلاطه لرواية ابن وهب عنه، وحكم ابن كثير بالغرابة؛ لغرابة المتن بتعارضٍ مع الأصح منه، مع ضعف الإسناد وتفرده، والله أعلم.

(31) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مردُويَه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ بَهْرَامَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا هَانِئُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى كَانَ يُبْصِرُ دَبِيبَ النَّمْلِ عَلَى الصَّفَا فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ**"، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ لَا يَصِحُّ، وَإِذَا صَحَّ مَوْقُوفًا كَانَ جَيِّدًا[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[4] بمثله وفيه زيادة "من مسيرة عشرة فراسخ"، عن أحمد بن الحسين به، ولم أعثر عليه عند ابن مردويه.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- أحمد بن الحسين بن مابهرام:

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج3/ 730).

(2) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج202/12).

(3) ابن كثير، تفسيره (ج2/ 421).

(4) الطبراني، المعجم الصغير (ج1/ 65).

مجهول؛ لم أعثر له على ترجمة.

2- الحسن بن أبي جعفر الجفري:

متفق على تضعيفه[1].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لجهالة أحمد بن الحسين، ولضعف الحسن الجفري، وقد أعلَّه الهيثمي في مجمع الزوائد[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

للتفرد في الإسناد، ولعدم صحة الإسناد، قال ابن كثير: "وهذا حديث غريب، وإسناده لا يصح"، ولعله لم يصحح إسناده؛ لضعف بعض الرواة، ولانفراد الإسناد، حيث قال الطبراني: "لم يروه عن قتادة إلا الحسن بن جعفر، تفرد به هانئ بن يحيى"[3]، أي: انفرد به الحسن بن جعفر وهو ضعيف، وانفرد بالرواية عنه هانئ، فكله فرد، ولم أعثر على متابعات للحديث.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف؛ لوجود الضعف والجهالة، ولتفرد الإسناد.

(32) قال ابن كثير: قالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أنس بن عياض، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ يَقُولُ: "وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا"، فَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَنْ كَانَ لَهُ بَيْتٌ وَخَادِمٌ فَهُوَ مَلِكٌ**"، وَهَذَا مُرْسَلٌ غَرِيبٌ[4].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[5] بمثله، وأبو داود[6] بمعناه، عن أبي توبة الربيع بن نافع عن أبي ضمرة به، مرفوعاً، وأخرجه سعيد بن منصور[7] بمعناه، من طريق الحكم بن عتيبة موقوفاً عليه.

---

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 29)، رقم الترجمة 118، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج75/6)، ترجمة 1211، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 482)، رقم الترجمة 1826.

(2) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج203/8)، رقم الحديث 13777.

(3) الطبراني، المعجم الصغير (ج1/ 65).

(4) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 66).

(5) الطبري، تفسيره (ج10/ 161)، رقم الترجمة 11626.

(6) أبو داود، المراسيل، ص180 رقم الحديث204.

(7) سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور (ج4/ 1450)، رقم الحديث725.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

رواته جميعهم ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسَل، فزيد بن أسلم من التابعين، وقد رواه مرفوعاً، فيوجد سقط بينه وبين النبي ﷺ، لكنْ ورد أثر بمعناه موقوف على الحكم بن عتيبة، فلعل الصواب بالوقف –والله أعلم–؛ لقوة رجاله، ولتردد الراوي في الإسناد الأصل في الرفع، حيث قال: "فلا أعلم إلا أنه قال: قال رسول الله ﷺ"، وكأنه يستبعده مرفوعاً –والله أعلم–.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعلة الإرسال؛ وقد ذكرها، حيث قال: "وهذا مرسل غريب".

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف؛ بسبب الإرسال، فأراد ابن كثير بالغرابة الإرسالَ، والله أعلم.

(33) قال ابن كثير: رَوَى ابْنُ مردُويَه ..، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**فِي الْجَنَّةِ دَرَجَةٌ تُدْعَى الْوَسِيلَةَ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُوا لِي الْوَسِيلَةَ**"، **قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ يُسْكَنُ مَعَكَ؟ قَالَ:** "**عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[1].

أولاً: تخريج الحديث

لم أعثر له على تخريج، سوى ما نقله ابن كثير عن ابن مردوَيْه.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عبد الحميد بن بحر:

قال ابن حبان: "يروي عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم، كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به بحال"[2]، ومثله قال ابن عدي[3].

خلاصته: أنه منكر الحديث.

2- الحارث بن عبد الله الأعور[4]:

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 95).

(2) ابن حبان، المجروحين (ج2/ 142).

(3) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج7/ 11)، رقم الترجمة 1472.

(4) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/ 208)، رقم الترجمة 2083.

متفق على تكذيبه[1]، وكان متشيعاً، حيث قال ابن حبان: "كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث"[2]، وقال الشعبي: "حدثنا الحارث، وأشهد أنه أحد الكذابين"[3].

الخلاصة: كذاب، وضّاع.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده موضوع؛ لوجود راوٍ كذاب وهو الحارث الأعور، ولا يوجد له تخريج بهذا الإسناد أو بغيره، وعلى فرض صحة إسناده، فلا يؤخذ به؛ لمجيئه من طريق راوٍ متشيع، بل وغالٍ في التشيع، والحديث في فضل آل البيت.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

يقصد بالغرابة هنا التفرد بهذا الإسناد على هذا الوجه، وقد عَلَّلَ غرابته بالنكارة، حيث قال: "هذا حديث غريب منكر من هذا الوجه"، ولما كان ذلك من قبل الراوي الوضاع عُدَّ ذلك من قبل النكارة، وهذا المثال ونحوه دليل على العلاقة بين الغرابة والنكارة.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده موضوع، وقد أراد ابن كثير بالغرابة الضعفَ الشديد، بل الوضع، والله أعلم.

(34) قال ابن كثير: وَقَدْ رَوَى ابْنُ مردُويَه مِنْ حَدِيثِ بقية، عن ميسرة بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الآية: **﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾** [4]، **فَقَالَ: "مِنْ أَوْفَى عَلَى يَدِهِ فِي الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ صِحَّةَ نِيَّتِهِ بِالْوَفَاءِ فِيهِمَا لَمْ يُؤَاخَذْ، وَذَلِكَ تَأْوِيلُ ﴿ وُسْعَهَا ﴾** "، هَذَا مُرْسَلٌ غَرِيبٌ[5].

أولاً : تخريج الحديث

عزاه السيوطي[6] إلى ابن مردويه، ولم أعثر له على تخريج غيره.

---

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 78)، رقم الترجمة 363، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج625/2)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج5/ 244)، رقم الترجمة 1025.

(2) ابن حبان، المجروحين(ج1/ 222).

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) [الأنعام: 153].

(5) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 328).

(6) ينظر: السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج3/ 384)، ولم أجده في كتب ابن مردويه.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **ميسرة بن عبيد:**

قال الشيخ أكرم الفالوجي: "ميسرة بن عبيد، خطأ، والصواب: أبو حفص، مُبَشِّر ابن عبيد، الحِمصِي، الكوفي الأصل، من السابعة، متروك، ورماه أحمد بالوضع"[1]، وقال البخاري: "مُبشِّر بن عبيد روى عنه بقية، منكر الحديث"[2]، وهو متفق على تركه[3].

الخلاصة: متروك.

وأما عن إرسال سعيد بن المسيب، فهو أحد الأئمة الكبار المحتج بمراسيلهم[4].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً (منكر)؛ بسبب مُبَشِّر بن عبيد، فهو متهم بالوضع، وأما إرسال سعيد بن المسيب فلا يؤثر كثيراً؛ لأن مراسيله يُحتَج بها؛ لكونه يرسل عن الثقات.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد الإسناد؛ حيث لم يُروَ الحديث إلا بهذا الوجه، ولمّا كان مداره على مبشِّر ابن عبيد، وهو متروك الحديث، كان حديثه من قبيل المنكر؛ لهذا قال عنه البخاري: منكر الحديث، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف جداً؛ بسبب راوٍ متروك، وحكم عليه بالغرابة؛ لتفرد المتروك بالرواية، والله أعلم.

---

(1) أكرم الفالوجي الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (ج2/ 589).

(2) البخاري، التاريخ الكبير (8/ 11)، رقم الترجمة 1960.

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 343)، رقم الترجمة 1572، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال(ج8/ 161)، رقم الترجمة 1900، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 490)، رقم الترجمة 339.

(4) ينظر: العلائي، جامع التحصيل، ص184، وابن رجب، شرح علل الترمذي (ج1/ 539).

(35) قال ابن كثير: قالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي الْحَارِثِ، حدثنا داود بن المُحَبَّر، حدثنا صَالِحٌ الْمُرِّيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدٍ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "**يَخْرُجُ لِابْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةُ دَوَاوِينَ: دِيوَانٌ فِيهِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَدِيوَانٌ فِيهِ ذُنُوبُهُ، وَدِيوَانٌ فِيهِ النِّعَمُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عليه، فيقول الله تعالى لِأَصْغَرِ نِعَمِهِ- أَحْسَبَهُ قَالَ فِي دِيوَانِ النِّعَمِ-: "خُذِي ثَمَنَكِ مِنْ عَمَلِهِ الصَّالِحِ"، فَتَسْتَوْعِبُ عَمَلَهُ الصَّالِحَ كُلَّهُ، ثُمَّ تَنَحَّى وَتَقُولُ: "وَعِزَّتِكَ مَا اسْتَوْفَيْتُ، وَتَبْقَى الذُّنُوبُ وَالنِّعَمُ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أن يرحمه قَالَ: يَا عَبْدِي قَدْ ضَاعَفْتُ لَكَ حَسَنَاتِكَ، وتجاوزت لك عَنْ سَيِّئَاتِكَ- أَحْسَبُهُ قَالَ: وَوَهَبْتُ لَكَ نِعَمِي**-"، غَرِيبٌ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ[1].

أولا: تخريج الحديث

أخرجه البزار[2] بمثله، من طريق داود بن المُحَبَّر، وأخرجه الدِّينَوَرِيُّ[3] بنحوه، من طريق مرحوم، كلاهما (داود ومرحوم) عن صالح المُرِّي به مرفوعاً.

وله شاهد موقوف على ابن مسعود ﷺ، أخرجه أبو حنيفة[4]، وابن أبي شيبة[5]، وأبو يوسف[6].

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- داود بن المُحَبَّر:

أكثر العلماء على تركه[7]، وقد قال ابن حجر عنه: "متروك، وأكثر كتاب العقل الذي صنفه موضوعات"[8].

الخلاصة: متروك.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج4/ 440).

(2) البزار، مسنده (ج13/ 99)، رقم الحديث6462.

(3) أبو بكر الدينوري، المجالسة وجواهر العلم (ج1/ 291)، رقم الحديث5.

(4) أبو حنيفة، مسنده، رواية أبي نعيم (ص 202).

(5) ابن أبي شيبة، مصنفه (ج7/ 105)، رقم الحديث 34546.

(6) أبو يوسف، الآثار (ص 204)، رقم الحديث915.

(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 424)، رقم الترجمة 1931، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج8/443)، رقم الترجمة 1784.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 200)، رقم الترجمة 1811.

2- صالح المُرّيّ:

هو صالح بن بشير بن وادع المُرّيّ[1]، أكثر العلماء على تركه[2]، حتى قال ابن حِبّان: "ظهر في روايته الموضوعات، التي يرويها عن الأثبات، واستحق الترك عند الاحتجاج"[3].

الخلاصة: متروك.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ بسبب داود بن المُحَبَّر، فقد تركه أكثر العلماء واتهمه البعض بوضع الحديث، وكذا صالحٌ المُرّيّ، لكن وردت رواية أخرى بنفس المعنى، موقوفةٌ على ابن مسعود، وبإسناد صحيح، كما في مسند أبي حنيفة[4]، وغيره، بيد أن لها حكم المرفوع؛ لأنها تتحدث عن الغيبيات، ولا تُعلَمُ إلا بالوحي.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد المتروك بالرواية؛ حيث انفرد صالحٌ المُرّيُّ بروايته عن جعفر، ولوجود الضعف الشديد في الإسناد، ولكنه ذكر علة الضعف المجرَّد، إذ قال: "غَرِيبٌ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ"، والأَوْلى أن يَصفَ الضعفَ بالشدة، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً بالسند المرفوع؛ لأن مداره على راوٍ متروك، وحَكَمَ ابن كثير عليه بالغرابة؛ لهذا السبب، لكنه صحيح بالسند الموقوف الذي ذُكر، والله أعلم.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 271)، رقم الترجمة 2845.

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 395)، رقم الترجمة 1730، والمزي، تهذيب الكمال (ج16/13)، رقم الترجمة 2796.

(3) ابن حبان، المجروحين (ج1/ 372).

(4) أبو حنيفة، مسنده، رواية أبي نعيم (ص 202).

(36) قال ابن كثير: قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْأَصْفَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفُرَاتِ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِنْ وَلَدِ آدَمَ، وَلَوْ أُرْسِلُوا لَأَفْسَدُوا عَلَى النَّاسِ مَعَايِشَهُمْ، وَلَنْ يَمُوتَ مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا تَرَكَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ أَلْفًا فَصَاعِدًا، وَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِمْ ثَلَاثَ أُمَمٍ: تَاوِيلَ وَتَايَسَ وَمَنْسَكَ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، بَلْ مُنْكَرٌ ضَعِيفٌ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي[2] بمثله، عن المغيرة بن مسلم ، ومن طريقه الطبراني[3]، وأخرجه عبد الرزاق[4] بنحوه، عن معمر، والطبراني[5] أيضاً بنحوه، من طريق زياد بن خيثمة ، ثلاثتهم (المغيرة ومعمر وزياد) عن أبي إسحاق السبيعي به، مرفوعاً.

وأخرجه نُعَيم بن حماد[6] بنحوه، من طريق مَعْمَر، وأخرجه أيضاً نُعَيم[7] وأبو عمرو الداني[8] والحاكم[9] ثلاثتهم بنحوه، من طريق شعبة، كلاهما(معمر وشعبة) عن أبي إسحاق به، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- وهب بن جابر

قال ابنَ معين: "ثقة"[10]، وقال العجلي: "كوفي، تابعي، ثقة"[11]، وذكره ابن حِبان في الثقات[12]، وقال ابن المديني: "مجهول"[13]، وقال الذهبي: "لا يكاد يعرف، تفرد عنه

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 179).
(2) أبو داود الطيالسي، مسنده (ج4/39) ح2396.
(3) الطبراني، المعجم الكبير (ج13/561)، رقم الحديث14456.
(4) عبد الرزاق الصنعاني، تفسيره (ج2/394)، رقم الحديث1889.
(5) الطبراني، المعجم الأوسط، (ج8/267)، رقم الحديث8598.
(6) نُعيم بن حماد، الفتن (ج2/590)، رقم الحديث1642.
(7) المرجع السابق (ج2/595)، رقم الحديث1656.
(8) أبو عمرو الداني، السنن الواردة في الفتن (ج6/1223)، رقم الحديث680.
(9) الحاكم، مستدركه (ج4/536)، رقم الحديث8505.
(10) ابن معين، تاريخه – رواية الدارمي، ص221، رقم الترجمة 834.
(11) العجلي، الثقات ص466، رقم الترجمة 1782.
(12) ابن حبان، الثقات (ج5/ 489)، رقم الترجمة 5869.
(13) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 350).

أبو إسحاق"[1].

الخلاصة: ثقة؛ لأن الإثبات يُقدَّم على النفي، وهنا ثبت توثيقه.

2- أبو إسحاق السَّبِيعيّ:

متفق على توثيقه[2]، لكنه مدلس واختلط، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[3]، فلا بد وأن يصرِّح بالسماع، وقد زالت علة التدليس بتصريحه بالسماع، عند نُعيم بن حماد في الفتن[4].

وقد اختلط أبو إسحاق في آخر عمره[5]، ولعل الحديث جاء مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً؛ بسبب اختلاطه، ولعل الصواب بالوقف؛ لأنه جاء من طريق شعبة عن أبي إسحاق، وشعبة من أثبت الناس في شيخه أبي إسحاق، فلم يروِ عنه بعد الاختلاط، كما ذكر ذلك ابن معين وابن المديني والترمذي[6].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لأن فيه علةَ الاضطراب من حيث الأصل؛ فقد رُوى بالرفع كما في حديثنا، وبالوقف في روايات أخرى، لكنَّ الوقفَ أثبت؛ لأنه جاء من طريق شعبة عن أبي إسحاق، وشعبة من أثبت الناس في أبي إسحاق، فهو من قبيل الشّاذ، قال الهيثمي: "رجاله ثقات"[7]، فلعله لم يتطرق إلى علة المخالفة، وقد ضعفه الألباني[8]، لكن الرواية الموقوفة صححها الحاكم، إذ قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"[9]، وللتوفيق فإن متن الحديث صحيح، لكنَّ في إسناده مقالاً، وهي علة رفع الموقوف.

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 350).

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 242)، رقم الترجمة 1347، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج22/ 110).

(3) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص 42)، رقم الترجمة 91.

(4) نُعيم بن حماد، الفتن (ج595/2)، رقم الحديث1656

(5) العلائي، المختلطين (ص 93)، رقم الترجمة 35.

(6) ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (ج2/ 709).

(7) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج8/ 6).

(8) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ج9/ 159)، رقم الترجمة 4142.

(9) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج4/ 536).

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

الظاهر لنا أن ابن كثير غاير هنا بين الغريب والمنكر، حيث حكم على الحديث بالغرابة؛ لتفرد أبي إسحاق بروايته عن وهب بن جابر، ثم قال: "بل منكر"؛ لأن الحديث مداره على أبي إسحاق في الوجهين: المرفوع والموقوف؛ ولما كان الوجه الموقوف من رواية شعبة، وهو أثبت الناس فيه، فإن الرواية المرفوعة رواها بعد اختلاطه، فكانت بهذا من قبيل النكارة، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث المرفوع ضعيف؛ لأنه غير محفوظ، وأما الرواية الموقوفة فصحيحة، فيكون المتن صحيحاً دون الإسناد، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة مع النكارة والضعف؛ بسبب ما ذُكِر، والله أعلم.

(37) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا محمد بن زياد، حَدَّثَنَا شَرْقِيُّ بْنُ قَطَامِيٍّ، عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْخُزَاعِيِّ قَالَ: جِئْتُ أَبَا أُمَامَةَ صُدَيَّ بْنَ عَجْلَانَ الْبَاهِلِيَّ، فَقُلْتُ: حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فدعا بطعام، ثم قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"لَوْ أَنَّ صَخْرَةً زِنَةَ عَشْرِ أَوَاقٍ، قُذِفَ بِهَا مِنْ شَفِيرِ جَهَنَّمَ، مَا بَلَغَتْ قَعْرَهَا خَمْسِينَ خَرِيفًا، ثُمَّ تَنْتَهِي إِلَى غَيٍّ وَآثَامٍ"، قَالَ: قلت ما غي وآثام؟ قال: قَالَ: "بِئْرَانِ فِي أَسْفَلِ جَهَنَّمَ يَسِيلُ فِيهِمَا صديد أهل النار"، وهما اللذان ذكرهما اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ﴿ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ﴿٥٩﴾ ﴾**[1]، **وَقَوْلُهُ فِي الْفُرْقَانِ: ﴿وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ ﴾ [الفرقان:68]**، حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرَفْعُهُ مُنْكَرٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[3]، وأخرجه الطبراني[4] عن أحمد بن محمد بن صدقة كلاهما (الطبري وأحمد) بمثله، عن عباس بن أبي طالب ، وأخرجه المرْوزي[5] بنحوه، من طريق عُبيد الله ابن سعد بن إبراهيم، والدولابي[6] بنحوه، من طريق الحسين بن سليمان، والبيهقي[7] بنحوه، من طريق تَمتام محمد بن غالب، أربعتهم (عباس وعبيد الله والحسين وتمتام) عن محمد بن زياد، وأخرجه ابن أبي الدنيا[8] بنحوه، من طريق شَبَابة بن سَوَّار، كلاهما (محمد بن زياد وشَبابة ابن سَوَّار) عن شَرقِيّ بن قَطَامِيّ[9]، عن لقمان بن عامر به، مرفوعاً.

وأخرجه ابن المبارك[10]، وأخرجه ابن أبي الدنيا[11] عن إبراهيم بن عبد الله الهروي،

---

(1) [مريم: 59].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 217و218).

(3) الطبري، تفسيره (ج18/ 218).

(4) الطبراني، المعجم الكبير (ج175/8)، رقم الحديث7731.

(5) المروزي، تعظيم قدر الصلاة (ج119/1)، رقم الحديث 36.

(6) الدولابي، الكنى والأسماء (ج 34/1)، رقم الحديث91.

(7) البيهقي، البعث والنشور (ص 274)، رقم الحديث474.

(8) ابن أبي الدنيا، صفة النار (ج25/1)، رقم الحديث 17.

(9) في رواية ابن أبي الدنيا: عن شبابة عن الوليد بن الحصين، والوليد هو شرقي بن قطامي، وقد بيَّنته في ترجمة شرقي.

(10) ابن المبارك، الزهد والرقائق (ج86/2).

(11) ابن أبي الدنيا، صفة النار (ج31/1)، رقم الحديث 250.

والعُقيلي[1] من طريق خلف بن الوليد، ثلاثتهم (ابن المبارك وإبراهيم وخلف) بنحوه، عن هُشَيم ابن بَشير، عن زكريا بن أبي مريم عن أبي أمامة موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عباس بن أبي طالب:

قال أبو حاتم: "صدوق"[2]، وقال ابنه: "ثقة"[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال عبد الله بن إسحاق: "وكان ثقة"[5]، وقال الذهبي: ثقة[6]، وقال ابن حجر: "صدوق"[7].

الخلاصة: ثقة؛ وقد ذكرته ليعرف؛ لأنه مغمور.

2- محمد بن زياد بن زَبّار[8]:

قال ابن معين: "لا أحد"[9]، وقال أيضاً: "لا شيء"[10]، وقال جزرة: "ليس بذاك"[11].

الخلاصة: ضعيف جداً.

3- شَرقيّ بن قَطامِيّ:

قال الدارقطني: "الشرقي بن القَطامِيّ اسمه الوليد بن الحصين"[12]، متفق على تضعيفه[13].

الخلاصة: ضعيف.

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج88/2).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 215).

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج8/ 513)، رقم الحديث14750.

(5) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج12/ 140).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/ 621).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 292).

(8) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 258).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 258)، ولم أعثر على قول ابن معين هذا في كتبه.

(10) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج5/ 672)، ولم أعثر على قول ابن معين هذا في كتبه.

(11) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(12) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج13/ 446).

(13) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج55/5)، رقم الترجمة 896، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج376/4)، رقم الترجمة 1643، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 268)، رقم الترجمة 3686.

ثالثا: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لضعف محمد بن زياد، ولضعف شرقي، وقد جاء الحديث بإسناد آخر، لكنَّه موقوف على أبي أمامة، وإسناده ضعيف؛ لأجل زكريا بن أبي مريم[1]، لكنّ ضعفَه ليس بالشديد، وبما أنه موقوف والأول مرفوع، وبينهما اختلاف، فالمرفوع منكر والموقوف معروف؛ لأن المرفوع ضعيف جداً، وقد خالفه الموقوف الضعيف الأعلى منه درجة.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

حكم عليه بالغرابة لتفرد الإسناد تفرداً نسبياً، ولوجود علة، وهي رفع الموقوف، وقد خالف الأولى منه درجة؛ لذا فهو منكر، حيث قال ابن كثير: "حديث غريب، ورفعه منكر"، ويشهد لهذا ما قاله البخاري بأن المحفوظ ما رواه ابن أبي مريم عن أبي أمامة من قوله[2].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ للضعف الشديد في أحد رواته، ومعلٌّ برفع الموقوف، فهو منكر، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة لهذين السببين، والله أعلم.

---

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 592)، رقم الترجمة 2683، والذهبي، ميزان الاعتدال (74/2)، رقم الترجمة 2885.

(2) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (3/ 417)، رقم الترجمة 1387.

(38) قال ابن كثير: رَوَى إِمَامُ الْأَئِمَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيِّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ مَوْلَى الْحُرْقَةِ -يَعْنِي: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَعْقُوبَ-، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ اللَّهَ قَرَأَ طه ويس قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ قَالُوا: طُوبَى لِأُمَّةٍ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ هَذَا، وَطُوبَى لِأَجْوَافٍ تَحْمِلُ هَذَا، وَطُوبَى لِأَلْسُنٍ تَتَكَلَّمُ بِهَذَا**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ وَشَيْخُهُ تُكُلِّمَ فِيهِمَا[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن خزيمة[2] بمثله، عن زياد بن أيوب، وأخرجه الدارمي[3] بنحوه، وأخرجه الطبراني[4] بنحوه، عن عبدوس بن دِيزَوَيْه الرازي، وابن أبي عاصم[5] بمثله، أربعتهم (زياد والدارمي وعبدوس وابن أبي عاصم) عن إبراهيم بن المنذر به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- إبراهيم بن مهاجر بن مسمار:

قال ابن معين: "ليس به بأس"[6]، وقال البخاري: "منكر الحديث"[7]، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، وليس بالمتروك"[8]، وعدَّه في الضعفاء النسائيُّ[9]، والدارقطني[10]، والذهبي[11].

الخلاصة: ضعيف.

2- عمر بن حفص بن ذكوان أبو حفص العبدي:

تركه كثير من العلماء[12].

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 240).

(2) ابن خزيمة، التوحيد (ج1/402).

(3) الدارمي، سننه (ج4/2147).

(4) الطبراني، المعجم الأوسط (ج5/133).

(5) ابن أبي عاصم، السنة (ج1/269).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 133).

(7) البخاري، التاريخ الكبير (ج1/ 328).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 133).

(9) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص11، رقم الترجمة 8.

(10) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 251)، رقم الترجمة 19.

(11) الذهبي، ديوان الضعفاء ص21، رقم الترجمة 257.

(12) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج6/ 98)، رقم الترجمة 1220، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج2/ 206)، رقم الحديث2449، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 189)، 6075.

الخلاصة: ضعيف جداً.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ للضعف الشديد عند عمر بن حفص، ولضعف إبراهيم بن مهاجر، حيث انفردا في هذا الحديث بطريق واحد، ولم يكن لأي منهما متابِع.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لتفرد الضعيف بالرواية؛ فالحديث مداره على إبراهيم بن مهاجر وشيخِه عمرَ ابنِ حفص، وقد انفردا بروايته، ولما كان هذا التفرد من قِبَل الضعيف أو الأشدِّ منه عُدَّ هذا من النكارة،؛ لهذا قال ابن كثير: "هذا حديث غريب، وفيه نكارة، وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تُكُلِّم فيهما"، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ بسبب تفرد الإسناد، ومجيئه من رواة ضعفاء، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لهذين السببين.

(39) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُبَارَكٌ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، قَالَ: **كَانَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجُلِ مُنَازَعَةٌ، فَدُعِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحِقٌّ، أَذْعَنَ وَعَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَيَقْضِي لَهُ بِالْحَقِّ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَظْلِمَ فَدُعِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَعْرَضَ وَقَالَ: أَنْطَلِقُ إِلَى فُلَانٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هذه الْآيَةِ[1]، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَيْءٌ، فَدُعِيَ إِلَى حَكَمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَبَى أَنْ يُجِيبَ، فَهُوَ ظَالِمٌ لَا حَقَّ لَهُ"**، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه سُريج بن يونس[3]، وابن أبي حاتم[4]، كلاهما من طريق مبارك، وأخرجه أبو داود[5] والبيهقي[6]، كلاهما من طريق جعفر بن حَيان،

وأخرجه الدارقطني[7]، من طريق أبي الأشهب، ثلاثتهم (مبارك وجعفر وأبو الأشهب) بنحوه، عن الحسن البصري، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- مبارك بن فَضالة:

قال ابن حجر: "صدوق يدلس ويسوي"[8]، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[9]، فلا بد وأن يصرح بالسماع من شيخه حتى يُقبل منه، وقد صرَّح بالسماع في الحديث الأصل.

الخلاصة: صدوق.

---

(1) والآية هي: ﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ٤٩ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٥٠ ﴾، [النور: 48- 50].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 68).

(3) سريج بن يونس، القضاء (ج1/37) رقم الحديث16.

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج8/2623) رقم الحديث14744.

(5) أبو داود، المراسيل (ج1/284) رقم الحديث391.

(6) البيهقي، السنن الكبرى (ج1/236) رقم الحديث20485.

(7) الدارقطني، سننه (ج5/382) ح4492.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 519).

(9) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 43).

2- الحسن بن أبي الحسن البصري:

قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس"[1]، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[2]، أي لا يضر تدليسه، وأما إرساله، فهو مرسل هنا بوضوح، حيث روى عن النبي ﷺ ولم يسمع منه؛ لأنه تابعي، ولا حتى سمع من كثير من الصحابة[3]، وقد عدَّ العلماء مراسيله من أضعف المراسيل، حيث نقل العلائي عن ابن سيرين قوله: "حدثوا عمن شئتم -يعني من المراسيل- إلا عن الحسن وأبي العالية؛ فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث[4].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لإرسال الحسن، ولتدليس ابن فضالة.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعلة الإرسال، ولانفراد الإسناد وعدم متابعته.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لأنه مرسَل، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ بسبب الإرسال مع انفراد الطريق.

---

(1) ابن حجر: تقريب التهذيب (ص 160).

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 29)

(3) ينظر: ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص 68).

(4) العلائي، جامع التحصيل (ص 78).

(40) قال ابن كثير: وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا فِي تَفْسِيرِهِ، حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو يَعْلَى الْحَنَّاطُ، حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنِ ابْنِ بُرَيدةَ، عَنْ أَبِيهِ[1]، قَالَ: **كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: "إِنِّي أَعْلَمُ آيَةً لَمْ تَنْزِلْ عَلَى نَبِيٍّ قَبْلِي بَعْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ داود"، قلت: يا نبي اللَّهِ أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: "سَأُعلِمُكَهَا قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ"، قَالَ: فَانْتَهَى إِلَى الْبَابِ، فَأَخْرَجَ إِحْدَى قَدَمَيْهِ، فَقُلْتُ: نَسِيَ ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ، وَقَالَ: "إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"**، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[3] بمثله، من طريق سلمة بن صالح، وأخرجه الطبراني[4]، والكرابيسي[5]، والدارقطني[6]، وابن الأعرابي[7]، والبيهقي[8]، خمستهم بنحوه، من طريق يزيد ابن أبي خالد، وكلاهما (سلمة بن صالح ويزيد بن أبي خالد) عن عبد الكريم بن أبي المخارق به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **عبد الكريم بن أبي المُخارِق أبو أمية:**

ضعفه أكثر العلماء[9]، قال الذهبي: "وقد أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمطرح"[10]، أي ليس شديد الضعف.

الخلاصة: ضعيف.

---

(1) هو الصحابي: بريدة بن الحُصَيْب الأسلمي، ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج328/14)، ترجمة 3179.

(2) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 170).

(3) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج9/ 2873)، رقم الحديث16306.

(4) الطبراني، المعجم الأوسط (ج196/1)، رقم الحديث 625.

(5) الكرابيسي، شعار أصحاب الحديث، (ص 42)، رقم الحديث 41.

(6) الدارقطني، سننه (ج80/2)، رقم الحديث1183.

(7) ابن الأعرابي، معجمه (ج619/2)، رقم الحديث1225.

(8) البيهقي، السنن الكبرى (ج106/10)، رقم الحديث20023.

(9) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 59)، 311، والذهبي، ديوان الضعفاء (ص 255)، رقم الحديث2595 وتهذيب التهذيب (ج376/6)، رقم الحديث719.

(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 646).

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الكريم بن أبي المخارق، فعليه مدار الإسناد.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لتفرد الضعيف بالرواية، وهو عبد الكريم بن أبي المُخارِق، فعليه مدار الإسناد، ولم يتابعْه أحد، حيث قال ابن كثير: "هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف"، فلعله قصد بالغرابة التفرد، وأضاف إليه وصفَ الضعف، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لتفرد الضعيف بالرواية، والله أعلم.

(41) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَاجَهْ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَكْثِرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَإِنَّ أَحَدًا لا يصلي علي فيه إِلَّا عُرِضَتْ عَلَيَّ صَلَاتُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا**"، قال: قلت: وبعد الموت؟ "**قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ، فَنَبِيُّ اللَّهِ حَيٌّ يُرْزَقُ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ فَإِنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

أولا: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه[2] بمثله، عن عمرو بن سَوّاد المِصريّ ، وأخرجه ابن أبي حاتم[3] مختصراً، من طريق محمد بن يحيى بن إسماعيل المِصريّ، ، كلاهما (عمرو ومحمد) عن ابن وهب به، مرفوعاً.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 419).

(2) ابن ماجه، سننه (ج1/ 524)، رقم الحديث1637.

(3) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج6/ 2084)، رقم الحديث11217.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- زيد بن أيمن:

ذكره ابن حِبَّان في الثقات[1]، ووثقه الذهبي[2]، وقال ابن حجر: "مقبول"[3]، وأما روايته عن عُبادة ففيها انقطاع، حيث قال الإمام البخاري: "زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي، مرسل"[4].

الخلاصة: مجهول، ومرسل.

2- عُبادة بن نُسَيٍّ:

متفق على توثيقه[5]، لكن روايته عن أبي الدرداء فيها انقطاع، قال الذهبي: "وأظن رواياته عن الكبار منقطعة"[6]، وقال العلائي: "روى عن معاذ، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت، وجماعة غيرهم، وأكثر من ذلك، مراسيل"[7].

الخلاصة: ثقة، مرسل.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ بسبب الانقطاع في موضعين من الإسناد، فالانقطاع الأول: بين زيد وعبادة، والانقطاع الثاني: بين عبادة وأبي الدرداء، وسبب آخر عند زيد بن أيمن؛ فهو مجهول، لكن وردت بعضُ الأحاديث الصحيحة بجزءِ معنى الحديث، وقد أشار ابن المُلقِّن إلى انقطاعه إذ قال: "وإسناده حسن، إلا أنه غير متصل"[8].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لأن سعيد بن هلال تفرد بالرواية عن زيد بن أيمن، ولا يُعرف لأحد غيره رواية عنه[9].

---

(1) ابن حبان، الثقات (ج6/ 314)، رقم الترجمة 7884.

(2) ينظر: الذهبي، الكاشف (1/ 415)، رقم الترجمة 1724.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 222)، رقم الترجمة 2119.

(4) البخاري، التاريخ الكبير (ج3/ 387)، رقم الترجمة 1288.

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7/ 317)، رقم الترجمة 3857، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج14/ 196).

(6) الذهبي، الكاشف (ج1/ 534).

(7) العلائي، جامع التحصيل (ص 206)، رقم الترجمة 334.

(8) ابن الملقن، البدر المنير (ج5/288).

(9) ينظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (ج4/22)، رقم الحديث 1440، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/99)، رقم الترجمة 2991، وابن الملقن، تحفة المحتاج (ج1/527)، رقم الحديث 663.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف؛ للانقطاع في الإسناد، ولتفرد المجهول بالرواية، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة لذلك، والله أعلم.

(42) قال ابن كثير: قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ حِمْدَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّحَّانُ، أَخْبَرَنَا يزيد بن هارون بن أبي شَيْبَانَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ خطّاب، عَنْ أُمِّ أُنَيْسٍ بِنْتِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾**[1]؟ -فقال-: "**إن هذا من المكتوم، ولولا أنكم سألتموني عنه ما أخبرتكم، إن الله عز وجل وَكَّلَ بِي مَلِكَيْنِ، لَا أُذْكَرُ عِنْدَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ فَيُصَلِّي عَلَيَّ إِلَّا قَالَ ذَانِكَ الْمَلِكَانِ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، وَقَالَ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ جَوَابًا لِذَيْنِك الملكين: آمين، ولا يصلي عليّ أَحَدٌ إِلَّا قَالَ ذَانِكَ الْمَلَكَانِ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، وَيَقُولُ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ جَوَابًا لِذَيْنِكَ الْمَلِكَيْنِ: آمين**"، غريب جداً، وإسناده به ضَعْفٌ شَدِيدٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[3] بمثله، بنفس الإسناد مرفوعاً، وقد انفرد الطبراني بإخراجه، والله أعلم.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- الحَكَم بن عبد الله بن خَطّاف[4]:

تركه كثير من العلماء[5]، وقد قال ابن حجر: "متروك"[6].

الخلاصة: متروك.

2- أمّ أُنَيْس بنت الحسن بن عليّ:

لم أعثر لها على حكم، فهي مجهولة.

---

(1) [الأحزاب: 56].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 420).

(3) الطبراني، المعجم الكبير (ج3/ 89)، رقم الحديث2753.

(4) الصواب خطّاف بالفاء لا بالباء، (ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 478)).

(5) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 478)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج379/33).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 645)، رقم الحديث 8145.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راوٍ شديدِ الضعف، بل متهم بالكذب، وهو الحكم ابن عبد الله، ولجهالة حال أحد الرواة وهي أم أُنيس، ولتفرد الإسناد ولم يخرجه أحد، فاجتمعت الأسباب الثلاثة مع أن أحدَها يكفي لتضعيفه، لكنَّ أخطرَها السببُ الأول، والله أعلم.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد الإسناد انفراداً كاملاً بنوعيه المطلق والنسبي.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف جداً؛ لترك أحد الرواة وجهالة آخر، ولانفراد الإسناد، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة الشديدة للانفراد التام، والله أعلم.

المطلب الرابع

اقتران الحكم على الإسناد بالغرابة بالحكم على الراوي

(43) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، قال: أتيت أبا هريرة رضي الله عنه، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ تَقُولُ إِنَّ الْحَسَنَةَ تُضَاعَفُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، قَالَ: وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ، لَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: "**إِنَّ اللَّهَ يُضَاعِفُ الْحَسَنَةَ أَلْفَيْ أَلْفِ حَسَنَةٍ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عِنْدَهُ مَنَاكِيرُ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة[2] بمعناه، وأحمد بمثله[3]، وبنحوه[4]، ومطولاً[5]، وابن أبي الدنيا[6] بمثله، والبيهقي[7] بنحوه، والخطيب البغدادي[8] بنحوه، خمستهم من طريق علي بن زيد، وأخرجه ابن أبي حاتم مطولاً[9]، وبمثله[10]، من طريق زياد الجصاص، كلاهما (علي بن زيد وزياد الجصاص) عن أبي عثمان النهدي ب، وأخرجه عبد الرزاق[11] بمعناه، من طريق أبي العالية، وأخرجه ابن أبي داود[12] بمعناه، من طريق سفيان بن حسين، ثلاثتهم (أبو عثمان النهدي وأبو العالية وسفيان بن حسين) عن أبي هريرة مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- مبارك بن فضالة:

قال الدوري: "سألت يحيى عن مبارك بن فضالة فقال: "ثقة"[13]، وقال مرة: "ليس به

---

(1) ابن كثير، تفسيره، (ج1/ 504).

(2) ابن أبي شيبة، مصنفه، (ج127/7)، رقم الحديث34703.

(3) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج327/13)، رقم الحديث7945.

(4) المرجع السابق (ج442/16)، رقم الحديث10760.

(5) أحمد بن حنبل، الزهد، (ج142/1)، رقم الحديث 967.

(6) ابن أبي الدنيا، التوبة، (ج52/1)، رقم الحديث27.

(7) البيهقي، الزهد الكبير، (ج278/1)، رقم الحديث713.

(8) الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، (ج132/1)، رقم الحديث46.

(9) ابن أبي حاتم، تفسيره، (ج461/2)، رقم الحديث2434.

(10) المرجع السابق، (ج515/2)، رقم الحديث2729.

(11) عبد الرزاق الصنعاني، تفسيره، (ج456/1)، رقم الحديث586.

(12) ابن أبي داود، البعث، (ج34/1)، رقم الحديث31.

(13) ابن معين، تاريخه – رواية الدوري (ج4/ 83)، ترجمة 3244.

بأس"[1]، وقال علي بن المديني: "هو صالح وسط"[2]، وقال العجلي: "لا بأس به"[3]، وقال أبو داود: "إذا قال مبارك: حدثنا فهو ثبت، وكان مبارك يدلس"[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال ابن حجر: "صدوق يدلس ويسوي"[6]، وقال ابن سعد: "وكان فيه ضعف"[7]، وقال ابن معين أيضا: "ضعيف، هو مثل الربيع بن صبيح في الضعف"[8]، وقال النسائي: "ضعيف"[9].

الخلاصة: صدوق، وبالنسبة إلى اختلاف أقوال يحيى بن معين، فلعله كان ناسخاً ومنسوخاً، فنأخذ القول الوسط، وهو الذي يوافق كثيراً من النقاد.

2- علي بن زيد:

قال ابن سعد: "ولد علي بن زيد وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به"[10]، وقال شعبة: "كان علي رفَّاعاً -للموقوفات-"[11]، وضعفه ابن عيينة[12]، وقال حماد بن زيد: "كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث، ثم يحدثنا غدا فلكأنه ليس ذلك"[13]، وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "ليس بالقوي، وقد روى الناس عنه"[14]، وقال عمرو ابن علي: "كان يحيى بن سعيد يتقى الحديث عن على بن زيد، فسألته مرة عن حديث لعلي، فقرأ الإسناد ثم تركه وقال: "دعه"[15]، وقال يحيى بن معين وأبو زرعة: "ليس بقوي"[16]،

---

(1) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد وذيوله (ج13/ 215).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج27/ 187).

(3) العجلي، الثقات، (ص 419).

(4) أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص281.

(5) ينظر: ابن حبان، الثقات، (ج7/ 501)، ترجمة 11174.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص519).

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (ج7/ 204).

(8) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج3/ 10)، ترجمة 3913.

(9) النساء، الضعفاء والمتروكون، ص98.

(10) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (ج7/ 252).

(11) البخاري، التاريخ الكبير، (ج6/ 275).

(12) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (ج2/ 193).

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج6/ 186)، ترجمة 1021.

(14) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(15) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 187).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[1]، وقال الذهبي: "صويلح الحديث"[2]، وقال: "أحد أوعية العلم في زمانه"[3]، وقال مرة: "حسن الحديث، صاحب غرائب، احتج به بعضهم"[4]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[5].

الخلاصة: ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف علي بن زيد، وقد ضعف إسنادَه الألباني[6]، والمتابعة لم تُقوِّ الحديث، لوجود زياد الجصاص وهو منكر الحديث[7]، فلا يرقى لأن يُتابِع.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لمجيئه عن صحابي واحد، وإن تعددت الطرق من بعده، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أبي هريرة رضي الله عنه"[8]، وقد تكون لضعف علي بن زيد، حيث أتى برواية مُستَغربة وما تابعه مُعتَبَر، وقد يكون الاستغراب لأجل المتن؛ ففيه عظَم مضاعفة الحسنات، وهذا يتعارض مع النصوص من القرآن والسنة، التي ذكرت مضاعفة الحسنات إلى سبعمائة ضعف، والله أعلم.

خامساً: خلاصة دراسة الحديث

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان، وغريب؛ لأنه فرد من جهة الصحابي، واجتمع معه الضعف، أو لغرابة المتن؛ بتعارضه مع النصوص الثابتة، والله أعلم.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 187).

(2) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، (ص 140).

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام، (ج3/ 707).

(4) الذهبي، ديوان الضعفاء، (ص 283).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 401).

(6) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج8/ 443).

(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 532)، رقم الترجمة 2405، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج8/475)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج9/ 472).

(8) البزار، مسنده (ج17/ 18)، رقم الحديث9525.

(44) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الدِّمَشْقِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "**أُعْطِيتُ السَّبْعَ الطِّوَالَ مَكَانَ التَّوْرَاةِ، وَأُعْطِيتُ الْمِئِينَ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ، وَأُعْطِيتُ الْمَثَانِيَ مَكَانَ الزَّبُورِ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ**"[1]، هَذَا حَدِيثٌ غريب، وسعيد بن أبي بَشِيرٍ فِيهِ لِينٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلاّم بمثله[3]، والطبراني[4] بنحوه، كلاهما من طريق سعيد ابن بَشير، وأخرجه الطيالسي[5]، وأحمد[6]، والطحاوي[7]، والطبراني[8]، والبيهقي[9]، خمستهم بنحوه، من طريق عمران القطّان، وكلاهما (سعيد بن بشير وعمران القطان) عن قتادة به، مرفوعاً.

وله شاهد من حديث أبي أمامة، أخرجه الطبراني[10]، قال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه ليث ابن أبي سُلَيم، وقد ضعفه جماعة، ويُعتبَر بحديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح"[11].

وله شاهد آخر من حديث أنس، أخرجه المروزي[12]،

---

(1) السبع الطوال: من سورة البقرة إلى الأعراف، ويونس، والمئون: ما وليها، سميت بذلك؛ لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها، والمثاني: ما ولي المئين؛ لأنها ثنَّتها أي كانت بعدها، وهي السور التي آيها أقل من مائة، والمفصل: ما ولي المثاني من قصار السور، سمي بذلك؛ لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وهي ما بين ق أو الحجرات إلى الناس. (ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج1/ 220)).

(2) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 65).

(3) أبو عبيد القاسم، فضائل الفرآن (ص 226).

(4) الطبراني، المعجم الكبير (ج76/22)، وفي مسند الشاميين (ج62/4).

(5) أبو داود الطيالسي، مسنده (ج351/2)، رقم الحديث1105.

(6) أحمد بن حنبل، مسنده (ج188/28)، رقم الحديث 16982.

(7) أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (ج409/3).

(8) الطبراني، المعجم الكبير (ج75/22).

(9) البيهقي، شعب الإيمان، (ج71/4).

(10) الطبراني، المعجم الكبير (ج258/8)، رقم الحديث 8003.

(11) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج7/ 158)، رقم الحديث 11626.

(12) المروزي، مختصر قيام الليل (ص 170).

وقد ضعَّفه المناوي[1]، والألباني[2].

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **سعيد بن بَشير الأزدي:**

قال الحاكم: "أبو عبد الله اختلفت الاقاويل فيه"[3]، حيث قال شعبة: "صدوق الحديث، صدوق اللسان"[4]، وقال ابن عيينة: "حدثنا سعيد بن بشير، وكان حافظاً"[5]، وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت دُحَيماً: ما كان قول من أدركت في سعيد بن بشير؟ فقال: "يوثقونه، وكان حافظاً"[6]، وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يُنكر على من أدخله في كتاب الضعفاء[7]، وقال: يحوّل منه"[8]، وقال ابن عدي: "ولا أرى بما يروي عن سعيد بن بشير بأساً، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء، ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق"[9]، وقال ابن معين: "ليس بشئ"[10]، وقال ابن نمير: " سعيد بن بشير منكر الحديث، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات"[11]، وقال ابن المديني: "كان ضعيفاً"[12]، وقال عمرو بن عليّ: "كان عبد الرّحمن –أي ابن مهدي– يحدّثنا عن سعيد بن بشير، ثمّ تركه"[13]، وقال النسائي: "ضعيف"[14]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[15].

الخلاصة: ضعيف.

---

(1) المناوي، فيض القدير (ج2/213)، رقم الحديث1688.

(2) الألباني، السلسلة الضعيفة (ج14/1186)، رقم الحديث 7081.

(3) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج10/ 350).

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 7).

(6) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(7) ويقصد به الإمامَ البخاري في (الضعفاء الصغير)، (ينظر: البخاري، الضعفاء الصغير (ص 66)).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 7).

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج4/ 422).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 7).

(11) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(12) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص 157).

(13) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج2/ 100).

(14) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 52).

(15) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 234)، رقم الترجمة 2276.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف سعيد بن بشير، لكنَّ عمران القطّان تابعه، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج"[1]، فتجوز متابعته، فأصبح الإسناد حسناً لغيره، وقد قال الألباني: "الحديث بمجموع طرقه صحيح"[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لوجود راوٍ ضعيف، وقد بينه ابن كثير، حيث قال: "وسعيد بن أبي بشيرٍ فيه لين"، ولحصول التفرد في جزء من الإسناد من جهة الصحابي.

خامساً: خلاصة الدراسة

الإسناد حسن لغيره؛ لوجود ضعف عند أحد الرواة لكنه توبع، فارتقى الحكم، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة لضعف راوٍ، وللتفرد الحاصل في نهاية السند.

(45) قال ابن كثير: وَقَدْ رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مردُويَه فِي تَفْسِيرِهِ ... فقَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَسْلَمُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ**[3]**، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**[4]"، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَطَلْحَةُ ابْنُ عَبْدِ الرحمن هذا السلمي الواسطي، يُكَنَّى بِأَبِي مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو سُلَيْمَانَ الْمُؤَدِّبُ، قَالَ فِيهِ الْحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: رَوَى عَنْ قَتَادَةَ أَشْيَاءَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا[5].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الترمذي[6] بمثله وفيه زيادة: "وَالعَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ"، من

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 429)، رقم الترجمة 5154.

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج469/3)، رقم الحديث 1480.

(3) **الكَمأة:** من نَبَات الأَرْض، وَالْعرب تَسْمِيَة جُدْري الأَرْض، فَسَماهُ الشَّارِع مَنّاً أَي: طَعَاماً بِغَيْر عمل، كالمن الَّذِي أنزل على بني إِسْرَائِيل. (ابن حجر، فتح الباري (ج1/ 180))، وهو نبات يعد من الفقع، يشبه البطاطس.

(4) **(وَمَاؤُهَا شفاء للعين)** أي: العين المبصرة، قال النووي: "قيل: هُوَ نَفْسُ الْمَاءِ مُجَرَّدًا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يُخْلَطَ مَاؤُهَا بِدَوَاءٍ وَيُعَالَجَ بِهِ الْعَيْنُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لِبُرُودَةِ مَا فِي الْعَيْنِ مِنْ حَرَارَةٍ فَمَاؤُهَا مُجَرَّدًا شِفَاءٌ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذلك فمركب". (النووي، شرحه على مسلم (ج14/ 4)).

(5) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 170).

(6) الترمذي، سننه (ج400/4)ح2066.

طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأخرجه ابن ماجه[1] بنحوه، وفيه زيادة، من طريق شهر ابن حوشب، وأحمد[2] بمثله، وفيه زيادة، من طريق عبد الرحمن بن غَنَم، وابن أبي شيبة[3] بمثله، من طريق القاسم بن محمد، وابن مردويه[4] كما عند ابن كثير من طريق سعيد بن المسيب، خمستهم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وله شواهد عدة، منها شاهد عن سعيد بن زيد رضي الله عنه في الصحيحين[5].

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- القاسم بن عِيسَى بن إِبْرَاهِيم الطائي الواسطي[6]:

قال أبو داود: "تغير عقله"[7]، وقال ابن حجر: "وأفرط أبو محمد بن حزم كعادته فقال: "مجهول لا يدري من هو"[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق تغير"[10].

الخلاصة: صدوق.

2- طلحة بن عبد الرحمن:

قال ابن عَدِيّ في رواية طلحة عن قتادة: "منه ما يتابعونه عليه، ومنه ما لاَ يُتَابَعُ عَليه"[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، وذكره السخاوي في الثقات[13].

الخلاصة: صدوق.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده حسن، وبالمتابعات يصبح صحيحاً لغيره، وللحديث شواهد عدة صحيحة، بعضها

---

(1) ابن ماجه، سننه (ج43/11)، رقم الحديث3455.

(2) أحمد بن حنبل، مسنده (ج60/14)، رقم الحديث8307.

(3) ابن أبي شيبة، مصنفه (ج60/5)، رقم الحديث23695.

(4) لم أعثر على كتاب ابن مردويه في التفسير؛ لأنه مفقود.

(5) ينظر: صحيح البخاري (ج6/ 18)، رقم الحديث4478، صحيح مسلم (ج3/ 1619)، رقم الحديث157.

(6) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج23/ 402).

(7) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج8/ 327).

(9) ابن حبان، الثقات (ج9/ 18)، رقم الترجمة 14946.

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 451)، رقم الترجمة 5476.

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج5/ 182).

(12) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج6/ 489)، رقم الترجمة 8715.

(13) ينظر: السخاوي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ج5/ 390)، رقم الترجمة 5472.

في الصحيحين.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعله لضعف طلحة بن عبد الرحمن عنده، ولم توجد له متابعة تامة.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح لغيره، لوجود صدوقَيْن، لكنهما توبعا، وحكم عليه ابن كثير عليه بالغرابة؛ لعدم متابعة أحد لطلحة متابعة تامة، فكأنه ضعيف عند ابن كثير، والله أعلم.

(46) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَبِي طَوِيلٍ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**حَرْسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خيرٌ مِنْ صِيَامِ رَجُلٍ وَقِيَامِهِ فِي أَهْلِهِ أَلْفَ سَنَةٍ، السَّنَةُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ يَوْمًا، وَالْيَوْمُ كَأَلْفِ سَنَةٍ**"، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ أَيْضًا، وَسَعِيدُ ابْنُ خالد هذا ضعَّفه أبو زُرْعَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: "لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ"، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ"، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً"[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه[2] بنحوه، وأبو يعلى[3] بنحوه، وابن أبي عاصم[4] بمثله، والعقيلي[5] بمثله، وابن شاهين[6] بنحوه، جميعهم من طريق محمد بن شعيب بن شابور به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **سعيد بن خالد بن أبي طَويل:**

متفق على توهينه[7]، وقد قال ابن حجر: "منكر الحديث"[8].

الخلاصة: ضعيف جداً.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج2/ 176و177).

(2) ابن ماجه ، سننه (ج2/ 925)، رقم الحديث2770

(3) أبي يعلى الموصلي ، مسنده (ج7/ 53)، رقم الحديث3974.

(4) ابن أبي عاصم ،الجهاد (ج2/ 693)، رقم الحديث305.

(5) العقيلي ، الضعفاء الكبير (ج2/ 102)

(6) ابن شاهين ، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص130)، رقم الحديث448.

(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 16)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج4/ 20).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 234).

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لنكارة سعيد بن خالد، وقد انفرد بالحديث، بل يكاد أن يكون موضوعاً؛ للفضل المبالغ فيه، وقد قال الألباني عن هذا الحديث: "موضوع"[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

للضعف الشديد عند سعيد، مع انفراده بالرواية رغم ضعفه، فالغرابة عنده هنا الضعف الشديد، ولعله أراد غرابة المتن؛ إذ فيه مبالغة في الأجر، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً، لضعف سعيد الشديد، ولانفراده بالرواية.

(47) قال ابن كثير: قال الْإِمَامُ الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ فِي جُزْئِهِ الْمَشْهُورِ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ ابْنُ ثَابِتٍ الجَزَرِيُّ، عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**سَبْعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يَجْمَعُهُمْ مَعَ العالمين، وَيُدْخِلُهُمُ النَّارَ أَوَّلَ الدَّاخِلِينَ، إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا، ومن تاب تاب الله عليه: الناكح يَدَه، وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَمُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالضَّارِبُ وَالِدَيْهِ حَتَّى يَسْتَغِيثَا، وَالْمُؤْذِي جِيرَانَهُ حَتَّى يَلْعَنُوهُ، وَالنَّاكِحُ حَلِيلَةَ جَارِهِ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ فِيهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ لِجَهَالَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن عرفة[3]، والآجُرِّي[4]، والبيهقي[5]، ثلاثتهم بنحوه، من طريق علي بن ثابت الجزري به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- مسلمة بن جعفر:

قال الذهبي: "يُجَهَّل هو وشيخه – حسان-"[6]، وقال الأزدي: "ضعيف"[7].

الخلاصة: ضعيف.

---

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج3/ 380).

(2) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 404).

(3) ابن عرفة، جزؤه (ص 64)، رقم الحديث41.

(4) الآجُرِّي، ذم اللواط (ص 73)، رقم الحديث54.

(5) البيهقي، شعب الإيمان (ج7/ 329)، رقم الحديث5087.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 108).

(7) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

2- حسان بن حُمَيد:

جهَّله الذهبي[1]، ولم أعثر له على حكم، فهو مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف راوٍ، ولجهالة آخر.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لتفرد الإسناد، ولجهالة أحد الرواة، إذ قال: "هذا حديثٌ غريبٌ، وإسناده فيه من لا يُعرف لجهالته".

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لوجود ضعفٍ، وجهالةٍ في الإسناد مع انفراده.

(48) قال ابن كثير: وقال الطبراني أيضاً: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ شُعَيْبِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ فُلَيْحٍ الشَّمَّاسِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: **جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: هَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ إِنِّي زَنَيْتُ، وَوَلَدْتُ وَقَتَلْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا، وَلَا نُعْمَتِ الْعَيْنُ وَلَا كَرَامَةَ، فَقَامَتْ وَهِيَ تَدْعُو بِالْحَسْرَةِ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصُّبْحَ، فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ مَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ وَمَا قُلْتُ لَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بِئْسَمَا قُلْتَ، أَمَا كُنْتَ تَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةِ؟" ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ - إِلَى قوله- ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾" الآية[2]، فقرأتها عليها، فخرت ساجدة، وقالت: "الحمد الله الَّذِي جَعَلَ لِي مَخْرَجًا"**، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي رِجَالِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[4] بمثله، عن أبي زُرعة، والعُقَيْلي[5] بنحوه، من طريق محمد ابن إسماعيل، كلاهما (أبو زرعة ومحمد) عن إبراهيم بن المنذر به، مرفوعاً.

ولم أعثر عليه عند الطبراني، ولعله قصد ابن أبي حاتم.

---

(1) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 108).

(2) [الفرقان:68-70].

(3) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 117).

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج8/2735)، رقم الحديث15443.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/380).

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عيسى بن شعيب بن ثوبان:

قال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"[1]، قال الذهبي: "لا يعرف"[2]، وقال أيضاً: "واه"[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال ابن حجر: "فيه لين"[5]، وقال الكناني: "لا يُعرف، روى خبراً باطلاً"[6].

الخلاصة: ضعيف.

2- فُلَيح الشمَّاس:

ذكره السخاوي في الثقات[7]، ولم يذكره غيره بجرح ولا تعديل.

الخلاصة: مجهول.

3- عبيد بن أبي عبيد:

قال العجلي: "تابعي، ثقة"[8]، وقال أيضاً: "مجهول"[9]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يكتب حديثه"[10]، وقال ابن حجر: "مقبول"[11]، وقال الكِناني: "مجهول"[12].

الخلاصة: مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف عيسى بن شعيب، ولجهالة فُليح وعبيد، لكنَّ الذهبيَّ قال: "وهذا خبر موضوع"[13]، وقال الكِناني: "ولا يصح؛ انفرد به عيسى بن شعيب بن ثوبان، وهو

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/380)، رقم الترجمة 1417.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 313).

(3) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص 295).

(4) ابن حبان، الثقات (ج8/ 492)، رقم الحديث14615.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 439).

(6) الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (ج1/94)، رقم الترجمة 376.

(7) ينظر، السخاوي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ج7/ 533)، رقم الحديث8911.

(8) ينظر: العجلي، الثقات (ص 321)، رقم الترجمة 1080.

(9) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/380)، رقم الترجمة 1417.

(10) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج5/ 135)، رقم الحديث4226.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 377).

(12) الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (2/ 283).

(13) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 314).

ضعيف، وفيه عبيد بن أبي عبيد، مجهول"[1]، والله أعلم.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لتفرد الضعيف والمجهول بالرواية.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ للضعف والجهالة مع تفرد الإسناد، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة لهذه الأسباب.

(49) قال ابن كثير: قالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ مِنْهَالٍ الْجَزَرِيُّ- هُوَ أَبُو الْعَطُوفِ-، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى دَخَلَ بَعْضَ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ، فَجَعَلَ يَلْتَقِطُ مِنَ التَّمْرِ وَيَأْكُلُ، فَقَالَ لِي: "**يَا ابْنَ عُمَرَ مَا لَكَ لَا تَأْكُلُ؟**"، قَالَ: قُلْتُ: لَا أَشْتَهِيهِ يَا رسول الله، قال: "**لكني أشتهيه، وهذا صُبْحُ رَابِعَةٍ مُنْذُ لَمْ أَذُقْ طَعَامًا وَلَمْ أَجِدْهُ، وَلَوْ شِئْتُ لَدَعَوْتُ رَبِّي فَأَعْطَانِي مِثْلَ ملك كسرى وقيصر، فَكَيْفَ بِكَ يَا ابْنَ عُمَرَ، إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُخَبِّئُونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ بِضَعْفِ الْيَقِينِ؟**" قال: فو الله مَا بَرِحْنَا وَلَا رِمْنا حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ **وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٠﴾** ﴾[2] فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وجل لَمْ يَأْمُرْنِي بِكَنْزِ الدُّنْيَا، وَلَا بِاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ، فَمَنْ كَنَزَ دُنْيَاهُ يُرِيدُ بِهَا حَيَاةً بَاقِيَةً، فَإِنَّ الْحَيَاةَ بِيَدِ اللَّهِ، أَلَا وَإِنِّي لَا أكنز دينارا ولا درهما ولا أخبأ رزقا لغد**"، هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَأَبُو الْعَطُوفِ الْجَزَرِيُّ ضَعِيفٌ[3].

أولاً : تخريج الحديث

أخرجه ابن حميد[4] بنحوه، وابن أبي الدنيا[5] بنحوه، وابن أبي حاتم[6] بنحوه، والطبراني[7] مختصراً،

---

(1) الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (2/ 283).

(2) [العنكبوت: 60].

(3) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 263).

(4) ابن حميد، المنتخب من مسنده (ج259/1)، رقم الحديث816.

(5) ابن أبي الدنيا، الجوع (ج183/1)، رقم الحديث307.

(6) ابن أبي حاتم، التفسير (ج3078/9).

(7) الطبراني، المعجم الأوسط (ج360/8)، رقم الحديث8873.

وأبو الشيخ الأصبهاني[1] بنحوه، وابن عساكر[2] بنحوه، وأورده ابن حجر[3] بنحوه، خمستهم من طريق الجرّاح بن المِنهال الجَزَرِيّ به، مرفوعاً، إلا أن الأصبهاني بيَّن الرجل المبهم بأنه عطاء بن أبي رباح.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **الجرّاح بن المِنْهال الجَزَرِيّ أبو العطوف:**

متفق على تضعيفه[4]، **والخلاصة:** ضعيف جداً.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لضعف الجرّاح الشديد، ولجهالة عين الرجل الذي روى عن ابن عمر، وقد سماه بعضهم بأنه عطاء بن أبي رباح، ومع هذا فقد رأى عطاء ابن عمر، ولم يسمع منه[5].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الجراح الجزري، وقد انفرد بالإسناد، ومداره عليه؛ ولهذا قال ابن كثير: "هذا حديث غريب، وأبو العطوف الجزري ضعيف".

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لضعف الجرّاح وانفراده بالإسناد، وإرسال الراوي عن ابن عمر.

---

(1) أبو الشيخ الأصبهاني، أخلاق النبي (ج4/233)، رقم الحديث879.

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج4/127-128).

(3) ابن حجر، المطالب العالية (ج13/247)، رقم الحديث3158.

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 523)، رقم الترجمة 2174، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/406)، رقم الترجمة 350، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 390)، رقم الترجمة 1453، وتاريخ الإسلام (ج4/562)، رقم الحديث471.

(5) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 154)، رقم الترجمة 292، وابن العراقي، تحفة التحصيل (ص 228).

(50) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ ابْنِ الْعَيْزَارِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفَ يُحَدِّثُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ كِنَانَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[1]، قَالَ: "**هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الترمذي[3] بمثله، والطيالسي[4] بنحوه، وأحمد[5] بمثله، والمحاملي[6] بنحوه، واللالكائي[7] بنحوه، والبيهقي[8] بنحوه، خمستهم من طريق شعبة، به مرفوعاً.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الطبري[9]، وابن أبي حاتم[10]، والبيهقي[11].

وله شاهد آخر من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه الطيالسي[12]، والطبراني[13]، والحاكم[14].

وله شاهد ثالث من حديث عمر ﷺ، أخرجه البيهقي[15].

---

(1) [فاطر: 32].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 484و485).

(3) الترمذي، سننه (ج5/ 363)، رقم الحديث3225.

(4) الطيالسي، المسند (ج3/ 681)، رقم الحديث2350.

(5) أحمد، المسند (ج18/ 270)، رقم الحديث11745.

(6) المحاملي، أماليه، رواية ابن يحيى البيع (ص349/326).

(7) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج6/ 1142)، رقم الحديث1996.

(8) البيهقي، البعث والنشور (ص83)، رقم الحديث57.

(9) الطبري، تفسيره (ج368/19).

(10) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج3181/10)، رقم الحديث 17985.

(11) البيهقي، البعث والنشور (ص 869)، رقم الحديث 67.

(12) الطيالسي، مسنده (3/ 92)، رقم الحديث1592.

(13) الطبراني، المعجم الأوسط (6/ 167)، رقم الحديث6094.

(14) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (2/ 462)، رقم الحديث 3593.

(15) البيهقي، البعث والنشور، (ص 84)، رقم الحديث61.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- رجل من ثقيف: مجهول، مبهم، لم يعرف من هو.

2- رجل من كنانة: مجهول، مبهم، لم يسمَّ.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لإبهام راويين في إسناده، ولم يعرفا، فيدخل في حكم المعضل، إلا أن الترمذي قال: "حسن غريب"، فإنما حسَّنه لشواهده، رغم أن أحدها لا يخلو من مقال؛ ولهذا قال المباركفوري -وذلك بعد أن ساق بعض هذه الروايات المذكورة آنفاً في التخريج-: "وهذه الأحاديث يقوّي بعضُها بعضاً"[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد هذا الحديث بهذا الإسناد؛ لهذا قال الترمذي معقباً عليه: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، ولوجود الإبهام في سلسلة رجاله، فيعد كالساقط من إسناده، حيث قال: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، وفي إسناده من لم يُسمّ".

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راويين مبهمين، وهما على التوالي، فهو معضل بذلك.

(51) قال ابن كثير: وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بن الوليد الرُّصَافِيِّ[2]، عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَطَيْرًا، فِيهِ سَبْعُونَ أَلْفَ رِيشَةٍ، فَيَقَعُ عَلَى صَحْفَةِ الرَّجُلِ[3] مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَنْتَفِضُ، فَيُخْرِجُ مَنْ كُلِّ رِيشَةٍ، يَعْنِي لَوْنًا أَبْيَضَ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَلْيَنَ مِنَ الزُّبْدِ، وَأَعْذَبَ مِنَ الشَّهْدِ، لَيْسَ مِنْهَا لَوْنٌ يُشْبِهُ صَاحِبَهُ، ثُمَّ يَطِيرُ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، والرصافي وَشَيْخُهُ ضَعِيفَانِ[4].

---

(1) المباركفوري، مرعاة المفاتيح (ج110/8).

(2) الصواب: الوَصَّافِيُّ بالواو، لا بالراء. (ينظر: السمعاني، الأنساب (ج346/13)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج20/ 146)).

(3) **صحفة الرجل:** وجهه، قال ابن فارس: وَالصَّحِيفَةُ: بَشَرَةُ وَجْهِ الرَّجُلِ. (ابن فارس، مقاييس اللغة (ج334/3)).

(4) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 13و14).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه هنّاد بن السَّريّ[1] بنحوه، وابن أبي الدنيا[2] بمثله، وأبو نُعيم الأصبهاني[3] بمثله، ثلاثتهم من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- **عبيد الله بن الوليد الوَصَّافِيُّ:**

متفق على تضعيفه[4]، وقد قال ابن حجر: "ضعيف"[5]، **والخلاصة:** ضعيف.

2- **عطية بن سعد العَوْفيّ:**

أكثر النقاد على تضعيفه[6]، **والخلاصة:** ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف راويين وهما: عبيد الله الوَصَّافِيُّ، وعطية العَوفيّ، ولم أعثر على متابعة لهما.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لأنه تفرد بروايته عبيد الله بن الوليد عن عطية العوفي، ولم يتابعه عليه أحد، قال العقيلي: "الوصافي في حديثه مناكير، لا يتابع على كثير من حديثه"[7]، وقال الدارقطني: "تفرد به عبيد الله بن الوليد الوصَافي عن عطية العوفي"[8].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف راويين، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لتفردهما بالرواية، والله أعلم.

---

(1) هنّاد بن السَّرِيّ، الزهد (ج1/ 100)، رقم الحديث119.

(2) ابن أبي الدنيا، صفة الجنة (ص 104)، رقم الحديث103.

(3) أبو نُعَيم الأصبهاني، صفة الجنة (ج2/ 181)، رقم الحديث340.

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج5/ 336)، رقم الترجمة 1590، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج19/ 175)، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج3/ 924)، رقم الترجمة 290.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 375)، رقم الترجمة 4350.

(6) ينظر، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 383)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج148/20)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج7/ 225).

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (3/ 128)، رقم الحديث1113.

(8) ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني (ج5/ 89)، رقم الحديث 4771، (رتب ابن القيسراني أحاديث الدارقطني).

المطلب الخامس

اقتران الحكم بالغرابة بتصحيح إسناده وتوثيق رجاله

(52) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في مسنده: أخبرنا يحيى ابن بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عنهما، أَنَّهُ سَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**إِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَهْبَطَهُ اللَّهُ إِلَى الْأَرْضِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: أَيْ رب:﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾**[1]، **قَالُوا: رَبَّنَا نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ: هَلُمُّوا مَلَكَيْنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ حَتَّى نُهْبِطَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلَانِ، قالوا: ربنا هَارُوتَ وَمَارُوتَ، فَأُهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ، وَمُثِّلَتْ لَهُمَا الزُّهَرَةُ**[2] **امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ، فَجَاءَتْهُمَا فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَتَكَلَّمَا بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنَ الْإِشْرَاكِ، فَقَالَا: وَاللَّهِ لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا أَبَدًا، فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا ثُمَّ رَجَعَتْ بِصَبِيٍّ تَحْمِلُهُ فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَقْتُلَا هَذَا الصَّبِيَّ، فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ لا نقتله أبدًا فذهبت ثم رجعت بِقَدَحِ خَمْرٍ تَحْمِلُهُ فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَشْرَبَا هَذَا الْخَمْرَ، فَشَرِبَا فَسَكِرَا فَوَقَعَا عَلَيْهَا وَقَتَلَا الصَّبِيَّ، فَلَمَّا أَفَاقَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ: وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُمَا شَيْئًا أَبَيْتُمَاهُ عَلَيَّ إِلَّا قَدْ فَعَلْتُمَاهُ حِينَ سَكِرْتُمَا، فَخُيِّرَا بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ، فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا**"، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حَاتِمِ بْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، عن الحسن بن سُفْيَانَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ بِهِ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحَيْنِ، إِلَّا مُوسَى بْنَ جُبَيْرٍ هَذَا، وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ السُّلَمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدِينِيُّ الْحَذَّاءُ... فَهُوَ مَسْتُورُ الْحَالِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[3].

أولاً: تخريج الحديث

ورد هذا الحديثُ بأسانيدَ مختلفةٍ، وأوجهٍ متباينةٍ، وهي مفصلةٌ على النحو التالي:

الوجه الأول: موسى بن جبير عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

---

(1) [سورة البقرة: 30].

(2) قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "الزهرة هذه امرأة كانت في ذلك الزمان، لا أنها الزهرة التي هي في السماء التي هي من الخنس" (ابن حبان، صحيحه (ج14/ 66)).

(3) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 239، 240).

أخرجه أحمد[1] بمثله، وابن حِبّان[2] بنحوه.

الوجه الثاني: موسى بن جبير عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

أخرجه البيهقي[3] بمعناه.

الوجه الثالث: سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن كعب الأحبار موقوفاً.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني[4]، والبيهقي[5] كلاهما بمعناه.

الوجه الرابع: عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

أخرجه ابن أبي حاتم[6] من طريق مجاهد بمعناه مطولاً، والحاكم[7] من طريق سعيد ابن جبير بمعناه، كلاهما (مجاهد وسعيد) عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **موسى بن جُبَير:** وهو صاحب الاختلاف في الإسنادين الأوَّلَيْن.

ذكره ابن حِبان في الثقات، وقال عنه: "يخطئ ويخالف"[8]، وقال الذهبي: "ثقة"[9]، وقال ابن القطان: "لا يُعرَف حالُه"[10]، وقال ابن حجر: "مستور"[11]، وذكره كثير من النقاد في كتبهم ولم يحكموا عليه بشيء.

الخلاصة: مجهول.

وبقية رجال الأوجه المختلفة ثقات.

---

(1) أحمد بن حنبل، مسنده (ج1/317)، رقم الحديث6178.

(2) ابن حبان، صحيحه (ج14/63)، رقم الحديث6186.

(3) البيهقي، شعب الإيمان (ج1/321)، رقم الحديث161.

(4) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء (ج8/248).

(5) البيهقي، شعب الإيمان (ج1/ 322).

(6) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج1/190)، رقم الحديث1007.

(7) الحاكم، مستدركه (ج4/650)، رقم الحديث8796.

(8) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج7/ 451)، رقم الترجمة 10882.

(9) الذهبي، الكاشف (ج2/ 303).

(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/ 339).

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 550).

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ فهو مضطرب؛ لأجل موسى بن جُبَير، فإنه مجهول، وعنده مخالفات، فقد روى الحديث، مرفوعاً بطريقين، وهما أول وجهين، لكن الصوابَ بالوقف –والله أعلم–، وهو الوجه الثالث الذي جاء من طريق سفيان الثوري، وليس في إسناده موسى ابن جبير، فهذا هو المحفوظ، وأما الوجه الرابع: وهي رواية الوقف عن ابن عمر، فهي ملحقة بالصواب؛ لأن ابن عمر إنما أخذ الحديث عن كعب الأحبار، لكنْ لعلَّه أرسله فأسقط كعباً، إذ العبرة أن الحديث ليس مرفوعاً، ويؤيد ما ذهبتُ إليه بصواب الوقف قولُ البيهقي: "ورُوِّيناه من وجه آخر، عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا عليه، وهو أصح؛ فإن ابن عمر إنما أخذه عن كعب"[1]، وكذا حُكمُ أبي نُعَيمٍ على الحديث المرفوع، إذ قال: "غريب من حديث سالم عن ابن عمر مرفوعًا"[2]، أي أن الرفع غير محفوظ، وقال أبو حاتم: "هذا حديثٌ مُنكَر"[3]، ولو سلمنا بصحة إسناد الموقوف، فهل يعني أن متنه صحيح؟! كلا!؛ لأنه يخالف صريحَ القرآن الكريم في باب عصمة الملائكة، إذ قال الله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾[4]، وقد ضعف الحديثَ الألباني، فقال: "باطل مرفوعاً"[5]، وذكر الشيخ الألباني عن الشيخ رشيد رضا قوله: "من المُحقَّقِ أن هذه القصة لم تُذكَر في كتبهم المقدسة، فإن لم تكن وُضعت في زمن روايتها، فهي في كتبهم الخرافية، ورحم الله ابنَ كثير الذي بيَّن لنا أن الحكايةَ خرافةٌ إسرائيليةٌ، وأن الحديث المرفوعَ لا يثبُت"[6]، ثم إن ابن كثير نفسه بعد أن ساق روايات الحديث قال: "وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر عن كعب الأحبار، لا عن النبي ﷺ[7]، وليس معنى ذلك أن ابن كثير يرى صحة الحديث بهذا الوجه، بدليل أنه ساق بعض الروايات الإسرائيلية، والتي منها رواية ابن عمر عن كعب الأحبار، ثم قال: " هذا من أخبار بني إسرائيل، كما تقدم من رواية ابن عمر عن كعب الأحبار، ويكون من خرافاتهم التي

---

(1) البيهقي، شعب الإيمان (ج1/ 322).

(2) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج8/ 248).

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج4/ 641).

(4) [التحريم: 6].

(5) الألباني، موسوعته في العقيدة (ج8/ 18).

(6) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج1/ 318)، ولم أعثر على كلام رشيد رضا من كتبه –حسب اجتهادي–.

(7) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 240).

لا يُعَوَّلُ عليها، والله أعلم[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعلة التفرد، حيث تفرد بروايته على هذا النحو موسى بن جبير عن نافع عن ابن عمر، كما ذكر ابن كثير معقِّباً على الحديث، هذا مع الاحتمال أنه أراد غرابة المتن؛ إذ فيه مخالفة صريحة لظاهر القرآن والسنة الصحيحة في عصمة الملائكة.

خامساً: خلاصة الدراسة:

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ فهو غير محفوظ، فالصواب بالوقف على كعب الأحبار، لا بالرفع من حديث ابن عمر، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لعلة التفرد هذه، والله تعالى أعلم.

(53) قال ابن كثير: وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا "**كَانَتْ لَا تَرَى بِلُحُومِ السِّبَاعِ بَأْسًا، وَالْحُمْرَةِ وَالدَّمِ يَكُونَانِ عَلَى الْقِدْرِ بَأْسًا**"، وَقَرَأَتْ هَذِهِ الْآيَةَ[2]، صَحِيحٌ غَرِيبٌ[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق[4] بمعناه، والطبري[5] بمثله، وابن أبي حاتم[6] بمعناه، وأبو بكر الشافعي[7] بنحوه، وأورده ابن حجر[8] بمعناه، خمستهم من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري به، موقوفاً.

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية (1/ 40).

(2) والآية هي: ﴿ **قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ** ﴾ [الأنعام: 145]، ويوجد تعارض ظاهري بين هذه الآية وبين تحريم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور، وحلَّ الإشكالَ ابنُ قتيبة حيث قال: "أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ فِي وَقْتِ نُزُولِ هَذِهِ السُّورَةِ، أَكْثَرَ مِنْ هَذَا فِي التَّحْرِيمِ، ثُمَّ نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ، وَنَزَلَ فِيهَا تَحْرِيمُ الْمُنْخَنِقَةِ، وَالْمَوْقُوذَةِ، وَالْمُتَرَدِّيَةِ، وَالنَّطِيحَةِ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ، فَزَادَنَا اللَّهُ تَعَالَى، فِيمَا حَرُمَ بِالْكِتَابِ، وَزَادَنَا فِي ذَلِكَ –عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْرِيمَ سِبَاعِ الْوَحْشِ وَالطَّيْرِ وَالْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. (ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث (ص 287)).

(3) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 317).

(4) عبد الرزاق الصنعاني، مصنفه (ج4/ 520)، رقم الحديث8708.

(5) الطبري، تفسيره (ج9/ 635).

(6) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج5/ 1407).

(7) أبو بكر الشافعي، الفوائد الشهير بالغيلانيات (ج2/ 761)، رقم الحديث1045.

(8) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (ج14/ 622)، رقم الحديث3593.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **المثنى بن إبراهيم الآمُلِيّ:**

لم أجد له ترجمة، حيث قال أكرم الأثري: "لم أعرفه ولم أجد من يعرفه، ووثقه الحافظ ابن كثير في تفسيره ضمناً"[1]، وقد توبع المثنى متابعة قاصرة في يحيى بن سعيد، فينتفي عنه التليين ويُقبَل.

الخلاصة: مقبول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده صحيح لغيره؛ لأن رواة الحديث ثقات، وقد توبع المثنى متابعة قاصرة.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد الإسناد، وهذا يعد وصفاً للحديث، لا حكماً عليه، إذ الإسناد صحيح -كما بينه ابن كثير-، مع أنه قد يتعارض ظاهراً مع الغرابة، حيث قال: "صحيحٌ غرِيبٌ"، فالصحة حكمٌ، والغرابة وصفٌ، بمعنى تفرد الإسناد، إذ هو فرد نسبي، فقد تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري إلى أصل الإسناد، وبحكمه بالصحة كأنه يوثق رجال الإسناد؛ وذلك لأجل المثنى بن إبراهيم، حيث إنه مجهول، لكنه موثَّقٌ عند ابن كثير ضمناً، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح لغيره، فرجاله ثقات، عدا واحداً وقد توبع فقَوِيَ الإسناد، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لانفراد الإسناد، وهذا وصف، لا حكمٌ على الحديث، والله أعلم.

(54) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ الْغِطْرِيفِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الرُّوحِ الْأَمِينِ عَلَيْهِ الصلاة والسلام قَالَ: "**يُؤْتَى بِحَسَنَاتِ الْعَبْدِ وَسَيِّئَاتِهِ، فَيَقْتَصُّ بَعْضُهَا ببعض، فإن بقيت حسنةٌ وسَّع الله تعالى لَهُ فِي الْجَنَّةِ**"، **قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى يَزْدَادَ، فحدث بمثل هذا، قَالَ: قُلْتُ فَإِنْ ذَهَبَتِ الْحَسَنَةُ؟ قَالَ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ ٱلَّذِي كَانُواْ يُوعَدُونَ ١٦ ﴾**[2]، وَهَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيِّ، عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، بِإِسْنَادِهِ مثله، وزاد: عن الروح الأمين، قَالَ: قَالَ الرَّبُّ جَلَّ جَلَالُهُ: "يُؤْتَى بِحَسَنَاتِ العبد وسيئاته"

(1) أكرم الفالوجي الأثري، معجم شيوخ الطبري (ص 420).

(2) [الأحقاف: 16].

فذكره، وهو حديث غريب، وإسناده جَيِّدٌ لَا بَأْسَ بِهِ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد بن حُمَيد[2] بنحوه، وابن أبي الدنيا[3] مختصراً، والطبري[4] بمثله، والدولابي[5] مختصراً، والطبراني[6] بنحوه، والحاكم[7] بنحوه، والبيهقي[8] بنحوه، سبعتهم من طريق الحكم بن أبان، به مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **الغطريف أبو هارون:**

ذكره ابن حبان في الثقات[9]، ولم أجد له أيَّ حكم غيرَ هذا.

الخلاصة: مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لجهالة الغطريف، ولم توجد له متابعة.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعلَّه لانفراد الإسناد، وأما غطريف فكأنه يوثقه ضمناً، إذ قال ابن كثير: "وهو حديث غريب، وإسناده جيد لا بأس به"، وكأنه إذا قرن الغرابة مع تصحيح الإسناد، يريد انفراد الإسناد فقط، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ بسبب جهالة راوٍ، وانفراد الإسناد، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لانفراد الإسناد، والله أعلم.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج7/ 259و260).

(2) الكَشِّي، المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص 221)، رقم الحديث661.

(3) ابن أبي الدنيا، التوبة (ص 122)، رقم الحديث153.

(4) الطبري، تفسيره (ج18/ 621).

(5) الدولابي، الكنى والأسماء (ج3/ 1140)، رقم الحديث1987.

(6) الطبراني، المعجم الكبير (ج12/ 183)، رقم الحديث12832.

(7) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج4/ 280)، رقم الحديث7641.

(8) البيهقي، شعب الإيمان (ج9/ 200)، 6515.

(9) ابن حبان، الثقات (ج7/ 313)، رقم الحديث10237.

(55) قال ابن كثير: وقال ابن أبي حاتم: قُرِئَ عَلَى يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وهب، أخبرني شَبِيبُ بن سعيد، عَنِ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"لَوْ رَحِمَ اللَّهُ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ أَحَدًا لَرَحِمَ امْرَأَةً، لَمَّا رَأَتِ الْمَاءَ حَمَلَتْ وَلَدَهَا، ثُمَّ صَعِدَتِ الْجَبَلَ، فَلَمَّا بَلَغَهَا الْمَاءُ صَعِدَتْ بِهِ مَنْكِبَهَا، فَلَمَّا بَلَغَ الْمَاءُ مَنْكِبَهَا وَضَعَتْ وَلَدَهَا عَلَى رَأْسِهَا، فَلَمَّا بَلَغَ الْمَاءُ رَأْسَهَا رَفَعَتْ وَلَدَهَا بِيَدِهَا، فَلَوْ رَحِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَحَدًا لِرَحِمِ هَذِهِ الْمَرْأَةَ"**، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن وهب[2] بنحوه، عن شبيب، ومن طريقه ابن أبي حاتم[3] بمثله، به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **شَبِيب بن سعيد:**

قال ابن حجر: "لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب"[4]، وهذا خلاصة كلام النقاد[5]، إذ قال ابن عدي: "حدث عنه ابن وهب بالمناكير"[6]، وذكر سبب هذا، إذ قال: "ولعل شبيباً بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويَهِم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب"[7].

الخلاصة: صدوق في غير ابن وهب، ضعيف فيه، فهو ضعيف هنا.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف شبيب هنا في رواية ابن وهب عنه، ولانفراد الإسناد.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد الإسناد، وأما شبيب فهو موثَّقٌ جملة عند ابن كثير، إذ قال: "هذا حديث غريب، ورجاله ثقات"، لكنه بعد الفحص تبين أنه ضعيف في رواية ابن وهب عنه.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 250).

(2) ابن وهب، تفسير القرآن من الجامع (ج1/ 40)، رقم الحديث83.

(3) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج10/ 3376)، رقم الحديث18998.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 263)، رقم الترجمة 2739.

(5) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج12/ 360)، رقم الترجمة 2690، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج262/2)، رقم الترجمة 3658.

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج5/ 47).

(7) المرجع السابق، (ج49/5).

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعف شبيب هنا، ولانفراد الإسناد، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لانفراد الإسناد، دون ضعف شبيب.

المطلب السادس

أحكام متناقضة ظاهراً

(56) قال ابن كثير: روى الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي عَبْدِ الله مولى عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، دُعِيَ بِالْأَنْبِيَاءِ وَأُمَمِهِمْ، ثُمَّ يُدْعَى بِعِيسَى فَيُذَكِّرُهُ اللَّهُ نِعْمَتَهُ عَلَيْهِ، فَيُقِرُّ بِهَا، فَيَقُولُ: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ﴾**[1] **الآية، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ﴾**[2]**؟ فَيُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ قَالَ ذَلِكَ، فَيُؤْتَى بِالنَّصَارَى، فَيُسْأَلُونَ، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هُوَ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، قَالَ: فَيُطَوَّلُ شَعْرُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَأْخُذُ كُلُّ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِشَعْرَةٍ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ، فَيُجَاثِيهِمْ**[3] **بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِقْدَارَ أَلْفِ عَامٍ، حَتَّى تُرْفَعَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ، وَيُرْفَعَ لَهُمُ الصَّلِيبُ، وَيُنْطَلَقَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ**"، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ عَزِيزٌ[4].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[5] بنحوه، وابن بِشران[6] بمثله، ومن طريقه ابن عساكر[7] بمثله، ثلاثتهم من طريق أبي عبد الله مولى عمر بن عبد العزيز به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **أبو عبد الله مولى عمر بن عبد العزيز**: واسمه: مُحَمَّد بن الحارث بن راشد[8].

وثقه ابن عساكر[9]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يغرب"[10]، وقال ابن حجر:

---

(1) [المائدة: 110].

(2) [المائدة: 116].

(3) عند ابن بشران: فيُجاءُ بهم، بدل (فيُجاثيهم)، ولا يتغير المعنى كثيراً، لكنْ لعله تصحيف، والله أعلم. (ينظر: ابن بشران، أماليه (ص 31)، رقم الحديث18).

(4) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 208و209).

(5) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج4/ 1236)، رقم الحديث6976.

(6) ابن بشران، أماليه (ص 31)، رقم الحديث18.

(7) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج67/ 40)، رقم 8650.

(8) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج25/ 28).

(9) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج67/ 40)، رقم 8650.

(10) ابن حبان، الثقات (ج9/ 86)، رقم الحديث15325.

"صدوق يغرب"[1].

الخلاصة: صدوق.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده حسن؛ لأجل أبي عبد الله مولى عمر، فهو صدوق.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لانفراد الإسناد، فلم يأت من غير طريق أبي عبد الله مولى عمر بن عبد العزيز، إذ هو غريب نسبي، لكنه أضاف إلى الحكم وصفَ (عزيز)، ومعروف أن الحديث العزيز: أن يأتيَ الإسنادُ بطريقين، لكنه جاء بطريق واحد هنا، فلعله قصد أن الحديث ليس ضعيفاً، أي أنه في حكم العزيز، وكأن الغريب عنده –أي الضعيف غالباً– توبع حكماً لا حقيقةً، فيصبح حسناً لغيره، أو أنه أراد وصفَ الحديثِ بالتفرد لا الحكمِ عليه، فيكون الوصف بالعزة من حيث اللغة، أي منفرد، وهذا من باب التأكيد، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث حسن، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لانفراد الإسناد، وأضاف إليه وصف العزة، فإما أنه أراد نفي الضعف أو أراد تأكيد التفرد، وكلاهما وارد، والله أعلم.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 472)، رقم الترجمة 5796.

المبحث الثاني: الغرابة المتعلقة بالمتن

المطلب الأول

الحكم بالغرابة مفردةً دون تعليلٍ

(57) قال ابن كثير: رَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا غَرِيبًا، حَيْثُ قَالَ: حدثنا أبو عبد الرحمن الأَزْدِيّ[1]، حدثنا عبد الوهاب بن عَدِيّ بْنِ الْفَضْلِ[2]، عَنْ أَبِي الْمُطَرِّفِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ: "**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَابْنَهُ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ كَانُوا يقرءون {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}، قال ابن شهاب: وَأَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَ "مَلِكِ" مَرْوَانُ**"، قُلْتُ [أي ابن كثير]: مَرْوَانُ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِصِحَّةِ مَا قَرَأَهُ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ ابْنُ شِهَابٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي داود[4] بمثله من طريق أبي المُطرِّف، وأخرجه أبو داود[5]، وابنه[6]، وابن أبي شيبة[7]، ثلاثتهم بنحوه، من طريق مَعْمَر، وكلاهما (أبو المُطرِّف ومَعْمَر) عن الزهري.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **عَدِيُّ بن الفضل:**

تركه أكثر العلماء[8]، وقال ابن حجر: "متروك"[9].

الخلاصة: متروك.

---

(1) لعل الأذْرَمِيُّ هو الصواب، بدل الأزدي. (ينظر: تفسير ابن كثير ت سلامة (ج1/ 133)، وابن أبي داود، المصاحف (ص 230)).

(2) (عبد الوهاب بن عدي) فيه تصحيف، والصواب: عبد الوهاب، عن عَدِيّ بن الفضل. (ينظر: ابن كثير، تفسيره، ت سلامة (ج133/1)، وابن أبي داود، المصاحف (ص 230)).

(3) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 47).

(4) ابن أبي داود، المصاحف (ص 230).

(5) أبو داود، سننه (ج4/ 37)، رقم الحديث4000.

(6) ابن أبي داود، المصاحف (ص 229).

(7) ابن أبي شيبة، مصنفه (ج7/ 257)، رقم الحديث35843.

(8) (ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 4)، رقم الترجمة 11، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج7/ 92)، رقم الترجمة 1540، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 62)، رقم الترجمة 5593).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 388)، رقم الترجمة 4545.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لترك عَدِيّ بن الفضل، ولإرسال الزهري، حيث رواه بالبلاغ، فإن الحديث متروك ومرسل بل معضل، ولقد ورد هذا الحديث بإسناد أجود منه – كما عند أبي داود–، لكنه يبقى ضعيفاً؛ لإرسال الزهريّ الحديثَ.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف إسناده الشديد –كما بيّنت–، ولإشكال في نص الحديث؛ وكأن الزهري ينكر قراءة (مَلِك)، التي هي إحدى القراءات المتواترة، ومنها قراءة الإمام نافع[1]، فمعنى (أحدث) أي أبدع، وفيها إنكار على مروان من غير اطِّلاع من الزهري –إن ثبت صحة السند–، فيقول ابن كثير: "مروان عنده علم بصحة ما قرأه، لم يطلع عليه ابن شهاب"، وكأنه يعارض ابنَ شهاب الزهريَّ في اعتراضه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأنه متروك، ومرسل، وفي متنه إشكال، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لهذه الأسباب، والله أعلم.

(58) قال ابن كثير: وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ غَرِيبٌ، وَسِيَاقٌ عَجِيبٌ فِي ذَلِكَ، أَحْبَبْنَا أَنْ نُنَبِّهَ عَلَيْهِ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أخبرنا الربيع بن سليمان، أخبرنا ابن وهب، أخبرنا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أنها قالت: **قدمت علي امرأةٌ مِنْ أَهْلِ دُومَةِ الْجَنْدَلِ[2]، جَاءَتْ تَبْتَغِي رَسُولَ الله ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ حَدَاثَةَ ذَلِكَ[3]، تَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ دَخَلَتْ فِيهِ من أمر السحر ولم تعمل به، وقالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِعُرْوَةَ: يَا ابْنَ أُخْتِي، فَرَأَيْتُهَا تَبْكِي حِينَ لَمْ تَجِدْ رَسُولَ الله ﷺ فيشفيها، فكانت تَبْكِي حَتَّى إِنِّي لَأَرْحَمُهَا، وَتَقُولُ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ هَلَكْتُ، كَانَ لِي زَوْجٌ فَغَابَ عَنِّي، فَدَخَلْتُ عَلَى عَجُوزٍ فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنْ فَعَلْتِ مَا آمُرُكِ بِهِ فَأَجْعَلُهُ يَأْتِيكِ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ جَاءَتْنِي بِكَلْبَيْنِ أَسْوَدَيْنِ فَرَكِبْتُ أَحَدَهُمَا وَرَكِبَتِ الْآخَرَ، فَلَمْ يَكُنْ لشيء حَتَّى**

(1) ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية (ص 50).

(2) دُومة الجندل: حصن وقرى بين الشام والمدينة قرب جبلي طيّء. (ياقوت الحموي، معجم البلدان (ج487/2)).

(3) أي مباشرة، والحداثة: أول الأمر. (ينظر: المُطَرِّزيّ، المغرب في ترتيب المعرب (ص 106)).

وَقَفْنَا بِبَابِلَ وَإِذَا بِرَجُلَيْنِ مُعَلَّقَيْنِ بِأَرْجُلِهِمَا فقالا: ما جاء بك؟ .... الحديث[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[2] بمثله، وابن أبي حاتم[3] بمثله، والحاكم[4] بنحوه، واللالكائي[5] بنحوه، والبيهقي[6] بنحوه، خمستهم من طريق ابن أبي الزناد به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عبد الرحمن بن أبي الزناد:

ضعَّفه أكثر النقاد[7]، لكن روايته في المدينة أصح من بغداد، وهو أثبت الناس في هشام بن عروة[8]، وقد قال ابن حجر: "صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً"[9]

الخلاصة: صدوق هنا في روايته عن هشام، ضعيف في غيره.

2- المرأة التي روت القصة: مجهولة، لكنَّ جهالتها لا تضر؛ لأنها ليست من الإسناد.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده جيد إلى عائشة رضي الله عنها، كما ذكر ابن كثير في تعليقه على القصة، وقال الحاكم في المستدرك معقباً على الحديث: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"[10]، وقال الذهبي في التلخيص: "صحيح"[11].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لاستغرابه من القصة، إذ قال: "أثر غريب، وسياق عجيب"، مما يُشعر أنه قصد بالغرابة هنا غرابةَ المتن دون الإسناد؛ فقد جوَّده في تعقيبه على القصة.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 246).

(2) الطبري، تفسيره (ج2/ 353).

(3) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج1/ 194)، رقم الحديث1022.

(4) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج4/ 171)، رقم الحديث7262.

(5) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج7/ 1289)، رقم الحديث2279.

(6) البيهقي، السنن الكبرى (ج8/ 235)، رقم الحديث16505.

(7) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج5/ 252)، رقم الترجمة 1201، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج5/ 449)، رقم الترجمة 1106، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج6/ 170)، رقم الترجمة 356.

(8) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج17/ 98-100).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 340)، رقم الترجمة 3861.

(10) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج4/ 171)، رقم الحديث7262.

(11) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث جيد، وحكم عليه بالغرابة؛ لغرابة المتن؛ إذ قصته عجيبة، والله أعلم.

(59) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا محمد بن بشار، أخبرنا هِشَامُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**إِنْ أَخًا لَكُمْ قَدْ مَاتَ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ، قَالُوا: نُصَلِّي عَلَى رَجُلٍ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ؟ قَالَ: فنزلت ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ ﴾**[1]، **قَالَ قَتَادَةُ: فَقَالُوا إنه كَانَ لَا يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾**[2]، وَهَذَا غَرِيبٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[4] بمثله، عن محمد بن بشار به، مرفوعاً، وأخرجه عبد الرزاق[5] بمعناه، عن معمر عن قتادة موقوفاً.

وله شاهد من حديث أنسٍ مرفوعاً، أخرجه النسائي[6] بنحوه مختصراً.

وله شاهد آخر من حديث وحشي بن حرب مرفوعاً، أخرجه الطبراني[7] بنحوه، وعنده أيضاً شاهدان: من حديث جرير[8]، وآخر من حديث عمران بن حُصين[9]، كلاهما بلفظ: "إِنَّ أَخَاكُمُ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ فَصَلُّوا عَلَيْهِ".

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **قَتادةُ بن دِعامة السَّدُوسِيّ:**

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"[10]،

---

(1) [آلِ عِمْرَانَ: 199].

(2) [البقرة: 115].

(3) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 274).

(4) الطبري، تفسيره (ج6/ 328)، إلا أن صدر الرواية عند: "إن أخاكم النجاشي قد مات...".

(5) عبد الرزاق الصنعاني، تفسيره (ج1/ 431)، رقم الحديث499.

(6) النسائي، السنن الكبرى (ج10/ 58).

(7) الطبراني، المعجم الكبير (ج22/ 136)، رقم الحديث361.

(8) المرجع السابق (2/ 323)، رقم الحديث 2346.

(9) المرجع نفسه (18/ 187)، رقم الحديث 443.

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 453)، رقم الترجمة 5518.

وذكره العلائي في المراسيل[1]، وقد أرسل الإسناد هنا؛ فهو تابعي، لم يلقَ النبيَّ ﷺ.

الخلاصة: ثقة، مُرسِل.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لأنه مُرسَل، إذ أرسله قتادةُ، فرواه عن النبي ﷺ مباشرة، لكنَّ متنَه يتقوى بالشواهد، فيصبح حسناً لغيره، حيث قال أحمد شاكر في تحقيقه لتفسير الطبري: "هو حديث ضعيف؛ لأنه مرسَل... وسياقته تدل على ضعفه ونكارته"[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

أراد غرابة المتن؛ أي الاستغراب منه، ويُفهم هذا خلال من قول قتادة في قوله: "إنه كان لا يصلي إلى القبلة، فأنزل اللهُ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[3]، وكأن قتادة قصد أنه لا يصلي صلاة المسلمين، فتكون هذه الآية غير مطابقة لهذه الحالة، فلعل هذه الزيادةَ باطلةٌ، خاصةً أنِّي ما وجدتها في غير هذا الموطن، وقد يكون أراد الغرابة هنا في تفرد الإسناد؛ إذ لم يروِه على هذا النحو مرفوعاً غيرُ الطبري، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لإرسال قتادة، والمتن حسنٌ لغيره، ولعل ابنَ كثير قصد بالغرابة الضعف؛ لهذا السبب، أو أنه قصد غرابة قول قتادة، فيُردّ، والله أعلم.

---

(1) العلائي، جامع التحصيل (ص 254)، رقم الترجمة 633.

(2) الطبري، تفسيره، ت شاكر (2/ 533).

(3) [البقرة: 115].

(60) قال ابن كثير: قالَ ابْنُ مردُويَه: أخبرنا علي بن أحمد بن محمد القزويني، أخبرنا علي بن الحسين، حدثنا الجُنَيْد، أخبرنا هشام بن خالد، أخبرنا الْوَلِيدُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جابر ﷺ، قال: **لَمَّا وَقَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ لَهُ عُمَرُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ الذِي قَالَ اللَّهُ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[البقرة: 125]، قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ الْوَلِيدُ: "قُلْتُ لِمَالِكٍ: هَكَذَا حَدَّثَكَ ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾؟" قَالَ:** "نَعَمْ"، هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ غَرِيبٌ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه النسائي[2]، وابن ماجه[3]، كلاهما بنحوه، من طريق الوليد بن مسلم عن مالك ابن أنس، وأخرجه مسلم[4] مطولاً، من طريق حاتم بن إسماعيل المدني، وأخرجه أبو داود[5] بنحوه، من طريق يحيى القطان، وأخرجه النسائي[6] بنحوه، من طريق سفيان الثوري، أربعتهم (مالك وحاتم ويحيى وسفيان) عن جعفر بن محمد الصادق به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

كلهم ثقات، لكنَّ الوليد بن مسلم –مع توثيقه– يدلس تدليس التسوية[7] –وهو أخطرها–، وقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[8]، لكن هذه العلة قد ذهبت؛ بسبب تصريحه بالسماع كما عند ابن ماجه[9].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده صحيح؛ لثقة رجاله، وأما عن تدليس الوليد بن مسلم، فقد صرَّح بالسماع في مواضعَ أخرى، فانتفى تدليسُه، وذهبت عِلَّتُه.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

ليس لمشكلة في الإسناد، وإنما لعلة في المتن؛ حيث إن الحافظ ابن كثير ساق روايات

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 291).

(2) النسائي، سننه (ج5/ 236)، رقم الحديث2963.

(3) ابن ماجه، سننه (ج1/ 322)، رقم الحديث1008، و(2/ 987)، رقم الحديث2960.

(4) مسلم، صحيحه (ج2/ 886)، رقم الحديث 147.

(5) أبو داود، سننه (ج4/ 31)، رقم الحديث3969.

(6) النسائي، مرجع سبق ذكره (ج5/ 228)، رقم الحديث2939.

(7) ينظر: العلائي، جامع التحصيل (ص 111)، رقم الترجمة 58.

(8) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 51).

(9) ابن ماجه، سننه (1/ 322)، رقم الحديث1008.

عدة تفيد أن عمر ﷺ لم يقرأ الآية، وأن الآية إنما نزلت استجابة لرغبة عمر ﷺ حين قال: "يا رسول الله، أفلا نتخذه مصلى؟"، ثم ساق ابن كثير هذه الرواية المخالفة، واعتبرها غريبة في السياق، وكأن الآية كانت موجودة من قبل، ومما يؤكد صحة هذا القول، أنه ساق بعد ذلك مباشرة رواية من صحيح البخاري، فيها تصريح بأن عمر ﷺ وافقه القرآن في ثلاث، منها قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[1] [2].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة، لا لغرابة الإسناد؛ بل لغرابة المتن، إذ ورد فيه سياق مخالف لباقي الروايات، والله أعلم.

(61) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُجَاهِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَلَدَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: "**رَأَيْتُ نَهْرًا، وَرَأَيْتُ وَرَاءَ النَّهْرِ حِجَابًا، وَرَأَيْتُ وَرَاءَ الْحِجَابِ نُورًا لَمْ أَرَ غَيْرَ**"، وَذَلِكَ غَرِيبٌ جِدًّا[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[4] بمثله به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- محمد بن مجاهد:

قال ابن أبي حاتم عن أبيه: "صدوق"[5]، ولم أعثر على غير ذلك.

الخلاصة: صدوق.

2- أبو العالية:

هو رُفَيع بن مِهران الرِّياحي، تابعي ثقة، من كبار التابعين،

---

(1) [البقرة: 125].

(2) ينظر: ابن كثير، تفسيره (1/ 292).

(3) ابن كثير، تفسيره (ج7/ 417).

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج10/ 3319)، رقم الحديث18698.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 106)، رقم الترجمة 457.

ولم يدرك رسول الله ﷺ[1]، فهو مُرسِلٌ هنا، حيث قال ابن سيرين: "حدثوا عمن شئتم – يعني من المراسيل– إلا عن الحسن وأبي العالية؛ فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث"[2]، وقال ابن حجر: "ثقة، كثير الإرسال"[3]

الخلاصة: ثقة، مُرسِل.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ بسبب إرسال أبي العالية عن النبي ﷺ.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد، ولغرابة المتن؛ فسياق الحديث لم يرد في أي رواية أخرى، إضافة إلى أن مسألة كيفية رؤية النبي ﷺ لله تبارك وتعالى ليلة الإسراء فيها خلاف: بين أن رآه حقيقة، أو بقلبه، أو رأى نوراً؟[4]، فجاء هذا الحديث دليلاً ضعيفاً، وبكيفيةٍ غريبة، خالف الأقوى منه، فرُدَّ لأجل ذلك، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لإرسال أبي العالية، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لغرابة المتن، ولضعف الإسناد، والله أعلم.

---

(1) ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج7/ 248)، رقم الترجمة 10328.

(2) العلائي، جامع التحصيل (ص 78).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 210)، رقم الترجمة 1953.

(4) ينظر: القرطبي، تفسيره (ج17/ 92و93)، وينظر، التميمي محمد بن خليفة، رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه (ص 16).

(62) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: "**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ قَمَصَتْ**[1]، **وَقَالَتْ: تَخْلُقُ عَلَيَّ آدَمَ وَذُرِّيَّتَهُ يُلْقُونَ عَلَيَّ نَتَنَهُمْ وَيَعْمَلُونَ عَلَيَّ بِالْخَطَايَا؟!، فَأَرْسَاهَا اللَّهُ بِالْجِبَالِ، فَمِنْهَا مَا تَرَوْنَ، وَمِنْهَا مَا لَا تَرَوْنَ، وَكَانَ أَوَّلُ قَرَارِ الْأَرْضِ كَلَحْمِ الْجَزُورِ، إِذَا نُحِرَ يَخْتَلِجُ لحمه**"، غريب جدًا[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي الدنيا[3]، بنحوه، والطبري[4] بمثله، كلاهما من طريق جرير، به موقوفاً، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني[5]، بنحوه، من طريق عطاء بن السائب، عن أبي الْبَخْتَرِيِّ، عن علي ﷺ، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **عطاء بن السائب:**

اختلط بآخرة، حيث قال ابن حجر: "صدوق اختلط"[6]، وقال العجلي: "من سمع من عطاء قديماً فهو صحيح الحديث، منهم: سفيان الثوري، فأما من سمع منه بآخرة فهو مضطرب الحديث، منهم: هُشَيم، وخالد بن عبد الله الواسطي"[7]، وقد تبين أنه حدَّث بعد الاختلاط؛ إذ نقل ابن أبي حاتمٍ قولَ الإمام أحمد عن اختلاط عطاء، إذ قال: "سمع منه قديماً شعبة وسفيان، وسمع منه حديثاً جرير وخالد بن عبد الله"[8]، فذكر جريراً.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لاختلاط عطاء، وقد ثبت أنه حدَّث بالحديث وقت الاختلاط، والحديث موقوف له حكم المرفوع؛ لحديثه عن الغيبيات.

---

(1) **قمصت:** أي تحركت واضطربت، والقِماصُ: أَلَّا يسْتَقرّ فِي مَوضِع، تَرَاهُ يَقْمِصُ فيَثبُ من مَكَانهِ من غير صَبر، يُقَال: للقلِقِ قد أَخذه القِماصُ. (الهروي، تهذيب اللغة (ج8/ 298)).

(2) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 318).

(3) ابن أبي الدنيا، العقوبات (ص 184)، رقم الحديث281.

(4) الطبري، تفسيره (ج24/ 96).

(5) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (ج4/ 1384).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 391)، رقم الترجمة 4592.

(7) العجلي، تاريخ الثقات (ص 332).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 333).

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لوجود راوٍ مختلط، إذ حدث زمن الاختلاط، وقد قال ابن كثير: "غريب جداً"، وفي تحقيق آخر[1] وجدته "غريب" فقط، ولعله الأقربُ للصواب.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، لوجود راو حدث زمن الاختلاط، وهو عطاء بن السائب، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لهذا السبب، والله أعلم.

(63) قال ابن كثير: سورة قريش..[ذِكْرُ حَدِيثٍ غَرِيبٍ فِي فَضْلِهَا]، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْخِلَافِيَّاتِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الصَّيْرَفِيُّ بِمَرْوَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن عبد الله المديني، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ ثَابِتِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، حَدَّثَنِي عثمان بن عبد الله أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَعْدَةَ ابْنِ هُبَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "**فَضَّلَ اللَّهُ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِلَالٍ: أَنِّي مِنْهُمْ، وَأَنَّ النُّبُوَّةَ فِيهِمْ، وَالْحِجَابَةَ وَالسِّقَايَةَ فِيهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ نَصَرَهُمْ عَلَى الْفِيلِ، وَأَنَّهُمْ عَبَدُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَشْرَ سِنِينَ لَا يَعْبُدُهُ غَيْرُهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ۝٤﴾"**[2][3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحاكم[4] بمثله، من طريق يعقوب الزهري، والطبراني[5] والآجُرِّيُّ[6] كلاهما بنحوه، من طريق أبي مصعب الزُّبَيري، وكلاهما (يعقوب والزبيري) عن إبراهيم بن محمد، وأخرجه الحاكم[7] بنحوه، من طريق محمد بن عبد الله بن روّاد، كلاهما (إبراهيم بن محمد وابن روّاد) عن

---

(1) طبعة دار طيبة، تحقيق: سامي سلامة (ج8/ 317).

(2) [سورة قريش].

(3) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 466).

(4) الحاكم، المستدرك (ج2/584)، رقم الحديث3975.

(5) الطبراني، المعجم الكبير (ج24/ 409).

(6) الآجُرِّي، الشريعة (ج5/ 2282)، رقم الحديث1766.

(7) الحاكم، المستدرك (ج4/60)، رقم الحديث6877.

عثمان بن أبي عَتيق به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- إبراهيم بن محمد بن شُرَحْبيل:

قال ابن عدي: "مدني، روى عنه عَمْرو بن أبي سلمة وغيره مناكير"[1]، وقال ابن أبي حاتم: "صدوق"[2]، وقال الذهبي: "صالح الحديث، وله مناكير"[3].

الخلاصة: صدوق.

2- عثمان بن عبد الله أَبِي عَتِيقٍ

لم أعثر له على حكم.

الخلاصة: مجهول الحال، وقد قال أبو عبد الله العنسي -معاصر-: "مجهول الحال"[4].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لجهالةِ عثمانَ بن عبد الله أبي عَتِيق، لكنَّ الحاكمَ صححه، فقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"[5]، لكنَّ الذهبي قال في التلخيص: "يعقوب ضعيف، وإبراهيم صاحب مناكير، هذا أنكرها"[6]، وقال الألباني بعد أن توسع في طرقه والكلام عليها، ونقل عن الحافظ العراقي تحسينه للحديث، إذ قال: "حسن لغيره، لاسيما ولبعض فقراته شواهد"[7].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

بسبب جهالة راوٍ في الإسناد.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف؛ لجهالة ابن أبي عَتيق، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لهذا السبب، والله أعلم.

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج1/ 424).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 125).

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 804).

(4) العنسي، مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب (ج2/ 331)، رقم الحديث 17456.

(5) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج2/ 584)، رقم الحديث 3975.

(6) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(7) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج4/ 589)، رقم الحديث 1944، ولم أجده في كتاب "محجة القرب في محبة العرب" الذي عزاه الألباني إلى العراقي.

المطلب الثاني

الحكم بالغرابة مع التعليل

(64) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ: عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {رَبِّ الْعَالَمِينَ} قَالَ: "**الْإِنْسُ عَالَمٌ، وَالْجِنُّ عَالَمٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفِ عَالَمٍ، أَوْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفِ عَالَمٍ -هُوَ يَشُكُّ- مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَرْضِ، وَلِلْأَرْضِ أَرْبَعُ زَوَايَا، فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ ثَلَاثَةُ آلَافِ عَالَمٍ، وَخَمْسِمِائَةِ عَالَمٍ، خَلْقَهُمُ اللَّهُ لِعِبَادَتِهِ**"، رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَهَذَا كَلَامٌ غَرِيبٌ، يَحْتَاجُ مِثْلُهُ إِلَى دَلِيلٍ صَحِيحٍ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[2] بمثله، وأبو نُعَيم[3] بنحوه، كلاهما من طريق أبي جعفر الرازي به، مقطوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **الربيع بن أنس:**

أكثر النقاد على تصديقه[4]، وقد قال ابن حجر: "صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع"[5].

الخلاصة: صدوق.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده حسن؛ لوجود راوٍ صدوق، وهو الربيع بن أنس، وبقية الرواة ثقات.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة المتن، حيث قال: "وهذا كلام غريب، يحتاج مثله إلى دليل صحيح"، ويفهم من كلامه أنه ردَّ الحديث بسبب غرابة متنه، إذ لم يستند إلى دليل صحيح في هذا الأمر، والخبر منسوب إلى تابعي، وهو أمر غيبي، ولا يعلمه أحد من تلقاء نفسه، فالعلة فيه قائمة بالمتن.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 45).

(2) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج5/ 1554).

(3) أبو نُعَيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج2/ 219).

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 454)، رقم الترجمة 2054، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج61/9)

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 205).

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث حسن، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لغرابة المتن، إذ لم يستند معنى الحديث إلى دليل صحيح، فهو غريب المتن.

(65) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شَيْبَةَ الْحِزَامِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُغِيرَةِ الحزامي، عَنِ الْمُنْذِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ ﷺ قَالَ: "**هَاجَرَ خَالِدُ بْنُ حِزَامٍ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ فِي الطَّرِيقِ فَمَاتَ، فَنَزَلَتْ فِيهِ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾**[1]، **قَالَ الزُّبَيْرُ: فَكُنْتُ أَتَوَقَّعُهُ وَأَنْتَظِرُ قُدُومَهُ وَأَنَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَمَا أَحْزَنَنِي شَيْءٌ حُزْنَ وفاته حين بلغتني، لِأَنَّهُ قَلَّ أَحَدٌ مِمَّنْ هَاجَرَ مِنْ قُرَيْشٍ إلا ومعه بَعْضُ أَهْلِهِ، أَوْ ذَوِي رَحِمِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعِي أَحَدٌ مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، وَلَا أَرْجُو غَيْرَهُ**"، وَهَذَا الْأَثَرُ غَرِيبٌ جِدًّا؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مَكِّيَّةٌ، وَنُزُولَ هَذِهِ الآية مدنية، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهَا أُنْزِلَتْ تَعُمُّ حُكْمَهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَبَبَ النُّزُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[3] بمثله، وأبو نُعيم[4] مختصراً، من طريق عبد الرحمن ابن عبد الملك بن شيبة الحزامي به، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الحديث

- **المنذر بن عبد الله بن المنذر:**

قال الزُبَير بن بكّار: "وكان من سروات قريش وأهل الهدي والفضل"[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، قال ابن حجر: "مقبول"[7].

الخلاصة: مجهول.

---

(1) [النساء: 100].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج2/ 346و347).

(3) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج3/ 1050)، رقم الحديث5888.

(4) أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة (ج2/ 953)، رقم الحديث2465.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج13/ 243).

(6) ابن حبان، الثقات (ج9/ 176)، رقم الترجمة 15854.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 546)، رقم الترجمة 6888.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لأجل المنذر بن عبد الله، فهو مجهول، لكنَّ الألباني قال: "وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات"؛ فإنه قد مال إلى توثيق المنذر[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة المتن، إذ لا يتوافق زمن حدوث القصة مع زمن نزول الآية، وبيَّن ذلك ابن كثير، حيث قال: "وهذا الأثر غريب جدًا، فإن هذه القصة مكية، ونزول هذه الآية مدنية، فلعله أراد أنها أنزلت تعم حكمه مع غيره، وإن لم يكن ذلك سبب النزول"، فنفى أن يكون سبب نزول هذه الآية لهذه الحادثة، وإنما هي عامة لمثل هذه المواقف، فلو قصد الراوي سبب النزول فالأثر غريب ومُعَلٌّ أي باطل، لتخالف الزمن، وأما إن قصد عموم اللفظ لا خصوص السبب بهذه الحادثة، فلا إشكال في متن الحديث، ونرجع إلى إسناد الحديث، وهو ضعيفٌ أيضاً، فهو غريب الإسناد أي ضعيف، وغريب المتن، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة:

إسناد الحديث ضعيف؛ لجهالة راوٍ، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة لعلة في المتن، إذ فيه مخالفة في التزامن بين وقوع الحادثة وسبب النزول، والله أعلم.

(66) قال ابن كثير: قَالَ الثَّوْرِيُّ: عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ –عثمان بن عاصم–، عَنْ أَبِي الضُّحَى –مسلم بن صُبَيح–، عَنِ جَعْدَةَ بنِ هُبَيْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "**أَرْبَعَةُ آلَافٍ فَمَا دونها نفقة، فما كان أكثر من ذلك فَهُوَ كَنْزٌ**"، وَهَذَا غَرِيبٌ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق[2]، والطبري[3]، والخلّال[4]، وابن أبي حاتم[5]، أربعتهم بنحوه، من طريق أبي حُصَين به، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

كلهم ثقات.

---

(1) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (7/ 665)، رقم الحديث 3218.

(2) عبد الرزاق الصنعاني، تفسيره (ج2/ 144)، رقم الحديث1075، ومصنفه (ج4/ 109)، رقم الحديث 7150.

(3) الطبري، تفسيره (ج11/ 427).

(4) أبو بكر بن الخلال، الحث على التجارة والصناعة (ص 120)، رقم الحديث76.

(5) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج6/ 1788).

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده صحيح؛ لثقة رجاله.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة متنه، ففيه إشكال؛ فمعنى الحديث: أنك إذا ادّخرت مالاً وزاد عن أربعة آلاف درهم فهو الكنز المذكور في الآية من سورة التوبة، سواءٌ أُدِّيَتِ الزكاةُ أم لم تؤدَّ، ففيه منعٌ من ادّخار كثير المال، وإذا قلَّ عن ذلك فلا بأس[1]، لكنَّ هذا الدليل يخالف مفهوم الآية القرآنية، التي قال الله تعالى فيها: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤﴾[2]، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "كل مالٍ أَدَّيتَ زكاتَه فليس بكنز، وإن كان مدفوناً، وكل مالٍ لم تُؤدَّ زكاتُه، فهو الكنز الذي ذكره الله في القرآن، يُكوى به صاحبه، وإن لم يكن مدفونًا[3]، فالعبرة بإخراج الزكاة، فمن أخرجها فله أن يدَّخرَ ما شاء، فيُرَدُّ هذا الحديث لمخالفته للقرآن، ولعلَّ هذا الحديث اجتهاد من الصحابي علي ﷺ، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح؛ لثقة رجاله، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لعلةٍ في المتن؛ ففيه إشكال مع القرآن الكريم، فيُردُّ الحديث، فإذا قال ابن كثير "وهذا غريب" فلعله يريد المتن، والله أعلم.

(67) قال ابن كثير: وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ هَاهُنَا أَثَرًا غَرِيبًا عَجِيبًا، مِنْ حَدِيثِ شَبِيبِ ابْنِ بِشْرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: **"لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ تعالى الْمَلَائِكَةَ قَالَ: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٖ ٧١ فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ٧٢﴾**[4]، **قَالُوا: لَا نَفْعَلُ، فَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ نَارًا فَأَحْرَقَتْهُمْ، ثم خلق ملائكةً أخرى، فَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالُوا: لَا نَفْعَلُ، فَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ نَارًا فَأَحْرَقَتْهُمْ، ثُمَّ خَلَقَ مَلَائِكَةً أُخْرَى، فَقَالَ: إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ، فَإِذَا أَنَا خَلَقْتُهُ فَاسْجُدُوا لَهُ فَأَبَوْا، فَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ نَارًا فَأَحْرَقَتْهُمْ، ثُمَّ خَلَقَ مَلَائِكَةً فَقَالَ: إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ، فَإِذَا أَنَا خَلَقْتُهُ فَاسْجُدُوا لَهُ، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**

(1) ينظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ (ج2/ 126).

(2) [التوبة: 34].

(3) الطبري، تفسيره (ج11/ 425).

(4) [ص: 71، 72].

الْأَوَّلِينَ"، وَفِي ثُبُوتِ هَذَا عَنْهُ بُعْدٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِسْرَائِيلِيٌّ، وَاللَّهُ أعلم[1].

أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه الطبري[2]، وأبو الشيخ الأصبهاني[3]، كلاهما بنحوه، من طريق شَبِيب بن بشر به موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

رجاله ثقات

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده صحيح؛ لثقة رجاله، لكنَّ في متنه إشكالاً سيأتي بيانه.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة المتن، إذ استبعد ابن كثير أن يكون مصدرُ الحديث ابنَ عباس رضي الله عنهما، فإن كان منه فإنه يأخذ حكم المرفوع؛ لأنه في أمور الغيب، لكنَّه رجَّح أن يكون ابنُ عباس رضي الله عنهما نقله من الإسرائيليات، أو نُسبت إليه، إذ قال ابن كثير: "وفي ثبوت هذا عنه بُعْدٌ، والظاهر أنه إسرائيلي"؛ لأن هذه الرواية تتعارض مع عصمة الملائكة، ومع صريح القرآن الكريم، حيث وصف الله تعالى ملائكته بالطاعة التامة له، فقال سبحانه: ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾ ﴾[4]، ولم يرد هذا الأمر في حديث مرفوع، فكان الطعن في مصدر هذه الرواية، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح، لكن في متنه إشكالاً، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لغرابة متنه، حيث استبعد ابن كثير أن يكون مصدر الرواية ابن عباس رضي الله عنهما، بل رجح أن تكون روايةً إسرائيلية، فطُعِن فيها بعلة الغرابة في المتن، والله أعلم.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج4/ 459).

(2) الطبري، تفسيره، (ج14/ 65).

(3) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (ج5/ 1561).

(4) [التحريم: 6].

المطلب الثالث

اقتران الحكم بغرابة المتن بحكمٍ آخر كشذوذ المتن أو نكارته

(68) قال ابن كثير: قال الحافظ أبو يعلى بْنُ عَلِيّ بْنِ الْمُثَنَّى الْمَوْصِلِيُّ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الزَّيَّاتُ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بن سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرِ بْنِ حَزْمٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه رَفَعَ الْحَدِيثَ، قَالَ: "**الْمَوْلُودُ حَتَّى يَبْلُغَ الْحِنْثَ[1] مَا عَمِلَ مِنْ حَسَنَةٍ كُتِبَتْ لِوَالِدِهِ أَوْ لِوَالِدَتِهِ، وَمَا عَمِلَ مِنْ سَيِّئَةٍ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ ولا على والديه، فإذا بلغ الحنث أجرى اللَّهُ عَلَيْهِ الْقَلَمَ، أُمِرَ الْمَلَكَانِ اللَّذَانِ مَعَهُ أَنْ يَحْفَظَا وَأَنْ يُشَدِّدَا، فَإِذَا بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ أَمَّنَهُ اللَّهُ مِنَ الْبَلَايَا الثَّلَاثِ: الْجُنُونُ وَالْجُذَامُ وَالْبَرَصُ، فَإِذَا بَلَغَ الْخَمْسِينَ، خفف الله حسابه، فإذا بلغ الستين، رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ إِلَيْهِ بِمَا يُحِبُّ، فَإِذَا بَلَغَ السَّبْعِينَ أَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَّغَ الثَّمَانِينَ كَتَبَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ، وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ التِّسْعِينَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَشَفَّعَهُ فِي أهل بيته، وكُتب أمينَ الله، وكان أسيرَ الله في أرضه، فإذا بَلَغَ أَرْذَلَ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شيئًا، كَتَبَ اللهُ له مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صِحَّتِهِ مِنَ الْخَيْرِ، فَإِذَا عَمِلَ سَيِّئَةً لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَفِيهِ نَكَارَةٌ شَدِيدَةٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو يعلى[3] من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر الأنصاري، وأخرجه أيضاً[4] من طريق محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، وأخرجه أحمد[5]، وأبو يعلى[6]، والحارث الخصيب[7]، من طريق يوسف بن أبي ذَرَّةَ الأنصاري، وأخرجه أبو يعلى[8] من طريق محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، كلاهما (يوسف ومحمد بن عبد الله) عن جعفر بن عمرو ابن أمية الضَّمْرِيَ، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني[9] من طريق الصبَّاح بن عاصم، وأخرجه

---

(1) **الحِنْث**: الإدْرَاك والبُلوغ، ينظر: الهروي، تهذيب اللغة (ج4/ 277).

(2) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 348و349).

(3) أبو يعلى الموصلي، مسنده (ج6/ 351)، رقم الحديث 3678.

(4) المرجع السابق، (ج243/7)، رقم الحديث4249.

(5) أحمد بن حنبل، مسنده، (ج12/21)، رقم الحديث13279.

(6) أبو يعلى، مسنده (ج241/7)، رقم الحديث4246.

(7) الحارث الخصيب، مسنده (ج977/2)، رقم الحديث1085.

(8) أبو يعلى، مسنده (ج243/7)، رقم الحديث4248.

(9) أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (ج344/1).

البيهقي[1] من طريق زيد بن أسلم، خمستهم (عبد الله ومحمد وجعفر والصباح وزيد) مختصراً إلا عبد الله فبمثله، عن أنس بن مالك مرفوعاً، وأخرجه أحمد[2] مختصراً، من طريق جعفر ابن عمرو عن أنس موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- خالد بْنُ يَزِيدَ الزيَّات:

قال أحمد بن حنبل: "ما أرى به بأسا"[3]، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"[4]

خلاصة القول: **صدوق.**

2- **داود بن أبي سليمان:** لم أعثر على بيانه، فهو مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف دون متنه؛ لجهالة داود بن سليمان، لكنَّ للإسناد متابعاتٍ، فبمجموع الطرق يصبح الإسناد حسناً لغيره، وقد صحَّح إسنادَه حسينُ سليم أسد في تعليقه على الحديث[5]. هذا بالنسبة إلى الإسناد، أما بالنسبة إلى المتن، ففيه مخالفات، ويُشمُّ منه رائحة الوضع، منها: الحفظ من الأمراض كالجنون إذا بلغ أربعين سنة، وهذا مخالف للواقع، ولا تكتب سيئاته إذا عمَّر، والله تعالى يقول: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾[6]، وغيرها من الأمور المخالفة للعقل والنقل والحس، فلعله حديث متروك على الأقل، والله أعلم، وقد قال البيهقي: "وقد رُوِي هذا من أوجه أُخَر، عن أنس رضي الله عنه، وروي عن عثمان، وكلُّ ذلك ضعيف، والله أعلم"[7]، فالروايات الأخرى ضعيفة، لكن لعله لجأ إلى الحكم الإجمالي على الحديث، دون النظر إلى تقوية المتابعات له، خاصة أنه لم يرد في حديث صحيح، والعلم عند الله.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لجهالة راوٍ في الإسناد، وقد أضاف إليها النكارة الشديدة، حيث قال: "هذا حديث غريب

---

(1) البيهقي، الزهد الكبير (ج243/1)، رقم الحديث641.

(2) أحمد بن حنبل، مسنده (ج445/9)، رقم الحديث5626.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 357).

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) أبو يعلى الموصلي، مسنده (ج6/ 352).

(6) [الزلزلة: 7، 8].

(7) البيهقي، الزهد الكبير (ص 244).

جدًا، وفيه نكارة شديدة"، ولعله قصد معنى المتن، بسبب المعلومات الغريبة فيه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده حسن لغيره، لكنه لا يشبه كلام النبوة، فلعل الحديثَ متروكٌ، وقد ذكره ابنُ الجوزي[1]، والسيوطيُ[2] ضمن الموضوعات، والله أعلم.

(69) قال ابن كثير: وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هَاهُنَا حَدِيثًا غَرِيبًا جِدًّا، وفي صحته نظر، ولكن نحن نَذْكُرُهُ كَمَا ذَكَرَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْبَصْرِيُّ بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا الْأَغْلَبُ بْنُ تَمِيمٍ، عَنْ مُخَلَّدِ بْنِ هُذَيْلٍ الْعَبْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ **سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن تفسير قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾** [3]، **فَقَالَ: "مَا سَأَلَنِي عنها أحد قبلك يا عثمان"، قال ﷺ: "تَفْسِيرُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَالظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، مَنْ قَالَهَا يَا عُثْمَانُ إِذَا أَصْبَحَ عَشْرَ مِرَارٍ أُعْطِيَ خِصَالًا سِتًّا: أَمَّا أُولَاهُنَّ فَيُحْرَسُ مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَيُعْطَى قِنْطَارًا مِنَ الْأَجْرِ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَتُرْفَعُ لَهُ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الرَّابِعَةُ فَيَتَزَوَّجُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَأَمَّا الْخَامِسَةُ فَيَحْضُرُهُ اثْنَا عَشَرَ مَلَكًا، وَأَمَّا السَّادِسَةُ فَيُعْطَى مِنَ الْأَجْرِ كَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ، وَلَهُ مَعَ هَذَا يَا عُثْمَانُ مِنَ الْأَجْرِ، كَمَنْ حَجَّ وَتُقُبِّلَتْ حَجَّتُهُ، وَاعْتَمَرَ فَتُقُبِّلَتْ عُمْرَتُهُ، فَإِنْ مَاتَ من يومه طُبِع عليه بِطَابِعِ الشُّهَدَاءِ"**، وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ بِهِ مِثْلَهُ، وَهُوَ غَرِيبٌ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ شَدِيدَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[4].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[5]، والدِّينَوَري[6]، والطبراني[7]، وابن السُّنِّيّ[8]،

---

(1) ينظر: ابن الجوزي، الموضوعات (ج1/ 179).

(2) ينظر: السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (ج1/ 132).

(3) [الزمر: 63].

(4) ابن كثير، تفسيره (ج7/ 101).

(5) ابن أبي حاتم، تفسيره – محققا (ج10/ 3254)، رقم الحديث18405.

(6) أبو بكر الدينَورِيّ، المجالسة وجواهر العلم (ج7/ 60)، رقم الحديث2923.

(7) الطبراني، الدعاء (ص 484)، رقم الحديث1700.

(8) ابن السُّنِّي، عمل اليوم والليلة (ص 68)، رقم الحديث73.

وابن بِشران[1]، والبيهقي[2]، ستتهم بنحوه، من طريق الأغلب بن تميم به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- الأغلب بن تميم:

اتفق النُّقاد على ضعفه الشديد[3].

2- مخلد بن عبد الواحد أبو الهُذَيل:

متفق على ضعفه الشديد[4].

3- عبد الرحمن المدنيّ:

اتفق العلماء على تركه[5]، وقد قال ابن حجر: "متروك"[6].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود رواةٍ شديدي الضعف، وأضعفهم عبد الرحمن المدني، وعليهم مدار الإسناد، وحكم عليه الإمام الذهبي بالوضع، حيث قال: "هذا موضوع فيما أرى"[7]، وحكم عليه بالوضع كذلك كل من السيوطي[8] وابن عراق الكناني[9].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

للضعف الشديد في إسناد الحديث، وفي المتن علةٌ أيضاً، وهي المبالغة في الثواب، الذي يُشمُّ منه رائحة الوضع، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة، وأضاف إليه وصف النكارة، إذ قال: "وهو غريب، وفيه نكارة شديدة"، فإذا حكم ابن كثير بالغرابة، وأضاف إليه النكارة الشديدة فيعني أنه موضوع أو متروك، والله أعلم.

---

(1) ابن بشران، أماليه (ص 190)، رقم الحديث441.

(2) البيهقي، الأسماء والصفات (ج1/ 46)، رقم الحديث19.

(3) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (ج2/ 70)، رقم الترجمة 1720، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 119)، رقم الترجمة 229، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 273)، رقم الترجمة 1021.

(4) ينظر: ابن حبان، المجروحين (ج43/3)، رقم الترجمة 1097، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 83)، رقم الترجمة 8390، وديوان الضعفاء (ص 382)، رقم الترجمة 4063.

(5) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج17/ 235-237)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج6/213-214).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 344)، رقم الترجمة 3922.

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 85).

(8) ينظر: السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (ج1/ 81).

(9) ينظر: ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج1/ 192).

خامساً: خلاصة الدراسة

الإسناد ضعيف جداً، بل منكر، لوجود رواة متروكين في الإسناد، ولعلة في متن الحديث، في باب المبالغة في الأجر المترتب على العمل، والله أعلم.

(70) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّغُولِيُّ فِي أَوَّلِ مُعْجَمِهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى –الذهلي–، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ ابْنُ أَبِي بَزَّةَ، قَالَ: "**بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ بِطَلَاقِهَا، فَلَمَّا أَنْ أَتَاهَا جَلَسَتْ لَهُ عَلَى طَرِيقِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ لَهُ: "أَنْشُدُكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ كَلَامَهُ وَاصْطَفَاكَ عَلَى خَلْقِهِ لَمَا رَاجَعْتَنِي، فَإِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَلَا حَاجَةَ لِي فِي الرِّجَالِ، لَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أُبْعَثَ مَعَ نسائك يوم القيامة"، فراجَعَها، فقالت: "فإني جَعَلْتُ يَوْمِي وَلَيْلَتِي لِحِبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**"، وَهَذَا غريب مرسل[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن سعد[2] بنحوه، وابن راهويه[3] بنحوه، والدَّغُولِيُّ كما في الأصل، ثلاثتهم من طريق هشام الدَّسْتَوَائِيّ به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رواة الحديث

رواة الحديث جميعهم ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل من رواية القاسم عن أبي بزَّة رغم ثقة رجاله؛ حيث توفي القاسم بن أبي بَزَّةَ سنة مائة وخمسة عشر للهجرة[4]، ولم يلحق سَوْدة بنت زَمْعة التي توفيت سنة خمس وخمسين للهجرة[5]؛ ولأنه لم يعاصر الحادثة زمن النبي ﷺ، بل نُقِلت له، ولم يذكر القاسم الناقل له هذه القصة.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعل الغرابة فيه من قبل المتن،؛ وذلك أن ابن كثير ساق روايات عدة، منها في صحيح البخاري، مفادها جميعاً أن أم المؤمنين سَوْدة بنت زمعة رضي الله عنها لم يُطلِّقها رسول الله

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج2/ 378).

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج8/ 43).

(3) إسحاق بن راهَوَيْه، مسنده (ج4/ 266)، رقم الحديث2094.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 449)، رقم الترجمة 5452.

(5) المرجع السابق، (ص 748)، رقم الترجمة 8612.

ﷺ، وإنما خشيت ذلك؛ بينما هذه الرواية أثبتت طلاقها، وهذا المعنى أكده المباركفوري[1]، ثم أتبع الغرابة بالإرسال، وكأنه يقول: غريب ومرسل، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف بسبب الإرسال؛ وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لغرابة المتن، إذ يخالف الروايات الصحيحة، والله أعلم.

(1) المباركفوري، تحفة الأحوذي (ج320/8).

المطلب الرابع

اقتران الحكم بغرابة المتن بالحكم على الراوي.

(71) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مردُويَه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ الْوَلِيدِ الْفَارِسِيُّ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بن هشام، وحدّثنا عيسى[1] بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لا تقولوا سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَلَا سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، وَلَا سُورَةُ النِّسَاءِ، وَكَذَا الْقُرْآنُ كُلُّهُ، وَلَكِنْ قُولُوا: السُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَكَذَا الْقُرْآنُ كُلُّهُ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَعِيسَى ابْنُ مَيْمُونٍ هَذَا هُوَ أَبُو سَلَمَةَ الْخَوَاصُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الرِّوَايَةِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[3] بمثله، والبيهقي[4] بنحوه، كلاهما من طريق عُبَيس بن ميمون، به مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **عُبَيس بن ميمون:**

تركه أكثر النقاد[5].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راوٍ متروك، وهو عُبَيس بن ميمون.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد الشديد، ولمخالفة المتن لرواية أخرى صحيحة، تبين أنه لا بأس بتسمية سورة البقرة بهذا الاسم، فعن الأعمش، قال: سمعت الحجاج بن يوسف، يقول: وهو يخطب على المنبر: "**أَلِّفُوا الْقُرْآنَ[6] كَمَا أَلَّفَهُ جِبْرِيلُ، السُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا**

---

(1) في باقي الروايات: عُبيس بدل عيسى، وتحققت منها فوجدت الصحيح: عُبَيْس، فهو الراوي عن موسى بْن أنس بْن مالك، وروى عنه خلف بن هشام، ولم يكن ذلك عند عيسى بن ميمون، بل هو راوٍ آخر. (ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج19/ 277)).

(2) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 66و67).

(3) الطبراني، المعجم الأوسط (ج6/ 47)، رقم الحديث5755.

(4) البيهقي، شعب الإيمان (ج4/ 172)، رقم الحديث2346.

(5) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 34)، رقم الترجمة 183، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج7/90)، رقم الترجمة 1537، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج19/ 278).

(6) أي رتّبوه كما أنزل.

النِّسَاءُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ"، قَالَ: فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ، فَسَبَّهُ وَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَأَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، فَاسْتَعْرَضَهَا، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا فَقَالَ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، "مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ"[1]، فلا بأس بتسمية السور باسمها، خلافاً لما في الرواية المدروسة، فابن كثير حكم بالغرابة على الحديث؛ لعلة في الإسناد في ضعف راوٍ، وفي مخالفة هذا الحديث المرفوع لآخر صحيح موقوف، فالصحيح عن الحجاج بن يوسف، حيث قال ابن كثير: "هذا حديث غريب، لا يصح رفعه، وعيسى بن ميمون هذا هو أبو سلمة الخواص، وهو ضعيف الرواية لا يحتج به"، لكني وجدت أن الاسم الصحيح عبيس بن ميمون البصري وليس عيسى، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لعلة رفع الحديث، والأقوى بالوقف، ولنكارة راوٍ، والله أعلم.

---

(1) مسلم، صحيحه (ج2/ 942).

المطلب الخامس

الحكم بالغرابة على المتن مع صحة إسناده، وثقة رجاله

(72) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ –موسى ابن مسعود–، حَدَّثَنَا شِبْلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿**فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ** ﴿٦٥﴾﴾[1]، **قَالَ: "مُسِخَتْ قُلُوبُهُمْ وَلَمْ يُمْسَخُوا قِرَدَةً، وَإِنَّمَا هُوَ مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللَّهُ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾**[2]"، وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ، وعن محمد بن عمر الباهلي، وعن أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ، وَهَذَا سَنَدٌ جَيِّدٌ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَقَوْلٌ غَرِيبٌ، خِلَافَ الظَّاهِرِ مِنَ السِّيَاقِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَفِي غَيْرِهِ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[3] وابن أبي حاتم[4]، كلاهما بنحوه من طريق أبي حذيفة به، مقطوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

كلهم ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناد صحيح؛ لثقة رجاله.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابةٍ في متن الحديث، حيث جعل المسخ إلى قردة على سبيل المجاز لا الحقيقة، إذ خالف فيه صريح القرآن، والنص القرآني باقٍ على حقيقته، ولم يُصرَف إلى المجاز، وقد خالف أيضاً صحيح السنة النبوية، ففي صحيح مسلم وردت رواية جاء فيها: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ، هِيَ مِمَّا مُسِخَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا، أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا، فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا، وَإِنَّ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ**"[5]، وقد خالف مجاهدٌ جمهورَ العلماء الذين قالوا بحقيقة المسخ، ومنهم شيخَه ابن عباس رضي الله عنهما، إذ قال: "**إِذَا كَانَ الَّذِينَ اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ فَجُعِلُوا قِرَدَةً، فَوَاقًا ثُمَّ هَلَكُوا، ما كان للمسخ نسلاً**"[6]، وقد ضعَّف

---

(1) [البقرة: 65].

(2) [الْجُمُعَةِ: 5].

(3) الطبري، تفسيره (ج2/ 65).

(4) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج1/ 133)، رقم الحديث672.

(5) مسلم، صحيحه (ج4/ 2051).

(6) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج1/ 132).

ابن كثير حديث مجاهد واستغربه، مع أن إسناده صحيح، حيث قال: "وهذا سند جيد عن مجاهد، وقول غريب خلاف الظاهر من السياق في هذا المقام وفي غيره"، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح، لكنَّ متنَه غريبُ المعنى، إذ انفرد مجاهد –رحمه الله– بقوله بالمسخ إلى قردة من باب المجاز لا الحقيقة، وقال بمسخ قلوبهم، لكنه بعيد؛ لمخالفته القرآن والسنة وأقوال السلف، فيُرَدُّ قولُه، والله أعلم.

(73) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى–ابن إبراهيم–، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ –ابن المنهال–، أخبرنا حَمَّادٌ –ابن سلمة–، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: "**كَانَتِ الزُّهَرَةُ امْرَأَةً جَمِيلَةً مِنْ أَهْلِ فَارِسَ، وَإِنَّهَا خَاصَمَتْ إِلَى الْمَلَكَيْنِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ، فَرَاوَدَاهَا عَنْ نَفْسِهَا، فَأَبَتْ عَلَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يعلماها الكلام الذي إذا تكلم به أحد يُعْرَجُ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَعَلَّمَاهَا فَتَكَلَّمَتْ بِهِ، فَعَرَجَتْ إِلَى السَّمَاءِ فَمُسِخَتْ كَوْكَبًا**"، وَهَذَا الْإِسْنَادُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَهُوَ غَرِيبٌ جِدًّا[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[2] بمثله، من طريق خالد الحذّاء، وابن أبي الدنيا[3]، وأبو الشيخ الأصبهاني[4]، والحاكم[5]، ثلاثتهم بنحوه، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، كلاهما (خالد الحذاء وإسماعيل) عن عُمَير بن سعيد به، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

رجاله ثقات، وقد ذكر ابنُ حجرٍ خالداً الحذّاءَ في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين، فلا يضر تدليسه[6].

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده صحيح؛ لثقة رجاله، وقد صحح إسنادَه الحاكم، وقال الذهبي في التلخيص:

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 241).

(2) الطبري، تفسيره (ج2/ 343).

(3) ابن أبي الدنيا، العقوبات (ص 148)، رقم الحديث223.

(4) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (ج4/ 1223).

(5) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج2/ 291)، رقم الحديث3051.

(6) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 20)، رقم الترجمة 10.

"صحيح"[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة متنه، فإن العقل يستغربه، وهو يشبه حديث القُصَّاص، وبما أنه ليس مرفوعاً، بل موقوفٌ، فالأصل أنه يأخذ حكم المرفوع؛ لأنه من الغيبيات، لكنه لا يشبه كلام النبي ﷺ، فيبدو أنه من الإسرائيليات، والله أعلم، وقد أشار الألباني إلى أن قصة الزُّهرة مع هاروت وماروت من الإسرائيليات الباطلة، التي لا يصح نسبتها إلى النبي ﷺ[2]، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح، لكنه متنه لا يصح مرفوعاً، ولا يأخذ حكمَه؛ فهو موقوف، ومأخوذ من الإسرائيليات، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة؛ لهذا السبب، والله أعلم.

(74) قال ابن كثير: وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَاصِمٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا عِكْرِمَةَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: "**دَعَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَسَأَلَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُلْتُ لِعُمَرَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ- أَوْ إِنِّي لَأَظُنُّ- أَيَّ لَيْلَةِ الْقَدْرِ هِيَ، فَقَالَ عُمَرُ: وأي لَيْلَةٍ هِيَ؟ فَقُلْتُ: سَابِعَةٌ تَمْضِي -أَوْ سَابِعَةٌ تبقى- من العشر الأواخر، فقال عمر: من أَيْنَ عَلِمْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُلْتُ: خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَسَبْعَ أَرْضِينَ وَسَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَإِنَّ الشَّهْرَ يَدُورُ عَلَى سَبْعٍ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَبْعٍ، وَيَأْكُلُ مِنْ سَبْعٍ، وَيَسْجُدُ عَلَى سَبْعٍ، وَالطَّوَافُ بِالْبَيْتِ سَبْعٌ وَرَمْيُ الْجِمَارِ سَبْعٌ... لِأَشْيَاءَ ذَكَرَهَا، فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ فَطِنْتَ لِأَمْرٍ مَا فَطِنَّا لَهُ، وَكَانَ قَتَادَةُ يَزِيدُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: وَيَأْكُلُ مِنْ سَبْعٍ، قَالَ: هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا...﴾ [عبس: 27] الآية**". وهذا إسناد جيد قوي، ومتن غريب جداً، فالله أعلم[3].

(1) ينظر: الحاكم، المستدرك (ج2/ 291و292).

(2) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج11/ 675).

(3) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 431).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق[1]، وأخرجه الطبراني[2]، والحاكم[3]، والبيهقي[4]، ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق، به إلى عكرمة، وأخرجه الخطيب البغدادي[5]، من طريق عاصم بن كُلَيب، عن أبيه، كلاهما (عكرمة وكليب) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد[6]، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، مختصراً، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

رجاله ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده صحيح؛ لثقة رجاله، وقد صححه الحاكم، وقال الذهبي في التلخيص: "صحيح"[7]، وقال ابن كثير: "وهذا إسناد جيد قوي"، والحديث موقوف له حكم المرفوع، أو أن ابن عباس رضي الله عنهما اجتهد فوافق بعضَ كلام النبي ﷺ.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة متنه، إذ قال ابن كثير: ".. ومتن غريب جداً"، فلعله استغربه؛ لأن ابن عباس رضي الله عنهما حدد ليلة القدر، ورسول الله ﷺ ما حددها، ولعلها تتنقل في الليالي الفردية من العشر الأواخر، حيث قال البيهقي عن كلام ابن عباس رضي الله عنهما: "وكلّ هذا استدلال وليس بيقين، وقد كان رسول الله ﷺ يعلمها في الابتداء، غير أنّه لم يكن مأذوناً له في الإخبار بها؛ لئلّا يتّكلوا على علمها فيُحيوها دون سائر اللّيالي، ثمّ إنّه ﷺ أُنسِيَها؛ لئلّا يُسأل عن شيء من أمر الدّين فلا يُخبِرُ به، والّذي تدلّ عليه هذه الأخبار وما في معناها وما يؤثر عن السّلف رضي الله عنهم في رؤيتها، أنّها تدور في ليالي العشر، وفي سنةٍ تكون ليلة إحدى وعشرين، وفي سنةٍ تكون ليلةً أخرى؛ لأنّها إنّما تُفَضَّلُ بعد نزول القرآن فيها بنزول الملائكة، وكان نزول الملائكة بإذن الله لتسليمهم على عباد الله، يختلف في هذه اللّيالي فأيّةُ ليلة نزلت فيها للتّسليم

---

(1) عبد الرزاق الصنعاني، مصنفه (ج4/ 246)، رقم الحديث7679.

(2) الطبراني، المعجم الكبير (ج10/ 264)، رقم الحديث10618.

(3) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج3/ 621)، رقم الحديث6297.

(4) البيهقي، السنن الكبرى (ج4/ 514)، 8558، وفضائل الأوقات (ص 242)، رقم الحديث103.

(5) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه (ج2/ 277).

(6) أحمد، مسنده (ج4/ 328)، رقم الحديث2543.

(7) ينظر: الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج3/ 621)، رقم الحديث6297

تضاعف فيها عمل الخيرات، وبالله التّوفيق"[1]، لكن لا أرى في كلام ابن عباس رضي الله عنهما شيئاً؛ فهو اجتهاد منه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث صحيح، ومع ذلك حكم ابن كثير بغرابة المتن، ولم يبين السبب، فلعله لم يوافق ابنَ عباس رضي الله عنهما في اجتهاده، أو لأن ابن عباس أبان عن ليلة القدر، ولم يحددها رسول الله ﷺ، والله أعلم.

(1) البيهقي، فضائل الأوقات (ص 244).

المبحث الثالث: الغرابة المتعلقة بالإسناد والمتن معاً

المطلب الأول

الحكم بغرابة الإسناد والمتن مفردةً دون تعليلٍ

(75) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مردُويَه: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: "**الْحَيَّاتُ مَسْخُ الْجِنِّ، كَمَا مُسِخَتِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ**"[1]، هذا حديث غريب جداً.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد[2]، والطبراني[3]، وابن حبان[4]، وأبو الشيخ الأصبهاني[5]، أربعتهم بنحوه، من طريق عبد العزيز بن المُختار، عن خالد الحذّاء، عن عكرمة به، مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة[6] بنحوه، عن عبد الوهّاب الثقفي، وأخرجه أحمد[7] بنحوه، من طريق مَعْمَر بن راشد، كلاهما(عبد الوهّاب ومعمر) عن أيوب بن أبي تميمة، عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- الحسن بن محبوب:

قال أبو حاتم: "لا بأس به"[8]، فهو **صدوق.**

2- عبد الباقي بن الحسن بن أحمد[9]:

قال ابن الجزري: "الأستاذ الحاذق الضابط الثقة"[10]، فهو **ثقة.**

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 130و 131).

(2) أحمد، مسنده (ج5/ 305)، رقم الحديث3255.

(3) الطبراني، المعجم الكبير (ج11/ 341)، رقم الحديث11946، والمعجم الأوسط (ج4/ 304)، رقم الحديث4269.

(4) ابن حبان، صحيحه (ج12/ 457)، رقم الحديث5640.

(5) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (ج5/ 1642).

(6) ابن أبي شيبة، مصنفه (ج4/ 261)، رقم الحديث19908.

(7) أحمد، مسنده (ج5/ 304)، رقم الحديث3254.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 38)، رقم الترجمة 164.

(9) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج8/ 677)، رقم الترجمة 433.

(10) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/ 356)، رقم الترجمة 1527.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده حسن؛ لوجود راوٍ صدوق على الأقل، والطرق الأخرى المُخَرَّجةُ صحيحة، حيث قال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح"[1]، وقد صححها الألباني[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

قد يكون لعلة رفع الموقوف، إذ إن الرواية الموقوفةَ والتي رجالها ثقات، جاءت من طريق أيوب السَّخْتِيانِيّ، وهو ثقة ثبت[3]، فيكون أوثق من عبد العزيز بن المختار، وهو ثقة[4]، فيقدم الأوثق، وهو المحفوظ، ويؤيد ذلك ما نقله ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: هذا الحديث موقوف، لا يرفعه إلا عبد العزيز بن المختار، ولا بأس بحديثه[5]، ولعل ابنَ كثير أراد بالغرابة هنا أن معمراً وعبد الوهَّاب خالفا فيه عبد العزيز بن المختار، فروياه عن أيوب عن عكرمة موقوفاً عليه، قال البزار: "حديث عبد العزيز لا نعلم حدَّث به إلا معمر"[6]، أو قد يكون لغرابة المتن أي لاستغرابه واستشكاله منه، إذ كيف أن الحياتِ ممسوخةٌ من الجن؟ فالجواب أن الجنَّ مُسِخ على صورة حيات، أي: مسخ الله الجن، فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، لا أنَّ الحياتِ أصلُها من الجن، وهذا كما وقع في اليهود، فقد مُسِخوا قردة وخنازير، والله أعلم بمراد ابن كثير[7].

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث حسن، وأطلق ابن كثير على الحديث الغرابة الشديدة؛ ولعله أراد علة رفع الموقوف، أو علة المخالفة أو أراد وجود الإشكال في معنى المتن، والله أعلم.

---

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج4/ 47).

(2) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (ج4/ 439)، رقم الحديث1824.

(3) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7/ 183).

(4) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج18/ 196).

(5) ينظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج121/6)، رقم الحديث 2372.

(6) الهيثمي، كشف الأستار(ج72/2)، رقم الحديث 1232.

(7) ينظر: الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير (ج5/ 452)، والألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (ج440/4).

(76) قال ابن كثير: فَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِير: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَهْرَام الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا شَهْر بْنُ حَوْشَب قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: "**نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَصْنَافِ النِّسَاءِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ الْمُهَاجِرَاتِ، وَحَرَّمَ كُلَّ ذَاتِ دِينٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾** [1]، **وَقَدْ نَكَحَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيد اللَّهِ يَهُودِيَّةً، وَنَكَحَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ نَصْرَانِيَّةً، فَغَضِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ غَضَبًا شَدِيدًا، حَتَّى هَمَّ أَنْ يَسْطُوَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَا: نَحْنُ نُطَلِّق يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا تَغْضَب! فَقَالَ: لَئِنْ حَلّ طَلَاقُهُنَّ لَقَدْ حَلَّ نِكَاحُهُنَّ، وَلَكِنِّي أَنْتَزِعُهُنَّ مِنْكُمْ صَغَرَة قَمَأَة**[2]. فَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَهَذَا الْأَثَرُ عَنْ عُمَرَ غريب أيضًا[3].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الترمذي[4] مختصراً، وأحمد[5] مختصراً، والطبري[6] بمثله، والطبراني[7] بنحوه، أربعتهم من طريق عبد الحميد بن بَهْرام به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عبد الحميد بن بَهْرام:

أكثر النقاد على تصديقه[8]، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل أنه قال: "عبد الحميد بن بهرام حديثه عن شهر مقارب، كان يحفظها كأنه سورة من القرآن، وهى سبعون حديثاً طوال"[9]، وقال ابن حجر: "صدوق"[10].

الخلاصة: صدوق.

---

(1) [الْمَائِدَةِ: 5].

(2) **صَغَرَة قَمَأَة** : أي بِذُلٍّ وصَغار، مأخوذ من (قَمَأَ): أي ذَلَّ وصَغُرَ. (ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص 49)).

(3) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 436و437).

(4) الترمذي، سننه (ج5/ 355)، رقم الحديث3215.

(5) أحمد، مسنده (ج5/ 91)، رقم الحديث2922.

(6) الطبري، تفسيره (ج3/ 714).

(7) الطبراني، المعجم الكبير (ج12/ 248)، رقم الحديث13013.

(8) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 9)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج16/ 411).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 9).

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 333)، رقم الترجمة 3753.

2- شهر بن حوشب:

اختلف النقاد في حكمه بين التوثيق والتضعيف، لكنَّ القولَ بتصديقه أولى[1]، وقد قال ابن حجر: "صدوق، كثير الإرسال والأوهام"[2]، لكنَّه مبرّأٌ من الإرسال هنا[3]، ورواية عبد الحميد بن بَهْرام عنه تُحسِّن الإسناد، حيث قال الإمام الترمذي: "سمعت أحمد بن الحسن يذكر عن أحمد بن حنبل، قال: "لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب"[4].

الخلاصة: صدوق.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده حسن؛ لوجود رواة صدوقين، وقد قال الترمذي: "هذا حديث حسن، إنما نعرفه من حديث عبد الحميد بن بهرام"[5]، لكنَّ الألبانيَّ ضعف إسناده[6].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لتفرد إسناده تفرداً نسبياً، إذ انفرد به عبد الحميد بن بهرام، ولغرابة المتن، ففيه حرمة الزواج من غير المسلمة، فقد جاء فيه: "وَحَرَّمَ كُلَّ ذَاتِ دِينٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ"، حيث إنه يخالف صريح القرآن الكريم، في حل الزواج من الكتابية، حيث يقول الله تعالى: ﴿**وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ**﴾ [7]، وحكم ابن كثير بالغرابة أيضاً على أثر عمر بن الخطاب ﷺ؛ لأنه يُفهم من كلامه تحريم الزواج من الكتابية، حيث قال: "لَئِنْ حَلّ طَلَاقُهُنَّ لَقَدْ حَلَّ نِكَاحُهُنَّ"، لكنَّه ثبت عنه خلاف ذلك بروايات صحيحة، فيها مشروعية الزواج من الكتابية، فقد أخرج الطبري من حديث شَقِيقٍ، قَالَ: " **تَزَوَّجَ حُذَيْفَةُ يَهُودِيَّةً، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: خَلِّ سَبِيلَهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَتَزْعُمُ أَنَّهَا حَرَامٌ فَأُخَلِّيَ سَبِيلَهَا؟ فَقَالَ: لَا أَزْعُمُ أَنَّهَا حَرَامٌ، وَلَكِنْ أَخَافُ أَنْ تَعَاطَوُا الْمُومِسَاتِ**

---

(1) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج12/ 583)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 283)، رقم الترجمة 3756.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 269).

(3) ينظر: العلائي، جامع التحصيل (ص 197)، رقم الترجمة 291.

(4) الترمذي، سننه (ج5/ 356).

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(6) ينظر: الألباني، ضعيف سنن الترمذي (ص 406).

(7) [المائدة: 5].

مِنْهُنَّ"[1]، فكره عمر ذلك، خوفَ أن يقتدي به المسلمون، وقد ورد أثر آخر، أخرجه الطبري عن عمر رضي الله عنه، حيث قال: "**الْمُسْلِمُ يَتَزَوَّجُ النَّصْرَانِيَّةَ، وَلَا يَتَزَوَّجُ النَّصْرَانِيُّ الْمُسْلِمَةَ**"، وإنما كره عمر لطلحة وحذيفة رضي الله عنهم نكاحَ اليهودية والنصرانية؛ حذراً من أن يقتدي بهما الناس في ذلك، فيزهدوا في المسلمات، أو لغير ذلك من المعاني، فأمرهما بتخليتهما[2]، فغرَّب ابن كثير الحديث لمخالفة المتن للقرآن، وللثابت في الروايات الصحيحة، حيث قال ابن كثير: "فهو حديث غريب جداً، وهذا الأثر عن عمر غريب أيضاً".

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث حسن، لكن ابنَ كثير حكم على الحديث بالغرابة؛ لانفراد إسناده، ولغرابة متنه؛ إذ يخالف القرآن الكريم، وقولُ عمر غريب أيضاً؛ إذ يخالف قولَه في روايات صحيحة، فيكون الحديث منكراً، والله أعلم.

(77) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مردُويَه: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَدِيّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: **كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "تَفَرَّقَتْ أُمَّةُ مُوسَى عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً: سَبْعُونَ مِنْهَا فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَتَفَرَّقَتْ أمة عيسى على اثنتين وسبعين ملة: واحدة فِي الْجَنَّةِ، وَإِحْدَى وَسَبْعُونَ مِنْهَا فِي النَّارِ، وَتَعْلُو أُمَّتِي عَلَى الْفِرْقَتَيْنِ جَمِيعًا وَاحِدَةٌ فِي الجنة، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ" قَالُوا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الْجَمَاعَاتُ الْجَمَاعَاتُ"، قَالَ يعقوب بن زيد: كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تلا فيه قرآناً، قال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾﴾[3]، وتلا أيضا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٨١﴾﴾[4] **يَعْنِي أُمَّةَ مُحَمَّدٍ** ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا مِنْ هَذَا

(1) الطبري، تفسيره (ج3/ 716).

(2) الطبري، تفسيره (ج3/ 716).

(3) [المائدة:65 و66].

(4) [الْأَعْرَافِ:181].

الْوَجْهِ وَبِهَذَا السِّيَاقِ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو نعيم[2]، والآجُرِّي[3]، كلاهما من طريق زيد بن أسلم، وأخرجه ابن ماجه[4] من طريق قتادة، وأخرجه أحمد[5] من طريق النُمَيري، وأخرجه ابن أبي حاتم[6] من طريق يزيد الرَّقاشي، وأخرجه الآجُري[7] من طريق عبد العزيز بن صهيب، وأخرجه ابن بطة[8] من طريق سليمان بن طَرِيف، وأخرجه الطبراني[9] من طريق يحيى بن سعيد، سبعتهم بنحوه، عن أنس ابن مالك ﷺ، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **أبو معشر نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْديّ**: ضعَّفه أكثر النقاد[10]، فهو **ضعيف**.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده حسن لغيره؛ لأنه تقوى بالمتابعات، وأما المتن فصحيح، لكثرة الطرق، ولا غرابة في إسناده أو في متنه، وقد صحح الحديثَ بجملته جماعةٌ من العلماء منهم البوصيري[11]، وابن حجر[12]، والفتَّنِي[13]، والألباني[14]، وأما حديثنا بهذا الإسناد فضعيف منجبر، حيث قال ابن حجر: "الحديث بهذا السند ضعيف، وعلته أبو معشر وهو ضعيف ينجبر"[15].

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 135و136).

(2) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء(226/3).

(3) الآجُرِّي، الشريعة(309/1).

(4) ابن ماجه، سننه(1322/2)، رقم الحديث3993.

(5) أحمد، مسنده(241/19)، رقم الحديث12208.

(6) ابن أبي حاتم، تفسيره(723/3)، رقم الحديث3915.

(7) الآجُرِّي، الشريعة (ج312/1).

(8) ابن بطة، الإبانة الكبرى(373/1)، رقم الحديث270.

(9) الطبراني، المعجم الأوسط(173/5)، رقم الحديث4886.

(10) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 494)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج324/29و326)، الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 246).

(11) ينظر: البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (ج4/ 180).

(12) ينظر: ابن حجر، المطالب العالية (ج12/ 499).

(13) الفتَّنِي، تذكرة الموضوعات (ص 15).

(14) ينظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (ج1/ 409)، رقم الترجمة 2042.

(15) ابن حجر، المطالب العالية (ج12/ 499).

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

أراد ابن كثير غرابة الإسناد وغرابة المتن؛ فغرابة الإسناد بمعنى الضعف، وقد انتفت علة الضعف عند أبي معشر بالمتابعات، فتقوَّى الإسناد، وأما غرابة المتن، فاستغرب ابن كثير من السياق، ولعله قصد لفظ "كلها في النار إلا واحدة"، ولا مبررَ قوياً لذلك، فجُلُّ الروايات ثبتت فيها هذه اللفظة، وصححها العلماء –كما ذكرت–، وقد بالغ ابن كثير في وصف الغرابة بالشدة حين قال: "وهذا حديث غريب جداً من هذا الوجه وبهذا السياق"، وقد انجبر ضعف الإسناد، ومتنه صحيح، فلعله تشدد فيه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث حسن لغيره؛ لتَقَوِّيه بالمتابعات، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة، وعنى الإسنادَ والمتنَ، لكنَّه قد تشدد في حكمه، فقد صححه جماعة من أهل العلم، والله أعلم.

(78) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ بِشْر بْنِ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا شَبَابة ابْنُ سَوَّار، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُحْرِمِ قَالَ: لَقِيتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ فَحَدَّثَنِي، قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: **أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، فَأَتَى جِبْرِيلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ فِي كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: "إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ فِي مَوْضِعِ كَذَا وَكَذَا، فَاخْرُجُوا إِلَيْهِ وَاكْتُمُوا"، فَكَتَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ إِلَيْهِ: إِنَّ مُحَمَّدًا يُرِيدُكُمْ، فَخُذُوا حِذْرَكُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ﴾ الْآيَةَ**[1]. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَفِي سَنَدِهِ وَسِيَاقِهِ نَظَرٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[3]، واللالكائي[4]، كلاهما من طريق شَبَابة بن سَوَّار به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **محمد بن عبد الله المُحْرِم:** تركه أكثر النقاد[5]، فهو **متروك.**

---

(1) [الأنفال: 27].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج4/ 36).

(3) الطبري، تفسيره (ج11/ 121).

(4) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج6/ 1095)، رقم الحديث1880.

(5) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (ج1/ 248)، رقم الترجمة 790، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 497)، رقم الترجمة 360، وابن حجر، لسان الميزان (ج7/ 227)، رقم الترجمة 6966.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لأجل محمد المُحْرِم؛ فإنه متروك.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة الإسناد والمتن، حيث قال ابن كثير: "هذا حديث غريب جداً، وفي سنده وسياقه نظر"، فإن إسناده ضعيف جداً، وأما متنه فيخالف الأقوى منه، فهو منكر من هذا الوجه، إذ جاءت الروايات الأقوى منها نسبياً تبين أن قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٧ ﴾ [1] نزل في خبر أبي لبابة مع بني قريظة[2]، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ لضعف الإسناد الشديد، ولنكارة المتن، إذ يخالف الأصح منه، وقد حكم ابن كثر عليه بالغرابة، وبيَّن موقع الغرابة أنها في السند والمتن.

---

(1) [الأنفال: 27].

(2) ينظر: سعيد بن منصور، التفسير من سننه (ج5/ 206)، رقم الحديث987، والطبري، تفسيره (ج72/19)، قال الشيخ سعد آل حميد في تحقيقه لتفسير سعيد بن منصور: "سنده رجاله ثقات، لكنه ضعيف؛ لإرساله". (سعيد بن منصور، التفسير من سننه (ج5/ 206)، رقم الحديث987).

(79) قال ابن كثير: قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الدَّرْدَاءِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُنِيبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَقْبَلَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ وَاعْتَمَرَ، فَلَمَّا هَبَطَ مِنْ ثَنِيَّةِ عُسْفَانَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنِ اسْتَنِدُوا إِلَى الْعَقَبَةِ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمْ، فَذَهَبَ فَنَزَلَ عَلَى قَبْرِ أُمِّهِ فَنَاجَى رَبَّهُ طَوِيلًا، ثُمَّ إِنَّهُ بَكَى فَاشْتَدَّ بُكَاؤُهُ، وَبَكَى هَؤُلَاءِ لِبُكَائِهِ، وَقَالُوا: مَا بَكَى نَبِيُّ اللَّهِ بِهَذَا الْمَكَانِ إِلَّا وَقَدْ أحدث الله في أمته شيئاً لَا تُطِيقُهُ، فَلَمَّا بَكَى هَؤُلَاءِ قَامَ فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: "مَا يُبْكِيكُمْ؟" قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ بَكَيْنَا لِبُكَائِكَ، فَقُلْنَا: لَعَلَّهُ أُحْدِثَ فِي أُمَّتِكَ شَيْءٌ لَا تُطِيقُهُ؟ قَالَ: "لَا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُ، وَلَكِنْ نَزَلْتُ عَلَى قَبْرِ أُمِّي، فسألت اللَّهَ أَنْ يَأْذَنَ لِي فِي شَفَاعَتِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَبَى اللَّهُ أَنْ يَأْذَنَ لِي، فَرَحِمْتُهَا وَهِيَ أُمِّي فَبَكَيْتُ، ثُمَّ جَاءَنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ:﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾** [1]، **فَتَبَرَّأْ أَنْتَ مِنْ أُمِّكَ كَمَا تَبَرَّأَ إِبْرَاهِيمُ مِنْ أَبِيهِ، فَرَحِمْتُهَا وَهِيَ أُمِّي، وَدَعَوْتُ رَبِّي أَنْ يَرْفَعَ عَنْ أُمَّتِي أَرْبَعًا، فَرَفَعَ عَنْهُمُ اثْنَتَيْنِ، وَأَبَى أَنْ يرفع عنهم اثنتين، ودعوت رَبِّي أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمُ الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ، والغرق من الأرض، وأن لا يلبسهم شيعاً، وأن لا يُذِيقَ بَعْضَهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ، فَرَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمُ الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْغَرَقَ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمُ الْقَتْلَ وَالْهَرْجَ"**، وَإِنَّمَا عَدَلَ إِلَى قَبْرِ أُمِّهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَدْفُونَةً تَحْتَ كَدَاءٍ، وَكَانَتْ عُسْفَانُ لَهُمْ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسِيَاقٌ عَجِيبٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[3] بمثله، به، مرفوعاً.

وله شاهدٌ أخرجه الطحاوي[4]، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه.

---

(1) [التوبة: 114].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج4/ 195).

(3) الطبراني، المعجم الكبير (ج11/ 374)، رقم الحديث12049.

(4) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (ج6/ 285)، رقم الحديث2487.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- إسحاق بن عبد الله بن كَيْسَانَ:

ذهب كثير من النقاد إلى أنه منكر الحديث[1]، وقد قال الإمام البخاري عنه: "منكر ليس من أهل الحديث"[2].

الخلاصة: ضعيف جداً.

2- عبد الله بن كَيْسَان المروزي أبو مجاهد:

ضعفه النسائي[3]، وأبو حاتم[4]، والذهبي[5]، وقد قال ابن عدي: "ولعبد الله بن كيسان، عن عكرمة، عن ابن عباس أحاديث -غير ما أمليت- غير محفوظة، وعن ثابت، عن أنس كذلك"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيراً"[7]،

لكن ذكره ابن حبان في الثقات[8].

الخلاصة: ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لنكارة إسحاق بن عبد الله، وأبوه ضعيف أيضاً.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد، وزاد عليه غرابةَ المتن، إذ قال: "وهذا حديث غريب، وسياق عجيب"، فسياق المتن غير محفوظ، لمخالفته للأحاديث الصحيحة، الواردِ فيها سببُ نزول الآية، إذ إن قصتَها كانت مع عم رسول الله ﷺ أبي طالب، كما أخرجها الإمام البخاري رحمه الله من طريق سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " **أَيْ عَمِّ، قُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**

---

(1) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج7/ 33)، رقم الترجمة 8878، والذهبي، المقتنى في سرد الكنى (ج1/ 111)، رقم الترجمة 692، والمغني في الضعفاء (ج1/ 72)، رقم الترجمة 568، وابن حجر، لسان الميزان (ج365/1)، رقم الترجمة 1134.

(2) البخاري، التاريخ الكبير (ج5/ 178).

(3) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 62)، رقم الترجمة 329.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج5/ 143)، رقم الترجمة 669.

(5) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج2/ 806)، رقم الترجمة 7702.

(6) ابن عَديّ، الكامل في ضعفاء الرجال (ج5/ 387).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 319)، 3558.

(8) ابن حبان، الثقات (ج7/ 33)، رقم الترجمة 8878.

أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ "، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ"، فَنَزَلَتْ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ [التوبة: 113][1]، وأما نزول الآية الكريمة في شأن استغفار رسول الله ﷺ لأمه فلم ترد بحديث صحيح، بل وردت القصةُ الصحيحةُ مختصرةً دون ورود آية، كما في صحيح مسلم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى وَأَبْكَى مَنْ حَوْلَهُ، فَقَالَ: "**اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ**"[2]، فالحديث الأصل غير صحيح، فلعله وهم من الراوي بين القصتين، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة، للضعف في الإسناد، وأتبعه باستغرابه من سياق المتن؛ لنكارته، فهو ضعيف يخالف الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

---

(1) البخاري، صحيحه (ج6/ 69)، رقم الحديث4675.

(2) مسلم، صحيحه (ج2/ 671)، رقم الحديث976.

(80) قال ابن كثير: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أبو عاصم، أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمَيَّةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حُيَيّ، أخبرني صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "**الْبَحْرُ هُوَ جَهَنَّمُ**"، **قَالُوا لِيَعْلَى، فَقَالَ: أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ الله تعالى يقول: ﴿نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَآ﴾** [1]، **قَالَ: "لَا وَالَّذِي نَفْسُ يَعْلَى بِيَدِهِ، لَا أَدْخُلُهَا أَبَدًا حَتَّى أُعْرَضَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا يُصِيبُنِي مِنْهَا قَطْرَةٌ حَتَّى أُعْرَضَ عَلَى اللَّهِ تعالى**"، هَذَا تَفْسِيرٌ غَرِيبٌ، وَحَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَاللَّهُ أعلم[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد[3] بمثله، وابن أبي الدنيا[4] بنحوه، وابن قانع[5] مختصراً، والبيهقي مختصرا[6]، وبنحوه[7]، كلهم من طريق أبي عاصم النبيل به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عبد الله بن أبي أمية:

نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه قال: "عبد الله بن أمية بن أبي عثمان القرشي ثقة"[8]، وقال ابن حبان: "من متقني أهل مكة"[9].

الخلاصة: ثقة، وذكرته؛ لقلة من ذكره.

2- محمد بن حُيَيّ بن يعلى بن أُميَّة:

سكت عنه البخاري[10]، وابن أبي حاتم[11]، ونقل ابن رجب عن ابن المديني أنه قال: "هو مجهول"[12].

---

(1) [الكهف: 29].

(2) ابن كثير، تفسيره (ج6/ 261).

(3) أحمد بن حنبل، مسنده (ج29/ 478)، رقم الحديث17960.

(4) ابن أبي الدنيا، صفة النار (ص 119)، رقم الحديث185.

(5) ابن قانع، معجم الصحابة (ج3/ 217).

(6) البيهقي، البعث والنشور (ص 265)، رقم الحديث452.

(7) البيهقي، السنن الكبرى (ج4/ 547)، رقم الحديث8666، مع إسقاط عبد الله بن أمية، والبعث والنشور (ص 265)، رقم الحديث451، مع إبهام محمد بن حيي.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج5/ 8).

(9) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص 229)، رقم الترجمة 1139.

(10) البخاري، التاريخ الكبير (ج1/ 70)، رقم الترجمة 170.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 239)، رقم الترجمة 1312.

(12) ابن رجب، فتح الباري (ج5/ 47).

الخلاصة: مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لجهالة محمد بن حُيَيّ، وقد ضعفه الألباني[1].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

قال ابن كثير: "هذا تفسير غريب، وحديث غريب جداً"، فأراد بالغرابة الأولى غرابةَ المتن، والغرابة الثانية غرابة الإسناد، فأما غرابة الإسناد فتعني الضعف؛ وهذا لأجل محمد ابن حُييّ، فهو مجهول، وأما غرابة المتن، فيكمن في سياق التفسير، في استدلال يعلى بأن البحر هو السرادق، وذكر قول الله تعالى: "**ناراً أحاط بهم سرادقها**"، إذ إن السرادقَ غيرُ ذلك، حيث قال السمين الحلبي: "السَّرادِقُ: قيل: ما أحاط بشيءٍ كالمَضْرِب والخِباء، وقيل للحائط المشتمل على شيء: سُرادِق"[2]، ولم يذكر فيها البحر، فاستدلاله على أن السرادق هو البحر غريب، وكذا إسناد الحديث غريب أيضاً، وفيه بيانٌ بأن البحار تتوقد وتصير جهنم، فهذا لا أُنكِره؛ لأنه وارد في القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ ۝٦ ﴾[3]، فقد فسره البعض بالإيقاد، حيث قال الطبري: : "أُوقِدَت، وقال آخرون: بل معنى ذلك: وإذا البحار ملئت، وقال: المسجور: المملوء"[4]، لكنَّ الإشكال في إسناد الحديث، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لجهالة محمد بن حُيَيّ، وحكم ابن كثير على الحديث بالغرابة؛ لغرابة الإسناد أي ضعفه، وحكم بغرابة المتن، أي التفسير الوارد فيه، وقد بينته، والله أعلم.

---

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج3/ 92)، رقم الحديث1023.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج7/ 478).

(3) [التكوير: 6].

(4) الطبري، تفسيره (ج21/ 568).

(81) قال ابن كثير: قَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَصُومُوا يَوْمًا، وَلَا يَفْطُرَنَّ أحدٌ حَتَّى آذَنَ لَهُ، فَصَامَ النَّاسُ، فَلَمَّا أَمْسَوْا جَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ: ظَلِلْتُ مُنْذُ الْيَوْمِ صَائِمًا، فَائْذَنْ لِي، فَأُفْطِرُ فَيَأْذَنُ لَهُ، وَيَجِيءُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ ذَلِكَ، فَيَأْذَنُ لَهُ، حَتَّى جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَتَاتَيْنِ مِنْ أَهْلِكَ ظَلَّتَا مُنْذُ الْيَوْمِ صَائِمَتَيْنِ، فَائْذَنْ لَهُمَا فَلْيفطرا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَعَادَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا صَامَتَا، وَكَيْفَ صَامَ مَنْ ظَلَّ يَأْكُلُ لُحُومَ النَّاسِ؟ اذْهَبْ، فَمُرْهُمَا إِنْ كَانَتَا صَائِمَتَيْنِ أَنْ يَسْتَقْيِئَا"، فَفَعَلَتَا، فَقَاءَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَقَةً علقَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ مَاتَتَا وَهُمَا فِيهِمَا لَأَكَلَتْهُمَا النَّارُ"** إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، وَمَتْنٌ غَرِيبٌ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود الطيالسيُ[2] بمثله، وابن أبي شيبة[3] مختصراً، وهنَّاد بن السَّرِيّ[4] مختصراً، وابن أبي الدنيا[5] بنحوه، وأبو نُعَيم[6] بمثله، والبيهقي[7] بمثله، ستتهم من طريق الربيع ابن صُبَيح، إلا أبا داود الطيالسي فعن الربيع، به، مرفوعاً.

وله شاهد من حديث عبيد مولى رسول الله ﷺ، أخرجه أحمد بمعناه[8]، قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه على المسند: "إسناده ضعيف"[9].

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- الرَّبِيع بن صُبَيح:

أكثر النقاد على تليينه أو تضعيفه اليسير[10]، وقد قال ابن حجر: "صدوق سيئ

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج7/ 357).

(2) أبو داود الطيالسي، مسنده (ج3/ 577)، رقم الحديث2221.

(3) ابن أبي شيبة، مصنفه (ج2/ 272)، رقم الحديث8890.

(4) هنَّاد بن السَّرِيّ، الزهد (ج2/ 573).

(5) ابن أبي الدنيا، الصمت (ص 121)، رقم الحديث170.

(6) أبو نُعَيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج6/ 309).

(7) البيهقي، شعب الإيمان (ج9/ 88)، رقم الحديث6296.

(8) أحمد، مسنده (ج39/ 59)، رقم الحديث 23653.

(9) أحمد، مسنده (39/ 60).

(10) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 464)، رقم الترجمة 2084، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج9/ 91-94)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 41)، رقم الترجمة 2741.

الحفظ"[1]

الخلاصة: صدوق سيئ الحفظ.

2- يزيد بن أَبَان الرَّقَاشي:

اتفق النقاد على تضعيفه[2]، وقد قال ابن حجر: "ضعيف"[3]

الخلاصة: ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف يزيدَ الرَّقاشيّ، وكذا الربيعِ بن صُبَيح، لكنه أخفُّ ضعفاً من يزيد، وقد ضعَّف الحديثَ الألبانيُّ، حيث قال: "وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبان، والربيع بن صبيح؛ صدوق سيئ الحفظ"[4]، لكنَّ المتن يتقوى بالشاهد، فيصبح حسناً لغيره.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة المتن، أي بمعنى الاستغراب؛ إذ إن الغيبة أحبطت أجر الصيام، وما ترتب عليها من وعيد، وما قاءت كل واحدة منهما من شوائب، فهذا أمر مستغرب، ونادر الحصول، لكنه جرى بين يدي النبي ﷺ -إن ثبت-، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لضعفٍ في رواة الإسناد، وحكم ابن كثير على المتن بالغرابة؛ لأن القصةَ الواردةَ مستغربةٌ وعجيبة، والله أعلم.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 206)، رقم الترجمة 1895.

(2) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج32/ 66-69)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج418/4)، رقم الترجمة 9669، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج11/ 309)، رقم الترجمة 597.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 599)، رقم الترجمة 7683.

(4) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج9/ 439).

المطلب الثاني

اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن مع حكم آخر كالشذوذ أو النكارة أو الضعف

(82) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ مردُويَه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيّ بْنِ دُحَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيُّ، عَنْ تَمَّامِ بْنِ نَجِيحٍ، حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ ذُهْلٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يُحَدِّثُ، قَالَ: **"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسْنَا حَوْلَهُ، وَكَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ فَقَامَ إِلَيْهَا وَأَرَادَ الرُّجُوعَ، تَرَكَ نَعْلَيْهِ فِي مَجْلِسِهِ أَوْ بَعْضَ مَا عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ قَامَ فَتَرَكَ نَعْلَيْهِ، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: فَأَخَذَ رَكْوَةً مِنْ مَاءٍ، فَاتَّبَعْتُهُ، فَمَضَى سَاعَةً ثُمَّ رَجَعَ وَلَمْ يَقْضِ حَاجَتَهُ، فَقَالَ: "إِنَّهُ أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: إِنَّهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١٠﴾ ﴾**[1] **فَأَرَدْتُ أَنْ أُبَشِّرَ أَصْحَابِي"، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَكَانَتْ قَدْ شَقَّتْ عَلَى النَّاسِ الْآيَةُ الَّتِي قبلها ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: 123] فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ غَفَرَ لَهُ؟ قَالَ "نعم"، ثم قلت الثانية، قال: "نعم"، قُلْتُ الثَّالِثَةَ، قَالَ "نَعَمْ"، وَإِنَّ زَنَى وَإِنْ سرق ثم استغفر الله، غفر الله له، على رغم أنف أبي الدرداء، قَالَ: فَرَأَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَضْرِبُ أَنْفَ نَفْسِهِ بِأُصْبُعِهِ"**، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا السِّيَاقِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ[2].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود[3] مختصراً، عن إبراهيم بن موسى، وأخرجه الطبراني[4] بنحوه، من طريق عمر بن فريد، وأورده ابن حجر[5] بنحوه، عن محمد بن إبراهيم، ثلاثتهم (إبراهيم وعمر ومحمد) عن مُبشِّر بن إسماعيل به، مرفوعاً، ولم أعثر عليه عند ابن مردويه.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- تمَّام بن نَجِيح:

قال ابن معين: "ثقة"[6]، وقال البخاري: "فيه نظر"[7]،

---

(1) [النساء: 110]

(2) ابن كثير، تفسيره (ج2/ 363).

(3) أبو داود، سننه (ج220/7)، ح4854.

(4) الطبراني، الدعاء (ج505/1) ح1786.

(5) ابن حجر، المطالب العالية (ج598/14) ح3579.

(6) ابن معين، تاريخه – رواية الدوري (ج4/ 429) ترجمة5130.

(7) البخاري، التاريخ الكبير (ج2/ 157) ترجمة2046.

وقال النسائي: "لا يعجبني"[1]، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث ذاهب"[2]، وقال أبو زرعة : "ضعيف"[3]، وقال أحمد: "ما أعرفه –يعني: ما أعرف حقيقة أمره–"[4]، وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه"[5]، وقال العقيلي: "يحدث بمناكير"[6]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[7].

الخلاصة: ضعيف.

2- كعب بن ذُهْل:

ذكره ابن حبان في الثقات[8]، وقال الذهبي: "لا يُعرف"[9]، وقال أيضاً: "مجهول"[10]، وقال ابن حجر: "فيه لين"[11].

الخلاصة: مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف تمّام، ولجهالة كعب بن ذُهْل، وقد ضعفه البوصيري[12]، والألباني[13].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

ذكر الغرابة الشديدة، ولعله أراد بها –والله أعلم– الجهالةَ من الراوي والتفردَ بالرواية، وذكر سبباً آخر وهو وجود الضعف، حيث قال: "هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه بهذا السياق، وفي إسناده ضعف"، وقد خصص الإسناد والمتن بالغرابة؛ لأنه يوجد متن مشابه له مع إسناد آخر، وهو صحيح، مثل ما أخرجه البخاري من حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ

---

(1) النسائي، الضعفاء والمتروكون ص27، ترجمة92.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 445)، ترجمة 1788.
(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 281).
(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 169).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب ص130.
(8) ابن حبان، الثقات (ج5/ 335) ترجمة 5103.
(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 412).
(10) الذهبي، الكاشف (ج2/ 147) ترجمة 4654.
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب ص461 ترجمة5639.
(12) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة (ج199/6).
(13) الألباني، السلسلة الضعيفة (ج587/12)، رقم الحديث 5767.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي -أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي- أَنَّهُ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ"، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: "وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"[1]، فهذا السياق الصحيح.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لتفرد الضعيف والمجهول بالرواية، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة؛ لهذا السبب، مع إرادة المتن أيضاً؛ إذ إن سياقه الصحيح ورد عند البخاري، لا كما جاء في الرواية المدروسة، والله أعلم.

(83) قال ابن كثير: قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن يحيى بن خالد بن حَيان الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ زِنْبِرِيقٍ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ حُيَيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا خَرَّ إِبْلِيسُ سَاجِدًا يُنَادِي وَيَجْهَرُ: إِلَهِي، مُرْنِي أَنْ أَسْجُدَ لِمَنْ شِئْتَ**"، **قَالَ: "فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ زَبَانِيَتُهُ فَيَقُولُونَ: يَا سَيِّدَهُمْ**[2]**، مَا هَذَا التَّضَرُّعُ؟ فَيَقُولُ: إِنَّمَا سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُنْظِرَنِي إِلَى الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ، وَهَذَا الْوَقْتُ الْمَعْلُومُ**"، **قَالَ "ثُمَّ تَخْرُجُ دَابَّةُ الْأَرْضِ مِنْ صَدْعٍ فِي الصَّفَا**"، **قَالَ: "فَأَوَّلُ خطوة تضعها بأنطاكيا**[3]**، فَتَأْتِي إِبْلِيسَ فَتَخْطمه**"[4]، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الزَّامِلَتَيْنِ[5] اللَّتَيْنِ أَصَابَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَ الْيَرْمُوكِ، فَأَمَّا رَفْعُهُ فَمُنْكَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[6].

---

(1) البخاري، صحيحه (ج2/ 71)، رقم الحديث1237.

(2) والمراد أنهم يقولون: يا سيدنا، فذُكِر بضمير الغَيْبة؛ بسبب قبح خروج اللفظ منهم بمثله، وهو كما في قصة وفاة أبي طالب: "آخر ما كلمهم به: هو على ملة عبد المطلب"، ولم يقل الناقل: أنا على ملة عبد المطلب، فهذا من أحسن الآداب والتصرفات، وهو أن من حكى قول غيره القبيح أتى به بضمير الغيبة؛ لقبح صورة لفظه الواقع. (ينظر: النووي، شرح مسلم (ج1/ 214)).

(3) أنطاكِيَة: قرية شامية قرب حلب، لكنها تحت السيادة التركية. (ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (ج1/ 267)).

(4) أي تلطمه.

(5) **الزاملة**: البعير الذي يحمل عليه المتاع، أي حمل بعيرين من الكِتَاب، وهذا من الأسباب التي جعلت بعض الرواة لا يروي عنه -ابن عمرو- تحوّطاً، فمن ثمّ جاءت مروياته أقل من مرويات أبي هريرة، مع أنه كان أكثر من أبي هريرة حديثاً؛ لأنه كان قارئاً كاتباً. (محمد أبو شُهبة، السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة (ج1/ 126)).

(6) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 337).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني[1] بنحوه، عن أحمد بن يحيى الرَّقِّيّ به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان، أبو العباس الرَّقِّيّ:

ذكره الذهبي، وسكت عنه[2]، ووثقه أبو نصر هبة الله بن معَاذ السجْزِي[3]، وقال أبو الطيّب المنصوري: "صدوق؛ لأنه مشهور مكثِر، ولم يُطعَن فيه"[4].

الخلاصة: صدوق.

2- إسحاق بن إبراهيم بن زِبريق الْحِمْصِيُّ

قال أبو حاتم: "شيخ، لا بأس به، ولكنهم يحسدونه، وسمع يحيى بن معين وقد أثنى عليه خيراً"[5]، وخرج له ابن حبان في صحيحه[6]، وذكره في ثقاته[7]، ونقل ابن عساكر عن النسائي أنه قال: "ليس بثقة عن عمرو بن الحارث"[8]، أي أنه ثقة إذا روى عن غيره، ونقل الذهبي عن أبي داود أنه قال: "ليس بشيء"[9]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم كثيراً، وأطلق محمد ابن عوف أنه يكذب"[10].

الخلاصة: صدوق يخطئ.

3- ابن لهيعة

ضعفه كثير من النقاد، وتوسط فيه بعضهم[11]،

---

(1) الطبراني، المعجم الكبير (ج13/ 46)، رقم الحديث111، والمعجم الأوسط (ج1/ 36)، رقم الحديث94.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج6/ 904).

(3) زين الدين العراقي، ذيل ميزان الاعتدال (ص 61).

(4) أبو الطيب المنصوري، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص 194).

(5) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 209).

(6) ابن حبان، صحيحه (ج5/ 111)، رقم الحديث1806.

(7) ابن حبان، الثقات (ج8/ 113)، رقم الترجمة 12489.

(8) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج8/ 109). ولم أعثر عليه عند النسائي في كتبه.

(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 181). ولم أعثر عليه عند أبي داود في كتبه.

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 99).

(11) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7/ 358)، رقم الترجمة 4071، والنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 64)، رقم الترجمة 346، والدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج2/ 160)، رقم الترجمة 319، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج15/ 498).

وقال ابن حجر: "صدوق"[1]، وقد اختلط بعد احتراق كتبه[2]، قال ابن الكيال: "كتبه احترقت سنة 169 والله أعلم، وتوفي –رحمه الله– سنة 174هـ"[3]، فتكون رواية من روى عنه قبل الاحتراق أصح ممن روى عنه بعد الاحتراق، فعثمان بن سعيد بن كثير توفي سنة 209هـ[4]، فأغلب الظن أنه روى عنه بعد الاحتراق، ولم يثبت ما يدفع هذا عنه، فتُرَدُّ روايته، والله أعلم.

وعنده علة التدليس، فقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[5]، فلا تُجبرُ هذه العلة.

الخلاصة: صدوق يخطئ، وقد اختلط ودلس، ولم تنجبر هذه العلل.

4- حيي بن عبد الله بن شريح:

ليَّنه أكثر النقاد[6]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[7].

الخلاصة: صدوق يخطئ.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لوجود ثلاثةِ رواةٍ برتبة صدوق يخطئ، ولم يتابَعوا، ولعلة الاختلاط والتدليس عند ابن لَهِيعة.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لعله قصد بالغرابة التفرد التام، إذ لا يوجد سند آخر لهذا الحديث، وحكم على الإسناد بالضعف؛ لما سبق من علل، حيث قال ابن كثير: "هذا حديث غريب جداً، وسنده ضعيف"، ففُهِم أن الغرابة بمعنى التفرد، لأن الواو للمغايرة، وشدد في غرابته، لتفرد الإسناد، وعدم متابعته في أي طبقة، وقد تفرد الطبراني بإخراجه، ثم قال: "ورفعه منكر"؛ لأن ظاهره أن يكون من الإسرائيليات، ولعلها من التي أخذها عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما من كتب أهل الكتاب

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 319)، رقم الترجمة 3563.

(2) ينظر، سبط ابن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص 190)، رقم الترجمة 58، ابن الكيال، الكواكب النيرات (ص481)، رقم الترجمة 25.

(3) ابن الكيال، الكواكب النيرات (ص 483).

(4) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 383).

(5) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 54)، رقم الترجمة 140.

(6) ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج7/ 489)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج3/ 72)، رقم الترجمة 140.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 185)، رقم الترجمة 1605.

التي غنمها يوم اليرموك –كما ذكر ابن كثير– والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف؛ لسوء حفظ بعض رواة الإسناد ولم يُتابَعوا، وللتدليس والاختلاط عند ابن لَهِيعة، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة لتفرد الإسناد، وشدد في غرابته لتوحد الإسناد، أو لعلة رفع الموقوف، والله أعلم.

(84) قال ابن كثير: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ ابْنُ مردُويَه فِي تَفْسِيرِهِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مَرْفُوعًا، فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا غَرِيبًا، مُنْكَرًا رَفْعُهُ، وفيه "**أن الشمس والقمر يطلعان يومئذ من المغرب مقرونين، وإذا انتصفا السَّمَاءَ رَجَعَا، ثُمَّ عَادَا إِلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ**"، وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، بَلْ مُنْكَرٌ، بل موضوع إِنِ ادَّعَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، فَأَمَّا وَقْفُهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ وَهُوَ الْأَشْبَهُ فَغَيْرُ مَدْفُوعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

أولاً: تخريج الحديث

لم أعثر له على تخريج، غير ما نقله ابن كثير عن ابن مردويه.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عبد المُنعم بن إدريس:

قال الإمام البخاري عنه: "ذاهب الحديث"[2]، وقال ابن عدي: "صاحب أخبار بني إسرائيل، كوهب بن منبه وغيره، لا يعرف بالأحاديث المسندة"[3]، وقال النسائي: "ليس بثقة"[4]، وقال ابن حبان: "يضع الحَدِيث على أَبِيه وعَلى غَيره من الثِّقَات، لَا يحل الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنهُ"[5]، ونقل الخطيب البغدادي عن أحمد بن حنبل أنه قال: "يكذب على وهب ابن منبه"[6]، وقال الذهبي: "مشهور قصاص، ليس يعتمد عليه، تركه غير واحد"[7].

الخلاصة: متروك.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 338).

(2) البخاري، التاريخ الكبير (ج6/ 138)، رقم الترجمة 1951.

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج7/ 35).

(4) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 70)، رقم الترجمة 387.

(5) ابن حبان، المجروحين (ج2/ 157)، رقم الترجمة 776.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج11/ 134).

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 668)، رقم الترجمة 5270.

2- إدريس أبو عبد المنعم:

نقل ابن عدي عن ابن معين أنه قال: "يكتب من حديثه الرقاق"[1]، وقال ابن عدي: "ليس له كبير رواية، وأحاديثه معدودة، وأرجو أنه من الضعفاء الذين يكتب حديثهم"[2]، وقال ابن حبان: "يتقى حديثه من رواية ابنه عبد المنعم عنه"[3]، وقال الدارقطني: "متروك"[4]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[5].

الخلاصة: ضعيف.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راوٍ متروك، وهو عبد المنعم بن إدريس، بالإضافة إلى أن والده ضعيف أيضاً.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لغرابة المتن والسند: فغرابة المتن تكمن في التفرد التام؛ فلا يوجد لهذا الحديث إلا هذا الوجه، وللضعف الشديد، بل النكارة في إسناده؛ لوجود راوٍ متروك، وبيَّن أن رفعه منكر، بل الأقرب للصواب الوقف، فالرواية مقطوعة على ابن وهب، أو موقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما -كما ذكر ابن كثير-؛ فلعلها من الإسرائيليات؛ لأنهما يأخذان عن أهل الكتاب، خاصة ابن وهب[6]، بالإضافة إلى أني لم أعثر للحديث على أية متابعة أو أي تخريج، وأما غرابة المتن فقد تكون في ذكر القمر وطلوعه من المغرب؛ لأن ابن كثير ساق قبل هذا الحديث رواياتٍ عديدة، صحَّح بعضها، وأعلَّ بعضها، لكنها تشترك في طلوع الشمس من مغربها دون ذكر القمر، والله أعلم.

خامساً: الخلاصة

إسناد الحديث ضعيف جداً، بل منكر؛ لترك أحد الرواة، ولذا وَصف ابنُ كثير الحديثَ بالغرابة الشديدة، وأضاف إليه علة رفع الموقوف، فرجح أنها موقوفة، ولغرابة المتن أيضاً؛ لمخالفته للروايات الصحيحة، والله أعلم.

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 34).

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) ابن حبان، الثقات (ج6/ 77)، رقم الترجمة 6802.

(4) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج2/ 163)، 356.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 97)، رقم الترجمة 294.

(6) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج7/ 35).

(85) قال ابن كثير:-نقلاً عن ابن مردويه- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَامِدٍ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُفَضَّل بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَشْعَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ بَعَثَ مَعَهُ أَبُو طَالِبٍ مَنْ يَكْلَؤُهُ[1]، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾[2] فَذَهَبَ لِيَبْعَثَ مَعَهُ، فَقَالَ: "يَا عَمُّ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ عَصَمَنِي، لَا حَاجَةَ لِي إِلَى مَنْ تَبْعَثُ**"، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَدَنِيَّةٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ[3].

أولاً: تخريج الحديث

لم أعثر عليه، وقد عزاه السيوطي أيضاً إلى ابن مردويه[4].

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الطبراني[5]، قال الألباني: "ضعيف جداً"[6].

ويعارض الحديثين المُخَرَّجَيْن ما أخرجه الترمذيُّ[7]، والحاكمُ[8]، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كان النبي ﷺ يُحْرَس حتى نزلت هذه الآية"، قال الترمذي: "حديث غريب"، وقال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وقال الذهبي في التلخيص: "صحيح"، وكذا أخرجه اللالكائي[9]، وأبو نعيم[10]، والبيهقي[11]، وصححه الألباني[12].

---

(1) يكلؤه: أي يحريه ويحفظه. (ينظر: ابن منظور، لسان العرب (1/ 146)).

(2) [المائدة: 67].

(3) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 138و 139).

(4) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج3/ 118).

(5) الطبراني، المعجم الكبير (ج256/11)، رقم الحديث 11663.

(6) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ج13/ 988)، رقم الحديث6440.

(7) الترمذي، سننه (ج251/5)، رقم الحديث 3046.

(8) الحاكم، المستدرك (ج342/2)، رقم الحديث 3221.

(9) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج840/4)، رقم الحديث 1417.

(10) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء (ج206/6).

(11) البيهقي، السنن الكبرى (ج14/9)، رقم الحديث 17730.

(12) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج644/5)، رقم الحديث2489.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

علي بن أبي حامد المديني[1] وأحمد بن محمد بن سعيد[2] ومحمد بن مُفَضَّل الأشعري[3]، ومفضَّل ابن إبراهيم الأشعري[4]، ومحمد بن معاوية بن عمار[5]: كلهم مجاهيل، والله أعلم.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لجهالة خمسة رواة في الإسناد.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد الشديد؛ لوجود مجاهيل، ولانفراد الإسناد كذلك، وأضاف إليه وصف النكارة، وعنى نكارة المتن؛ لعدم توافق نزول الآية مع وقت نزولها، فسورة المائدة مدنية كلُّها، بما فيها آية: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾[6]، وأبو طالب في مكة، فيتعارضان، حيث قال ابن كثير: "وفيه نكارة؛ فإن هذه الآية مدنية، وهذا الحديث يقتضي أنها مكية"، ولم يَذكر أيُّ حديث صحيح هذه الروايةَ، وقد ساق ابن كثير رواية ابن عباس بعد رواية جابر، ثم قال: "وهذا أيضاً غريب"، والصحيح أن هذه الآية مدنية؛ ليؤكد بذلك صحة ما رواه وما ساقه من الروايات المعارِضة قبل رواية جابر وابن عباس رضي الله عنهما.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ لوجود خمسة مجاهيل، وحكم علية ابن كثير بالغرابة؛ لجهالة أكثر رواته، ولانفراد الإسناد، وأضاف إليه نكارة المتن؛ للتعارض الحاصل، والله أعلم.

(86) قال ابن كثير: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ أَخِيهِ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ يَعْنِي جَدَّهُ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، وَبَيْنِي وَبَيْنَهَا حِجَابٌ، فَقُلْتُ: **حَدَّثَكِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَيْهِ سَاعَةٌ لَا يملك فيها لأحد شَفَاعَةً؟ قَالَتْ: نَعَمْ، لَقَدْ**

---

(1) لم أعثر له على أية ترجمة.

(2) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (1/ 138)، رقم الترجمة 549.

(3) لم أعثر له على أية ترجمة.

(4) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (15/ 583)، رقم الحديث419.

(5) لم أعثر له على أية ترجمة.

(6) [المائدة: 67].

سَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا وَأَنَا وَهُوَ فِي شِعَارٍ وَاحِدٍ، قَالَ: "نَعَمْ حين يوضع الصراط لا أَمَلِكُ لِأَحَدٍ فِيهَا شَفَاعَةً حَتَّى أَعْلَمَ أَيْنَ يُسْلَكُ بِي، وَيَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ حَتَّى أَنْظُرَ مَاذَا يُفْعَلُ بِي- أَوْ قَالَ يُوحَى-، وَعِنْدَ الْجِسْرِ حِينَ يَسْتَحِدُّ وَيَسْتَحِرُّ"، فَقَالَتْ: وَمَا يَسْتَحِدُّ وَمَا يَسْتَحِرُّ؟ قَالَ: يَسْتَحِدُّ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ شَفْرَةِ السَّيْفِ، وَيَسْتَحِرُّ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْجَمْرَةِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيُجِيزُهُ لَا يَضُرُّهُ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَيَتَعَلَّقُ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَوْسَطَهُ خر من قدميه فيهوي بيديه إلى قدميه- قالت: فهل رأيت من يسعى حافيًا فتأخذه شوكة حتى تكاد تنفذ قدميه، فإنه كذلك يهوي بيده ورأسه إِلَى قَدَمَيْهِ فَتَضْرِبُهُ الزَّبَانِيَةُ بِخُطَّافٍ فِي نَاصِيَتِهِ وَقَدَمِهِ، فَتَقْذِفُهُ فِي جَهَنَّمَ فَيَهْوِي فِيهَا مِقْدَارَ خَمْسِينَ عَامًا- قُلْتُ: مَا ثِقَلُ الرَّجُلِ؟ قَالَتْ: ثِقَلُ عَشْرِ خَلِفَاتٍ سِمَانٍ، فَيَوْمَئِذٍ يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ". هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَفِيهِ أَلْفَاظٌ مُنْكَرٌ رَفْعُهَا، وَفِي الْإِسْنَادِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ، وَمِثْلُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، والله أعلم[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[2] مختصراً، من طريق عبد الرحمن، وأخرجه عبد الرزاق[3]، وابن الأعرابي[4]، كلاهما مطولاً، من طريق يحيى بن أبي كثير، كلاهما (عبد الرحمن ويحيى) عن رجل من كِندة به، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عبد الرحمن: راوٍ مهملٌ، مجهول.

2- رجل من كِنْدة: راوٍ مبهمٌ، مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راويَيْن مجهولَين، فيُعدُ معضلاً؛ لأنه كالمنقطع في طبقتين متتاليتين.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد الشديد، ومدار إسناده على راوٍ مجهول وقد تفرد به، وأضاف إليه نكارة رفع الحديث، أو استبعاد أن يكون حديثاً مرفوعاً، حيث قال ابن كثير: "هذا حديث غريب جداً، وفيه ألفاظ منكرٌ رفعُها، وفي الإسناد من لم يُسمَّ، ومثلُه لا يُحتَج به، والله أعلم"، فاجتمعت فيه

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج7/ 461).

(2) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج3/ 728)، رقم الحديث3948.

(3) عبد الرزاق الصنعاني، مصنفه (ج1/ 293)، رقم الحديث1131.

(4) ابن الأعرابي، معجمه (ج2/ 714)، 1451.

علل عدة، فكان ضعيفاً جداً، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ لوجود راويين مجهولين، ومداره على مجهول، وقد انفرد به، وحكم عليه ابن كثير بالغرابة، لهذه الأسباب، والله أعلم.

(87) قال ابن كثير: وَرَوَى هَاهُنَا –أي ابن أبي حاتم– حَدِيثًا غَرِيبًا عَجِيبًا فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ قَالَا، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا دُلْهَمُ بْنُ دَهْثَمٍ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَائِذُ بْنُ رَبِيعَةَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَتْنِي قُرَّةُ بْنُ دُعْمُوصٍ النُّمَيْرِيُّ: **أَنَّهُمْ وَفَدُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا! قَالَ: "لا تمنعوا الْمَاعُون"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْمَاعُونُ؟ قَالَ: "فِي الْحَجَرِ، وَفِي الْحَدِيدَةِ، وَفِي الْمَاءِ"، قالوا: فأي الحديدة؟ قال: "قدروكم النُّحَاسُ، وَحَدِيدُ الْفَأْسِ الَّذِي تَمْتَهِنُونَ بِهِ"، قَالُوا: وما الحجر؟ قال: "قدروكم الْحِجَارَةُ"**، غَرِيبٌ جِدًّا وَرَفْعُهُ مُنْكَرٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم[2] بمثله، والواحدي[3] بنحوه وفيه قصة، كلاهما من طريق دُلْهَم ابْن دَهْثَمٍ الْعِجْلِيّ به، مرفوعاً.

وعزاه السيوطي[4] إلى ابن مردُويَه، من حديث قرة بن دُعْموص، مرفوعاً.

وله شاهد من حديث الحارث بن شُرَيح رضي الله عنه، أخرجه البيهقي[5].

وله شاهد آخر مختصر، من حديث أم عطية رضي الله عنها، أخرجه الطبراني[6]، وإسنادهما ضعيف[7].

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج8/ 471).

(2) ابن أبي حاتم، تفسيره (ج10/ 3469)، رقم الحديث19503.

(3) الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (ج4/ 558و559)، رقم الحديث1439.

(4) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج8/ 644).

(5) البيهقي، شعب الإيمان (ج112/10)، ج7248.

(6) الطبراني، المعجم الكبير (ج66/28)، رقم الحديث162.

(7) ينظر: السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج8/ 644)، وخالد الباتلي، التفسير النبوي (879/2).

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- دُلْهَمُ بْنُ دَهْثَمٍ الْعِجْلِيُّ:

ذكره ابن أبي حاتَم ولم يذكر في حكمه شيء[1]، وذكره ابن حِبان في الثقات[2]، وضعفه الذهبي[3]، وقال في موطن آخر: "تكلم فيه، ولم يُترَك"[4]، ونقل عن الأَزْدي أنه قال: "يتكلمون فيه"[5].

الخلاصة: ضعيف.

2- عَائِذُ بْنُ رَبِيعَةَ النُّمَيْرِيُّ:

ذكره ابن حبان في الثقات[6].

الخلاصة: مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف؛ لضعف راوٍ، ولجهالة آخر.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لاجتماع عدة أسباب، وهي ضعف أحد الرواة، ووجود راوٍ مجهول، وانفراد الإسناد، واستنكار الرفع، فلعله غرابة المتن الذي عناه، حيث قال: "غريب جداً، ورفعه منكر، وفي إسناده من لا يعرف، والله أعلم"، بل ذكر أول الحديث أنه غريب وعجيب في إسناده ومتنه؛ والذي حمله على ذلك -والله أعلم- أنه ساق قبل هذه الرواية رواياتٍ عدة، وآثاراً موقوفة، تخالف ما جاء في هذه الرواية.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف، وشدد ابن كثير في غرابته؛ لاجتماع عدة أسباب في الضعف، ومن أبرزها الجهالة والانفراد، والله أعلم.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 436)، رقم الترجمة 1986.

(2) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج6/ 292)، رقم الترجمة 7779.

(3) ينظر: الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 130)، رقم الترجمة 1356.

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج2/ 28).

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) ينظر: ابن حبان، الثقات (ج7/ 297)، رقم الترجمة 10154.

المطلب الثالث

اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن بالحكم على الراوي

(88) قال ابن كثير: وَقَدْ رُوِّينَا حَدِيثَ الصُّورِ بِطُولِهِ، مِنْ طَرِيقِ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيِّ، فِي كِتَابِهِ "الطِّوَالَاتُ"، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمِصْرِيُّ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ "**إِنَّ اللَّهَ لَمَّا فَرَغَ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، خَلَقَ الصُّورَ، فَأَعْطَاهُ إِسْرَافِيلَ، فَهُوَ وَاضِعُهُ عَلَى فِيهِ، شَاخِصًا بَصَرَهُ إِلَى الْعَرْشِ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الصُّورُ؟ قَالَ: "الْقَرْنُ" قُلْتُ: كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: "عَظِيمٌ وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، إِنَّ عَظْمَ دَارَةٍ فِيهِ كَعَرْضِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يُنْفَخُ فِيهِ ثَلَاثُ نَفَخَاتٍ: النَّفْخَةُ الْأُولَى: نَفْخَةُ الْفَزَعِ، وَالثَّانِيَةُ: نَفْخَةُ الصَّعْقِ، وَالثَّالِثَةُ: نفخة القيام لرب العالمين،..... حَتَّى يَكُونُوا أَمْثَالَ الذَّرِّ، مَكْتُوبٌ فِي رِقَابِهِمْ الْجُهَنَّمِيُّونَ، عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، يعرفهم أهل الجنة بذلك الكتاب وما عَمِلُوا خَيْرًا لِلَّهِ قَطُّ، فَيَمْكُثُونَ فِي الْجَنَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَذَلِكَ الْكِتَابُ فِي رِقَابِهِمْ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا امْحُ عَنَّا هَذَا الْكِتَابَ، فيمحوه الله عز وجل عنهم**"، ثم ذكره بطوله، ثم قال: هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ غَرِيبٌ جِدًّا، وَلِبَعْضِهِ شَوَاهِدُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ نَكَارَةٌ، تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ، قَاصُّ أهل المدينة، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَثَّقَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَهُ، وَنَصَّ عَلَى نَكَارَةِ حَدِيثِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ فِيهِ: "هُوَ مَتْرُوكٌ"، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا فِيهَا نَظَرٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَكْتُبُ حَدِيثُهُ فِي جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ"، قُلْتُ: وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ قَدْ أَفْرَدْتُهَا فِي جُزْءٍ عَلَى حِدَةٍ، وَأَمَّا سِيَاقُهُ فَغَرِيبٌ جِدًّا، وَيُقَالُ: إِنَّهُ جَمَعَهُ مِنْ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَجَعَلَهُ سِيَاقًا وَاحِدًا فَأُنْكِرَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا الْحَافِظَ أَبَا الْحَجَّاجِ الْمِزِّيَّ يَقُولُ: إِنَّهُ رَأَى لِلْوَلِيدِ بن مسلم مصنفا قد جمعه، كالشواهد لبعض مفردات هذا الحديث، فالله أعلم[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه إسحاق بن راهَوَيْه[2] بنحوه، والمَرْوَزِيُّ[3] بنحوه، وأبو الشيخ الأصبهاني[4] بنحوه،

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج3/ 252).

(2) إسحاق بن راهويه، مسنده (ج1/ 84)، رقم الحديث10.

(3) المروزي، تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (ج1/ 283)، رقم الحديث273.

(4) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (ج3/ 821)، رقم الحديث386.

وابن المُقرئ[1] مختصراً، والبيهقي[2] بنحوه، خمستهم من طريق إسماعيل بن رافع بنحو الإسناد، مرفوعاً. وقد اختلف فيه فيما بين محمد بن يزيد وبين أبي هريرة رضي الله عنه، على النحو التالي:

1- عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن كعب، عن أبي هريرة... كما عند أبي الشيخ الأصبهاني.

2- عن محمد بن يزيد، عن محمد بن كعب القرظي، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه... كما عند المروزي.

3- عن محمد بن يزيد، عن رجل من الأنصار عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة رضي الله عنه ... كما عند ابن المقرئ والبيهقي.

4- عن محمد بن يزيد، عن رجل من الأنصار، عن محمد بن كعب القرظي، عن رجل من الأنصار... كما عند إسحاق.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- إسماعيل بن رافع:

اتفق النقاد على تضعيفه، وتشدد بعضهم فتركه[3]، وقد قال ابن عدي: "أحاديثُه كلُّها مما فيه نظر، إلاَّ أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء"[4]، وقال الذهبي: "ضعيف واه"[5]، وقال ابن حبان: "يقلب الأخبار، حتى صار الغالب على حديثه المناكير، التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمِّد لها"[6]، وقال ابن حجر: "ضعيف الحفظ"[7].

الخلاصة: ضعيف.

---

(1) ابن المقرئ، معجمه (ص 333)، رقم الحديث1090.

(2) البيهقي، البعث والنشور (ص 336)، رقم الحديث609.

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 169)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج88/3)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 227)، رقم الترجمة 872.

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج1/ 454).

(5) الذهبي، الكاشف (ج1/ 245).

(6) ابن حبان، المجروحين (ج1/ 124)، رقم الترجمة 42.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 107)، رقم الترجمة 442.

2- محمد بن يزيد بن أبي زياد:

قال أبو حاتم: "مجهول"[1]، وقال الذهبي: "مجهول"[2]، وقال في موطن: "ليس بحجة"[3]، وقال ابن حجر: "مجهول الحال"[4].

الخلاصة: مجهول.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لاجتماع عدة أسباب، منها: ضعف إسماعيل بن رافع، وجهالة محمد ابن يزيد، واضطراب أسانيد الحديث، وجاء في بعضها رجلٌ مبهم، وقد قال الإمام البخاري: "مرسل، ولم يصح"[5]، فلعل الإمامَ البخاري قصد بالإرسال الانقطاعَ؛ بسبب الجهالة، والله أعلم.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

قال الإمام ابن كثير عن الحديث: "وهو غريب جداً.... وأما سياقه فغريب جداً"، فقصد بالأول الإسنادَ؛ وذلك لتفرد إسماعيل بن رافع -كما أشار ابن كثير-، ولضعف الإسناد من وجوه عدة، ولاختلاف الإسناد واضطرابه، وأما الغرابة الثانية فأراد المتنَ؛ وذلك لأن المتن مأخوذ من عدة أحاديث، وبعضها صحيح، وقد انتقاها أحد الرواة، ولعله إسماعيل بن رافع، والله أعلم، وقد بين ابنُ كثير سببَ غرابة المتن، فقال: "ويقال: إنه جمعه من أحاديثَ كثيرةٍ، وجعله سياقاً واحداً فأُنكِر عليه بسبب ذلك"، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناده ضعيف جداً؛ لضعف راوٍ، وجهالة آخر، ولاضطراب الإسناد، وأما متنه فله أصل في أحاديثَ متفرقة، والله أعلم.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 126)، 567.

(2) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 380).

(3) الذهبي، الكاشف (ج2/ 231)، رقم الترجمة 5221.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 513)، رقم الترجمة 6398.

(5) البخاري، التاريخ الكبير (ج1/ 260).

(89) قال ابن كثير: وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْهَرَوِيُّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ: قُلْتُ ابْنُ الْفَضْلِ الْأَنْصَارِيُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: **كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَأَقْبَلْنَا رَاجِعِينَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، فَنَحْنُ مُتَفَرِّقُونَ بَيْنَ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ منتشرين، قال: وكنت في أول العسكر إذ عَارَضَنَا رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَمَضَى أَصْحَابِي وَوَقَفْتُ مَعَهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْبَلَ فِي وَسَطِ الْعَسْكَرِ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، مُقَنَّعٌ بِثَوْبِهِ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الشَّمْسِ، فَقُلْتُ: أَيُّهَا السَّائِلُ، هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قد أَتَاكَ، فَقَالَ: أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقُلْتُ: صَاحِبُ الْبَكْرِ الْأَحْمَرِ، فَدَنَا مِنْهُ فَأَخَذَ بِخِطَامِ رَاحِلَتِهِ، فَكَفَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَنْتَ مُحَمَّدٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ خِصَالٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "سل عما شئت"، قال: يَا مُحَمَّدُ أَيَنَامُ النَّبِيُّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ"، قَالَ: صَدَقْتَ ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ مِنْ أَيْنَ يُشْبِهُ الْوَلَدُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضُ غَلِيظٌ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ رَقِيقٌ، فَأَيُّ الْمَاءَيْنِ غَلَبَ عَلَى الْآخَرِ نَزَعَ الْوَلَدُ" فَقَالَ: صَدَقْتَ، فَقَالَ: مَا لِلرَّجُلِ مِنَ الْوَلَدِ، وَمَا لِلْمَرْأَةِ مِنْهُ؟ فَقَالَ: "لِلرَّجُلِ الْعِظَامُ وَالْعُرُوقُ وَالْعَصَبُ، وَلِلْمَرْأَةِ اللَّحْمُ وَالدَّمُ وَالشَّعْرُ" قَالَ: صَدَقْتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَا تَحْتَ هَذِهِ؟ – يَعْنِي الْأَرْضَ–؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَلْقٌ" فَقَالَ: فَمَا تَحْتَهُمْ؟ قَالَ "أَرْضٌ"، قَالَ: فَمَا تَحْتَ الْأَرْضِ؟ قَالَ: "الْمَاءُ"، قَالَ: فَمَا تَحْتَ الْمَاءِ؟ قَالَ: "ظُلْمَةٌ"، قَالَ: فَمَا تَحْتَ الظُّلْمَةِ؟ قَالَ: "الْهَوَاءُ"، قَالَ: فَمَا تَحْتَ الْهَوَاءِ؟ قَالَ: "الثَّرَى"، قَالَ: فَمَا تَحْتَ الثَّرَى؟ فَفَاضَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبُكَاءِ، وَقَالَ: "انقطع علم الخلق عند علم الخالق، أيها السائل ما المسؤول عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ؟"، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقْتَ، أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّهَا النَّاسُ هَلْ تَدْرُونَ مَنْ هَذَا؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "هَذَا جبريل عليه السلام"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، وَسِيَاقٌ عَجِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا، وَقَدْ قَالَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ يُسَاوِي شَيْئًا"، وَضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "لَا يُعْرَفُ"، قُلْتُ: وَقَدْ خَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي شَيْءٍ وَحَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَعَمَّدَ ذلك أو أدخل عليه فيه، والله أَعْلَمُ[1].

أولاً: تخريج الحديث

لم أعثر له على تخريج، ولم أجده في مسند أبي يعلى، فلعله من جزء مفقود منه، والله أعلم.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج5/ 242و243).

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- العباس بن الفضل الأنصاري:

اتفق العلماء على ضعفه الشديد[1]، وقد قال الذهبي: "واه"[2]، وقال ابن حجر: "متروك"[3].

الخلاصة: ضعيف جداً.

2- القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري:

نقل ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال: "ليس بشيء"[4]، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، مضطرب الحديث"[5]، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"[6].

الخلاصة: ضعيف جداً.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده ضعيف جداً؛ لوجود راويين شديدَي الضعف.

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لضعف الإسناد الشديد، وانفراد القاسم بن محمد به، وقد شدد ابن كثير في غرابته، حيث قال: "هذا حديث غريب جداً، وسياق عجيب"، وأتبعه بالحكم على المتن؛ لأنه ليس للمتن مثيلٌ في كتب الحديث، ففيه حكايات عجيبة، لكن وردت بعضُ ألفاظه في أحاديثَ صحيحةٍ مثل: "تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ"[7]، فيظهر أنه انتقى هذا الحديث من عدة أحاديث، حيث قال ابن كثير: "وقد خَلَط في هذا الحديث، ودَخَل عليه شيءٌ في شيء وحديثٌ في حديث، وقد يُحتَمل أنه تعمد ذلك أو أدخل عليه فيه، والله أعلم"، وقد علل ابن كثير تغريبه للحديث بالحكم على الراوي الضعيف في الإسناد.

---

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 212)، رقم الترجمة 1166، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج6/3)، رقم الترجمة 1183، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج14/ 239-242)، رقم الترجمة 3135.

(2) الذهبي، الكاشف (ج1/ 536)، رقم الترجمة 2608.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 293).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 113).

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) مسلم، صحيحه (ج1/ 528)، رقم الحديث763.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسناد الحديث ضعيف جداً؛ لضعف راويين ضعفاً شديداً، ولانفراد الإسناد، وحكم ابن كثير بغرابة الإسناد وغرابة المتن؛ لما ذكرت من أسباب، والله أعلم.

المطلب الرابع

اقتران الحكم بغرابة الإسناد والمتن بتصحيح إسناده وتوثيق رجاله

(90) قال ابن كثير: وقد روى الحافظ ابن مردُويَه مِنْ طَرِيقَيْنِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**إِنَّ عِيسَى بن مريم عليه السلام أسلمته أمه إلى الكُتّاب ليعلمه، فقال له المعلم: اكتب فقال: ما أكتب؟ قال: بسم الله، قال له عيسى: وما بسم اللَّهِ؟ قَالَ الْمُعَلِّمُ: مَا أَدْرِي، قَالَ لَهُ عِيسَى: الْبَاءُ بَهَاءُ اللَّهِ، وَالسِّينُ سَنَاؤُهُ، وَالْمِيمُ مَمْلَكَتُهُ، وَاللَّهُ إِلَهُ الْآلِهَةِ، وَالرَّحْمَنُ رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالرَّحِيمُ رَحِيمُ الْآخِرَةِ**"، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلَاءِ الْمُلَقَّبِ زِبْرِيقٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمِسْعَرٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ، وَهَذَا غَرِيبٌ جَدًّا، وَقَدْ يَكُونُ صَحِيحًا إِلَى مَنْ دُونَ رَسُولِ الله ﷺ، وقد يكون مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، لَا مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري[2] بنحوه، وأبو نُعَيم[3] مطولاً، كلاهما من طريق إسماعيل بن يحيى به، مرفوعاً، وزاد الطبري[4] إسناداً آخر، من طريق إسماعيل بن يحيى إلى ابن مسعود ﷺ، مرفوعاً.

ثانياً: دراسة رجال الإسناد

- **إسماعيل بن يحيى التَّيمِيّ:**

متفق على تركه[5]، وقد قال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، وما لا أصل عن الأثبات، لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال"[6].

الخلاصة: متروك، بل كذاب.

---

(1) ابن كثير، تفسيره (ج1/ 33).

(2) الطبري، تفسيره (ج1/ 119).

(3) أبو نُعَيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج7/ 251).

(4) الطبري، تفسيره (ج1/ 119).

(5) ينظر: ابن حبان، المجروحين (ج1/ 126)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج1/ 491)، رقم129، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 253)، رقم965.

(6) ابن حبان، المجروحين (ج1/ 126).

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

إسناده باطل، مكذوب، فالحديث باطل، موضوع، وعلَّته إسماعيل بن يحيى التيمي، قال ابن عدي: "وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، لا يرويه غير إسماعيل"[1]، وقال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع محال"[2].

رابعاً: سبب حكم ابن كثير عليه بالغرابة

لبطلان متنه وإسناده، حيث قال ابن كثير: "وهذا غريب جداً"، فشمل الاثنين، ثم أضاف احتمالَ صحةِ الإسناد فيما بعد النبي ﷺ، وكأنه يقول: لا يصحُّ مرفوعاً، بل موقوفاً، وإذا كان موقوفاً، فيكون من الإسرائيليات، حيث قال ابن كثير: "وقد يكون صحيحاً إلى من دون رسول الله ﷺ، وقد يكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات، والله أعلم"، لكن إسماعيلَ بنَ يحيى راوٍ كذابٌ، فلا يؤخذ منه بحال، فيبدو أن ابن كثير وضع هذه الاحتمالات لورعه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة الدراسة

إسنادُ الحديثِ ومتنُه باطلان موضوعان، وعلةُ وضع الحديث إسماعيل بن يحيى، وحكم ابن كثير على الحديث بالغرابة الشديدة، وعنى البطلان، والله أعلم.

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج1/ 491).

(2) ابن الجوزي، الموضوعات (ج1/ 204).

جدول2:1 لملخص دراسة الأحاديث

	طرف الحديث	رقم الحديث	حكم ابن كثير	حكم الباحث	سبب الغرابة	رقم الصفحة
1	"اختصم رجلان إلى رسول الله"	30	أثر غريب مرسل مع علة	ضعيف	الإرسال (مرسل)	99
2	"إذا أذنبت فاستغفر ربك"	6	غريب من هذا الوجه	ضعيف جداً	لتفرد المنكر بالحديث	54
3	"إذا طلعت الشمس من مغربها"	83	حديث غريب جداً وسنده ضيف	ضعيف	للاختلاط والتدليس عند راو ولتوحد الإسناد	197
4	"إذا كان يوم القيامة"	56	حديث غريب عزيز	حسن	لانفراد الإسناد	147
5	"أرأيت قول الله عز وجل"	42	غريب جداً مع تعليل	ضعيف جداً	انفراد الإسناد التام	121
6	"أربعة آلاف فما دونها نفقة"	66	وهذا غريب	صحيح	لغرابة متنه ففيه إشكال	163
7	"أعطيت السبع الطوال"	44	حديث غريب مع تعليل	حسن لغيره	تليين أحد الرواة مع انفراد الإسناد	125
8	"أكثروا الصلاة علي يوم الجمعة"	41	حديث غريب من هذا الوجه مع تعليل	ضعيف	لتفرد المجهول	119
9	"الإنس عالم والجن عالم"	64	وهذا كلام غريب	حسن	لغرابة متنه	161

10	"البحر هو جهنم"	80	تفسير غريب، وحديث غريب جداً	ضعيف	لضعف راو، ولغرابة المتن	191
11	"الحيات مسخ الجن"	75	حديث غريب جداً	حسن	لعلة المخالفة في الإسناد، أو الإشكال في المتن	180
12	"الطوفان الموت"	9	حديث غريب	ضعيف	للضعف والاختلاط مع الانفراد	59
13	"الكمأة من المن"	45	غريب من هذا الوجه مع تعليل	صحيح لغيره	تليين أحد الرواة	128
14	"المولود حتى يبلغ الحنث"	68	حديث غريب جداً، وفيه نكارة شديدة	حسن لغيره	لجهالة راو، ولترك آخر والمتن لا يشبه كلام النبوة	166
15	"إن أبا سفيان في موضع كذا وكذا"	78	حديث غريب جداً، وفي سنده وسياقه نظر	ضعيف جداً	لترك راو، ولنكارة المتن بالمخالفة	186
16	"إن أخاً لكم قد مات"	59	وهذا غريب	حسن بالشواهد	لعلة الإرسال أو استغرابه من المتن	153
17	"إن آدم عليه السلام لما أهبطه الله"	52	حديث غريب من ها الوجه	ضعيف جداً	لعلة الشذوذ، ففيه رفع الموقوف	139
18	"أن الشمس والقمر يطلعان"	84	حديث غريب جداً، بل منكر مع تعليل	ضعيف جداً	لترك أحد الرواة، ولعلة رفع الموقوف	200
19	"إن الشيطان واضع خطمه"	15	غريب	ضعيف جداً	لنكارة راو، وانفراد الإرسال	68

20	"إن العبد ليلتمس مرضاة الله"	25	غريب مع تعقيب	ضعيف	لتفرد المجهول بالرواية	88
21	"إن الله قرأ طه وياسين"	38	حديث غريب وفيه نكارة مع تعليل	ضعيف جداً	لتفرد المتروك بالحديث	114
22	"إن الله لما فرغ من خلق السماوات والأرض"	88	غريب جداً	ضعيف جداً	لضعف راو وجهالة آخر ولاضطراب الإسناد	207
23	"إن الله ليصلح بصلاح الرجل المسلم ولده"	28	غريب ضعيف	ضعيف جداً ومنكر	لوجود علة رفع الموقوف مع شدة ضعف وتفرد	96
24	"إن الله يضاعف الحسنة"	43	هذا حديث غريب	ضعيف	ضعف الإسناد مع التفرد المطلق	123
25	"إن المختلعات المنتزعات هن المنافقات"	27	غريب من هذا الوجه ضعيف	حسن بالشواهد	جهالة بعض رواته	94
26	"أن رسول الله أمر الناس أن يصوموا"	81	إسناد ضعيف، ومتن غريب	ضعيف	لغربة المتن، فقصته عجيبة	192
27	"أن رسول الله لما أقبل من غزوة تبوك"	79	حديث غريب وسياق عجيب	ضعيف جداً	لنكارة راو، ولغرافة المتن بالمخالفة	187
28	"أن رسول الله وأبا بكر وعمر"	57	شيئاً غريباً	ضعيف جداً	لوجود متروك، وإرسال	150
29	"إن عيسى بن مريم أسلمته أمه"	90	غريب جداً	موضوع	لوجود راو وضاع وقد تفرد	213

30	"إن في الجنة لطيراً"	51	حديث غريب جداً مع تعليل	ضعيف	لضعف راويين مع انفراد الإسناد	137
31	"إن يأجوج ومأجوج من ولد آدم"	36	حديث غريب، بل منكر ضعيف	ضعيف شاذ	للشذوذ (المخالفة)	108
32	"أنه يأتي عليه ساعة"	86	حديث غريب جداً، مع تعليل	ضعيف جداً	لوجود مجهولين مع التفرد	203
33	"أول ما نزل جبريل على محمد"	17	وهذا الأثر غريب مع تعليل	ضعيف	للضعف والإرسال والتفرد	71
34	"أولئك قوم آمنوا بالغيب"	1	هذا حديث غريب من هذا الوجه	ضعيف جداً	الضعف الشديد مع التفرد	45
35	"بعث النبي إلى سودة بنت زمعة"	70	غريب مرسل	ضعيف	لغرابة المتن	170
36	"تفرقت أمة موسى"	77	حديث غريب جداً من هذا الوجه وبهذا السياق	حسن لغيره	لضعف راو، وغرابة بعض متنه	184
37	"جاءتني امرأة فقالت"	48	حديث غريب من هذا الوجه مع تعليل	ضعيف	لجهالة راو ولتفرد الضعيف	132
38	"حرس ليلة في سبيل الله"	46	حديث غريب مع تعليل	ضعيف جداً	لوجود راو منكر مع انفراده بالحديث	130
39	"خرجت مع رسول الله"	49	حديث غريب مع تعليل	ضعيف جداً	لتفرد شديد الضعف بالرواية	134

40	"دعا عمر بن الخطاب أصحاب محمد"	74	إسناد جيد قوي، ومتن غريب جداً	صحيح	لغرابة متنه	176
41	"رأيت نهراً"	61	وذلك غريب جداً	ضعيف	لضعف الإسناد وغرابة المتن	156
42	"سبعة لا ينظر الله إليهم"	47	حديث غريب مع تعليل	ضعيف	لضعف راو وجهالة آخر	131
43	"سئل رسول الله عن الوقوف"	8	حديث غريب	ضعيف جداً	للجهالة والتفرد التام	58
44	"طلقت على عهد رسول الله"	3	هذا حديث غريب من هذا الوجه	ضعيف	تفرد المقبول	49
45	"فضل الله قريشاً بسبع خلال"	63	حديث غريب	ضعيف	لجهالة راو	158
46	"في الجنة درجة تدعى الوسيلة"	33	غريب منكر من ها الوجه	موضوع	لوجود وضاع	103
47	"قدمت علي امرأة من أهل"	58	أثر غريب وسياق عجيب	حسن	لقصة المتن العجيبة	151
48	"كان الرجل إذا كان بينه"	39	حديث غريب وهو مرسل	ضعيف	لعلة الإرسال مع الانفراد	116
49	"كان رسول الله إذا خرج"	85	حديث غريب وفيه نكارة	ضعيف جداً	لجهالة أغلب رواته، مع انفراد الإسناد، ولنكارة المتن	202
50	"كان رسول الله في آخر أمره"	14	غريب	صحيح	لانفراد الإسناد	67

51	"كانت الزهرة امرأة جميلة"	73	رجاله ثقات، وهو غريب جداً	صحيح	لغرابة المتن فهو معل رفعاً، ومأخوذ من الإسرائيليات	175
52	"كانت لا ترى بلحوم السباع بأساً"	53	صحيح غريب	صحيح لغيره	لانفراد الإسناد	142
53	"كنت أمشي مع رسول الله"	40	حديث غريب وإسناده ضعيف	ضعيف	لتفرد الضعيف	118
54	"كنت مع رسول الله في غزوة تبوك"	89	حديث غريب جداً وسياق عجيب	ضعيف جداً	لشدة ضعف راويين مع توحد الإسناد، ولغرابة المتن	210
55	"لا أخاف على أمتي"	7	غريب جداً	ضعيف	للجهالة والضعف والإرسال والتفرد	56
56	"لا تقاتلوا الجراد"	10	غريب جداً	حسن	لانفراد الإسناد، وإشكال في المتن	60
57	"لا تقولوا سورة البقرة"	71	حديث غريب، مع تعليل	ضعيف جداً	لنكارة راو، والعلة رفع الموقوف	172
58	"لا تمنعوا الماعون"	87	غريب جداً مع تعليل	ضعيف	لضعف راو وجهالة آخر مع انفراد الإسناد، واستنكار رفع الحديث	205
59	"لرباط يوم في سبيل الله"	29	هذا حديث غريب، بل منكر من هذا الوجه مع تعليل	موضوع	للوضع مع الانفراد	97
60	"لما خلص الله الأرض قمصت"	62	غريب جداً	ضعيف	لعلة اختلاط راو	157

61	"لما خلق الله تعالى الملائكة"	67	أثراً غريباً عجيباً	صحيح	لغرابة متنه، فغالباً أنها من الإسرائيليات	164
62	"لما ذاق آدم من الشجرة"	26	حديث غريب مع تعليل	ضعيف	الإعضال	91
63	"لما كلم الله موسى كان يبصر"	31	حديث غريب وإسناده لا يصح	ضعيف	للضعف والجهالة والتفرد	101
64	"لما مر رسول الله بوادي عسفان"	21	هذا حديث غريب من هذا الوجه مع تعليل	ضعيف	ضعف مع انفراد	82
65	"لما وقف رسول الله يوم فتح مكة"	60	وهو غريب	صحيح	لغرابة المتن بإشكال فيه	154
66	"لو أن صخرة زنة عشر أواق"	37	حديث غريب، ورفعه منكر	ضعيف جداً	لوجود راو شديد الضعف وللمخالفة (منكر)	111
67	"لو رحم الله من قوم نوح أحداً"	55	حديث غريب، ورجاله ثقات	ضعيف	لضعف راو مع انفراد الإسناد	145
68	"لولا أن بني إسرائيل قالوا"	20	هذا حديث غريب من هذا الوجه مع تعليل	ضعيف	علة رفع الموقوف مع انفراد الضعيف بالحديث	80
69	"ليأتين على الناس ليلة"	23	حديث غريب من هذا الوجه مع توصيف	ضعيف جداً	لوجود راوٍ شديد الضعف مع تفرد الإسناد	85
70	"ما خلا يهودي بمسلم"	12	حديث غريب جداً	ضعيف	لتفرد المتروك بالحديث	64

71	"ما سألني عنها أحد قبلك"	69	حديثاً غريباً جداً	ضعيف جداً	لترك راويين، وغرابة المتن	168
72	"ما شيء أكرم على الله"	11	حديث غريب جداً	ضعيف	لعلة النكارة(المخالفة) مع نكارة الإسناد	62
73	"ما في السماء الدنيا موضع قدم"	13	وهذا مرفوع غريب جداً	حسن بالشواهد	لجهالة راو، ولعلة اختلاف الإسناد	65
74	"مثل العالم الذي يعلم الناس الخير"	2	هذا حديث غريب من هذا الوجه	حسن	علة إبدال راو مع التفرد	46
75	"مسخت قلوبهم"	72	سند جيد، وقول غريب	صحيح	لغرابة المتن، ففيه إشكال	174
76	"من أخذ السبع فهو حبر"	18	وهذا غريب	ضعيف	تفرد الضعيف	74
77	"من أرسل بنفقة في سبيل الله"	4	هذا حديث غريب	ضعيف	الجهالة مع التفرد النسبي	51
78	"من الحيض والغائط"	16	هذا حديث غريب مع تعليل	ضعيف جداً	الضعف الشديد مع التفرد	70
79	"من أوفى على يده في الكيل والميزان"	34	مرسل غريب	ضعيف جداً	لتفرد المتروك	104
80	"من كان له بيت وخادم فهو ملك"	32	وهذا مرسل غريب	ضعيف	للإرسال	102
81	"من كان له على رجل حق فأخره"	5	غريب من هذا الوجه	ضعيف جداً (متروك)	لتفرد المتروك بالحديث	53
82	"نهى رسول الله عن أصناف النساء"	76	حديث غريب جداً	حسن	لغرابة المتن، ففيه مخالفة	182

83	"هاجر خالد بن حزام إلى أرض الحبشة"	65	هذا الأثر غريب جداً مع تعليل	ضعيف	لجهالة راو، مع إشكال في المتن	162
84	"هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة"	50	حديث غريب من هذا الوجه مع تعليل	ضعيف جداً	لجهالة راويين على التوالي	136
85	"والذي نفسي بيده ليدخلن الجنة الفاجر"	22	هذا حديث غريب جداً مع تعليل	ضعيف جداً	وجود راو متروك	84
86	"وإن الله خلق خلقاً"	19	وهذا غريب مع تعليل	حسن لغيره	لإبهام راو وضعف آخر	77
87	"يخرج لابن آدم يوم القيامة"	35	غريب وسنده ضعيف	ضعيف جداً	لوجود راو متروك	106
88	"يؤتى بحسنات العبد وسيئاته"	54	حديث غريب وإسناده جيد لا بأس به	ضعيف	لجهالة راو مع انفراد الإسناد	143
89	كان رسول الله إذا جلسنا حوله"	82	غريب جداً من هذا الوجه بهذا السياق وفي إسناده ضعف	ضعيف	للضعف والجهالة والتفرد ولغرابة المتن	195
90	كنت إذا أمسكت عن رسول الله ابتدأني	24	غريب مع تعقيب	ضعيف	لوجود الجهالة وتفرد الإسناد	87

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، حبيبنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنه بعد البحث والجمع والتحليل في موضوع الدراسة، خلصْتُ بفضل الله تعالى إلى جملة من النتائج والتوصيات، وبيانها فيما يلي:

أولاً: النتائج

1. تبيّن من خلال الدراسة أن الإمام ابن كثير له باع طويل في علم الحديث وعلله، فهو مفسّر محدث، وكتبُه شاهدة على ذلك.
2. تعددت ألفاظ الإمام ابن كثير في حكمه بالغرابة، فتارة تكون الغرابة مفردة، وتارة مقرونة بحكم آخر كالتضعيف أو النكارة، ونادراً مع التصحيح، وتارة مع التعليل.
3. علل ابن كثير سبب الغرابة، إما بلفظ مقرون يفهم منه السبب، أو بالتصريح به، أو بالحكم على الرواة، وقد بلغت ألفاظ الغرابة المعللة نصفَ الأحاديث، والنصفُ الآخر لفظ الغرابة مطلقة دون تعليل.
4. حكم ابن كثير بالغرابة مفردة دون تشديد أو مبالغة في الضعف على ثلثي عدد الأحاديث، وقد شدد في الغرابة في الثلث منها تقريباً.
5. ليس لألفاظ الغرابة عند ابن كثير قواعدُ محددة لتمييز الحكم ومعرفته بالضبط؛ لتعدُّد ألفاظه، لكن يمكن التوصل إلى بعض الضوابط التقريبية في الحكم، فإذا قَيَّد الغرابة بلفظ فيه صحةٌ أو توثيق لرجال الإسناد، فإن الحديث يكون مقبولاً غالباً، وإذا علَّل سبب الغرابة بضعف أو جرح لأحد، فإنه يكون غالباً ضعيفاً أو أشد، وكذا لو أطلق الغرابة دون تقييد، وكثير من تلك الأحاديث منفردة الإسناد.
6. يطلق ابن كثير الغرابة ويريد بها غرابة السند أو غرابة المتن أو كليهما، فمن ألفاظ إرادته غرابة السند (هذا حديث غريب)، وأما المتن فـ(سياق عجيب، وهو غريب، سياقه غريب)، وقد يقرن بينهما.
7. يطلق ابن كثير الغرابة ويريد بها أموراً عديدة، فمن مدلولاته بالغريب:
   أ- الإرسال.
   ب- التدليس.
   ت- الانقطاع في السند بأنواعه.
   ث- الاختلاط.

ج- الجهالة (بوجود راوٍ مجهول أو مبهم أو مقبول).
ح- التفرد النسبي.
خ- التفرد المطلق.
د- التفرد التام (توحد الإسناد).
ذ- ضعف الإسناد، بوجود راوٍ ضعيف أو أكثر.
ر- الضعف الشديد، لوجود راوٍ منكر أو متروك.
ز- الوضع.
س- علة اختلاف الإسناد.
ش- علة المخالفة (الشذوذ أوالنكارة).
ص- علة رفع الموقوف.
ض- علة اضطراب الإسناد.
ط- علة إبدال راوٍ.
ظ- إشكال الحديث.
ع- اجتماع أكثر من سبب مما سبق، وكثيراً ما يكون: تفرد مع ضعف.

8. غرابة المتن بأمور (فيه قصة عجيبة، فيه ألفاظ ليست من كلام النبوة، مأخوذ من الإسرائيليات، يشم منه رائحة الوضع، منتقى من عدة أحاديث).
9. إذا خَصص ابن كثير الغرابة بوجه معين، كأن يقول: (غريب من هذا الوجه)، فإن الإسناد يكون منفردا غالباً، مع ضعف في الإسناد أو شدة ضعف.
10. إذا قرن الغرابة بلفظ فيه تصحيح أو تضعيف، مثل: (صحيح غريب أو غريب ضعيف) فإنه يريد بالغرابة التفرد غالباً، فكأنه يقول صحيح وغريب، والواو تفيد المغايرة، فيكون الإسناد منفرداً، بالإضافة للوصف الذي ذكره.
11. مما سبق يتبين أن الغرابة عند ابن كثير تعني الضعفَ العام، وأحياناً يتقوى الإسناد بالمتابعات، أو يقوى المتن بالشواهد فيرتقي درجة.
12. لفظ الغريب يدل على تورع ابن كثير -رحمه الله- في الحكم على الحديث، رغم شدة الضعف الذي يكون بالحديث، ويدل على تأدبه في الحكم على الرجال، وكأنه يجرح الرواة بطريقة غير مباشرة.
13. مظان أغلب الروايات الغريبة أخرجها أحد هؤلاء الأئمة (الطبري، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن مَردُويَه) -رحمهم الله-.

14. أظهرت الدراسة أن الأحاديث الغريبة عند ابن كثير متعددةُ الأحكام، فتم الحكم على ثلاثة أرباع الأحاديث بالضعف أو أشد، وعلى ربعها بالقبول، وهي على النحو التالي: حكمت على تسعة أحاديثَ بالصحة، وأربعة عشر حديثاً بالحسن، وستة وثلاثين بالضعف، وثمانية وعشرين بالضعف الشديد، وعلى ثلاثة أحاديثَ بالوضع، وذلك كما في الجدول التالي.

جدول3:1 يبين إحصائية الحكم على الأحاديث

نوع الغرابة	صحيح	حسن	ضعيف	ضعيف جداً	موضوع	المجموع
غرابة ليست شديدة	7	8	25	17	-	57
غرابة شديدة	2	6	11	11	3	33
المجموع	9	14	36	28	3	90

ثانياً: التوصيات

1. أوصي طلبة العلم بأن يتعلموا الحديث، فهو بحر لا ساحل له.
2. أوصي طلبة الحديث أن يدرسوا تفسير الحافظ ابن كثير، وأن يخرجوا أحاديثه ويحكموا عليها.
3. أوصي الباحثين في الحديث أن يدرسوا ألفاظ الإمام ابن كثير في تفسيره، فألفاظه كثيرة، وأحكامه على الأحاديث متنوعة.
4. أوصي الجامعة الإسلامية بأن تنشئ مركزاً للأبحاث؛ لتشجع طلبة الدراسات العليا على عمل الأبحاث العلمية؛ لتتم متابعتهم، وتطوير مهاراتهم البحثية، وليتم انتقاء بعض الأبحاث لتخرج إلى المكتبات لتتم الاستفادة منها.

وفي الختام: أحمد الله تعالى وأشكره على نعمائه وعلى فضله بأن يسّر لي هذا الجهد المتواضع، فما كان من صواب فمن الله تعالى وتوفيقه، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله تعالى أن ينفعني بهذا العمل، ويتقبله مني، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعفو عني، ويغفر لي كلَّ خطأ أو تقصير، وأن يجزي مشرفي الفاضل عني كل خير، إنه بالإجابة جدير، وآخر دعوانا ﴿أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠﴾[1].

([1]) [يونس: 10].

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- المراجع العربية، وهي:

الآجُرِّيُّ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي. (1999م). *الشريعة*. تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. ط2. الرياض: دار الوطن.

الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي. (د. ت). *ذم اللواط*. دراسة وتحقيق: مجدي السيد إبراهيم. (د. ط). القاهرة: مكتبة القرآن للطبع والتشر والتوزيع.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني. (1415هـ). *مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم*. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. ط1. الرياض: مكتبة الكوثر.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني. (1974م). *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. (د. ط). مصر: مطبعة السعادة.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني. (1990م). *تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان*. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني. (1997م). *ذكر من اسمه شعبة*. تحقيق: طارق محمد لسكوع العموي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني. (1998م). *معرفة الصحابة*. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. ط1. الرياض: دار الوطن للنشر.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني. (د. ت). *صفة الجنة*. تحقيق: علي رضا عبد الله. (د. ط). سوريا: دار المأمون للتراث.

الأصم والصفار، أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، وإسماعيل الصفار أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي. (2004م). *مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار*. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد البصري الصوفي.(1997م). *معجم الأعرابي*. تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني.ط1. السعودية: دار الجوزي.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. (2010م). *موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني*. ط1. صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

الألباني، محمد ناصر الدين. (2000م). *صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب*. ط1. الرياض: مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. (1991م). *ضعيف سنن الترمذي*. ط1. بيروت: المكتب الاسلامي.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. (1992م). *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*. ط1. الرياض: دار المعارف.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. (1995–2002م). *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها*. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. (د. ت). *صحيح الجامع الصغير وزياداته*. (د. ط). (د. م): المكتب الإسلامي.

ابن إياس، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي.(1984م). *بدائع الزهور في وقائع الدهور*. تحقيق: محمد مصطفى. (د. ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الباتلي، خالد بن عبد العزيز. (2011م). *التفسير النبوي مُقَدِّمَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ مَعَ دِرَاسَةٍ حَدِيثِيَّةٍ لِأَحَادِيْثِ التَّفْسِيْرِ النَّبَوِيِّ الصَّرِيح*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). ط1. الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي. (1332هـ). *المنتقى شرح الموطأ*. ط1. مصر: مطبعة السعادة.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. (2005م). *كتاب الضعفاء*. تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين. ط1. (د. م): مكتبة عباس.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. (1422هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. (د. م): دار طوق النجاة.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. (1977م). *التاريخ الأوسط*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. القاهرة: دار الوعي ، حلب: مكتبة دار التراث.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. (د. ت). *التاريخ الكبير*. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. (د. ط). حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي. (1988-2009م). *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون.ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي. (1997م). *أمالي بشران*. ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي. ط1. الرياض: دار الوطن.

ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري. (د. ت). *الإبانة الكبرى لبطة*. تحقيق: رضا معطي، وآخرين. (د. ط). الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع.

البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي. (2007م). *النكت الوفية بما في شرح الألفية*. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

أبو بكر الشافعي، أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي البزَّاز. (1997م). *كتاب الفوائد (الغيلانيات)*. حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط1. الرياض: دار الجوزي.

البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر. (1403هـ). *مصباح الزجاجة في زوائد ماجه*. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. ط2. بيروت: دار العربية.

البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر. (1999م). *إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة*. تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ط1 الرياض: دار الوطن للنشر.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر. (1410هـ). *فضائل الأوقات*. تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي. ط1. مكة المكرمة: مكتبة المنارة.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر. (1986م). *البعث والنشور*. تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر. ط1. بيروت: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر. (1993م). *الأسماء والصفات للبيهقي*. ط1. جدة: مكتبة السوادي.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر. (1996م). *الزهد الكبير*. تحقيق: عامر أحمد حيدر. ط3. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر. (2003م). *السنن الكبرى*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر. (2003م). *شعب الإيمان*. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. ط1. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

الترمذي، محمد بن عيسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (1975م). *سنن الترمذي*. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرون. ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين. (د. ت). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. (د. ط). مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب.

ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (د. ت). *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*. حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين. (د. ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

التميمي، محمد بن خليفة بن علي التميمي. (2002م). *رؤية النبي ﷺ لربه*. ط1. الرياض: أضواء السلف.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف. (1351هـ). *غاية النهاية في طبقات القراء*. (د. ط). (د. م): مكتبة تيمية.

ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي.(1990م). *مسند الجعد*. تحقيق: عامر أحمد حيدر. ط1. بيروت: مؤسسة نادر.

ابن جعفر، أبو إسحاق المدني إسماعيل بن جعفر. (1998م). *حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني*. دراسة وتحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني. ط1. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي ، أبو إسحاق. (د. ت). *أحوال الرجال*. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي. (د. ط). باكستان: حديث اكادمي.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. (1981م). *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية*. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط2. باكستان: إدارة العلوم الأثرية.

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1966م). *الموضوعات*. ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط1. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي .(1406هـ). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: عبد الله القاضي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد. (1419هـ). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: أسعد محمد الطيب. ط3. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد. (1952م).*الجرح والتعديل*. ط1. الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد. (2006م). *العلل لابن أبي حاتم*. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. (د. م): مطابع الحميضي.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع. (د. ت). *تلخيص تاريخ نيسابور*. عرّبه عن الفرسية: د/ بهمن كريمي . طهران. (د. ط). طهران: كتابخانة سينا.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع. (1990م). *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد بن حبان ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي. (1973م). *الثقات*. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، محمد بن حبان ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي. (1993م). *صحيح حبان بترتيب بلبان*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حبان، محمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي. (1396هـ). *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

ابن حبان، محمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي. (1991م). *مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار*. حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم. ط1. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1995م). *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*. تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب. ط1. مصر: مؤسسة قرطبة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1419هـ). *المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية*.ط1. السعودية: دار العاصمة، دار الغيث.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1415هـ). *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1422هـ). *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط1. الرياض: مطبعة سفير.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1969م). *إنباء الغمر بأبناء العمر*. تحقيق: د حسن حبشي. (د. ط). مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1972م). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. ط2. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1971م). *لسان الميزان*. تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند. ط2. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1986م). *تقريب التهذيب*. تحقيق: محمد عوامة. ط1.سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. (1983م). *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)*. تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. ط1. عمان: مكتبة المنار.

أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة الكويتي. (2005م). *أَنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ حَجر العسقلاني في فَتح البَاري*. تحقيق: نبيل البصارة. ط1. بيروت: مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان.

حسن، حسن إبراهيم حسن. (1933م). *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي*. ط1. مصر: دار الجيل.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. (1995م). معجم *البلدان*. ط2. بيروت: دار صادر.

الحميري، نشوان بن سعيد. (1999م). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري وآخرون. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (1409هـ). *من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال*. تحقيق: صبحي البدري السامرائي. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (1999م). *الزهد*. وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (2001م). *العلل ومعرفة الرجال*. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط2. الرياض: دار الخاني.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. (1994م). *كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل*. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. ط5. الرياض: مكتبة الرشد.

الخصيب، أبو محمد الحارث بن محمد. (1992م). *بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث*. تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري. ط1. المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (1397هـ). *اقتضاء العلم العمل*. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط4. بيروت: المكتب الإسلامي.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (1395هـ). *الرحلة في طلب الحديث*. تحقيق: نور الدين عتر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (1417هـ). *تاريخ بغداد وذيوله*. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (1421هـ). *الفقيه و المتفقه*. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي. ط2. السعودية: دار الجوزي.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (2002م). *تاريخ بغداد*. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد الخَلَّال. (1407هـ). *الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك*. تصنيف: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد. ط1. الرياض: دار العاصمة.

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد. (2006م).*التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن خيثمة – السفر الثالث*. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. (1966م). *سنن الدارقطني*. تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. (1984م). *سؤالات الحاكم النيسابوري*. تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القاد. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، التميمي السمرقندي. (2000م). *مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)*. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. ط1. السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع.

الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني. (1416هـ). *السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها*. تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. ط1. الرياض: دار العاصمة.

ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان السجستاني. (1987م). *البعث*. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان السجستاني. (2002م). *كتاب المصاحف*. تحقيق: محمد بن عبده. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني. (1408هـ). *المراسيل*. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني. (1983م). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل*. تحقيق: محمد علي قاسم العمري. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني. (د. ت). *سنن أبي داود*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط). بيروت: المكتبة العصرية.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. (1997م). *صفة النار*. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. ط1. بيروت: دار حزم.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. (1410هـ). *الصمت وآداب اللسان*. تحقيق: أبو إسحاق الحويني. ط1. بيروت: دار الكتاب العر

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. (1988م). *حسن الظن بالله*. تحقيق: مخلص محمد. ط1. الرياض: دار طيبة.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. (1996م). *العقوبات*. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. ط1. بيروت: دار حزم.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. (1997م). *الجوع*. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. ط1. بيروت: دار حزم.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. (د. ت). *التوبة*. تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم. (د. ط). مصر: مكتبة القرآن.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. (د. ت). *صفة الجنة*. تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم. (د. ط). القاهرة: مكتبة تيمية، جدة: مكتبة العلم.

الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد الأنصاري الدولابي الرازي. (2000م). *الكنى والأسماء*. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط1. بيروت: دار حزم.

الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان. (1419هـ). *المجالسة وجواهر العلم*. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. (د. ط). البحرين: جمعية التربية الإسلامية، بيروت: دار حزم.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1985م). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق : مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1995م). *العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها*. تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود. ط1. الرياض: مكتبة أضواء السلف.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1998م). *تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي*. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الذهبي، محمد السيد حسين. (د. ت). *التفسير والمفسرون*. (د. ط). القاهرة: مكتبة وهبة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1408هـ). *المقتنى في سرد الكنى*. تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد. ط1. المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1967م). *ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين*. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. ط2. مكة: مكتبة النهضة الحديثة – مكة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1986م). *ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق*. تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1988م). *المعجم المختص بالمحدثين*. تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة. ط1. الطائف: مكتبة الصديق.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1988م). *معجم الشيوخ الكبير للذهبي*. تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة. ط1. الطائف: مكتبة الصديق.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1992م). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (2003م). *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام*. تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (د. ت). *المغني في الضعفاء*. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الرازي، أبو القاسم تمام بن محمد البجلي الرازي ثم الدمشقي. (1412هـ). *الفوائد*. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المروزي. (1991م). *مسند إسحاق بن راهويه*. تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (2001م). *جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم*. المحقق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس. ط7. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (1987م). *شرح علل الترمذي*. تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط1. الأردن: مكتبة المنار.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (1996م). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وسبعة آخرون. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى. (د. ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة من تحقيقين. (د. ط). (د. م): دار الهداية.

الزحيلي، محمد. (1995م). ابن *كثير الدمشقي الحافظ المفسر المؤرخ الفقيه*. ط1. دمشق: دار القلم.

أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري. (د. ت). *تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل*. تحقيق: عبد الله نوارة. (د. ط). الرياض: مكتبة الرشد.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي. (2002م). *الأعلام*. ط5. بيروت: دار العلم للملايين.

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد. (1414هـ). *تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري*. تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. ط1. الرياض: دار خزيمة.

زين الدين العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. (1428هـ). *ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث*. تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي. ط2. الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.

زين الدين العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. (1995م). *ذيل ميزان الاعتدال*. تحقيق: علي محمد معوض / عادل أحمد عبد الموجود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن. (د. ت). *الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني*. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

سبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد. (1988م). *الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط*. تحقيق: علاء الدين علي رضا. ط1. القاهرة: دار الحديث.

سريج، أبو الحارث سُرَيج بن يونس بن إبراهيم البغدادي. (2000م). *كتاب القضاء لسريج بن يونس*. دراسة وتحقيق وتعليق: د.عامر حسن صبري. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي. (1990م). *الطبقات الكبرى*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني. (1997م). *التفسير من سنن سعيد بن منصور*. دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد. ط1. (د. م): دار الصميعي للنشر والتوزيع.

ابن سلّام، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي. (1995م). *فضائل القرآن*. تحقيق: مروان العطية، وآخرون. ط1. (دمشق – بيروت): دار كثير.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد، أبو سعد. (1962م). *الأنساب*. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرون. ط1. حيدر آباد: جلس دائرة المعارف العثمانية.

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (د. ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. (د. ط). دمشق: دار القلم.

ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدِّيْنَوَريُّ. (د.ت). *عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد*. تحقيق: كوثر البرني. (د. ط). جدة/ بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1996م). *اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1974م). *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *الدر المنثور*. (د. ط). بيروت: دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1403هـ). *طبقات الحفاظ*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1967م). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. مصر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (د. ط). الرياض: دار طيبة.

ابن شاكر، محمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين. (د. ت). *فوات الوفيات*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي. (1989م). *تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين*. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط1. (د. م): (د. ن).

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد. (2004م). *الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك*. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية

شفيق، شفيق جاسر أحمد محمود. (1409هـ). *المماليك البحرية وقضائهم على الصليبيين في الشام*. (د. ط). المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

شاكر، أحمد محمد. (1956م). *عمدة التفسير عن الحافظ كثير*. ط1. القاهرة: دار المعارف.

أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة. (1427هـ). *السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة*. ط8. دمشق: دار القلم.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني. (د. ت). *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن أبي شيبة، أبو جعفر محمد بن عثمان. (1998م). *العرش وما رُوِي فيه*. تحقيق : محمد بن خليفة بن علي التميمي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن أبي شيبة، أبو بكر ، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي.(1409هـ). *الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار*. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. (1408هـ). *العظمة*. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. ط1. الرياض: دار العاصمة.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. (1987م). *الأمثال في الحديث النبوي*. تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. ط2. الهند: الدار السلفية.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. (1992م). *طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها*. تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. (1998م). *أخلاق النبي وآدابه*. تحقيق: صالح بن محمد الونيان. ط1. (د. م): دار المسلم للنشر والتوزيع.

الصالح، صبحي إبراهيم. (1984م). *علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة*. ط15. بيروت: دار العلم للملايين.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. (2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين. (1986م). *معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة الصلاح*. تحقيق: نور الدين عتر. (د. ط). سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح. (2011م). *التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ*. تحقيق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم. ط1. الرياض: مكتبة دار السلام.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. (1403هـ). *المصنف*. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. الهند: المجلس العلمي.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. (1419هـ). *تفسير عبد الرزاق*. دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الضِرّيس، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى.(1987م). *فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة*. تحقيق: غزوة بدير. ط1. سوريا: دار الفكر.

طارق بن عوض الله، أبو معاذ. (د. ت). *تقريب علم الحديث، منهج دراسي يجمع بين أصالة القديم و جدة الحديث*. ط1. (د. م): دار الكوثر.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (1984م). *مسند الشاميين*. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (1985م). *الروض الداني (المعجم الصغير)*. تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي، عمان: دار عمار.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (1413هـ). *الدعاء للطبراني*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د. ت). *المعجم الأوسط*. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. (د. ط). القاهرة: دار الحرمين.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د. ت). *المعجم الكبير*. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. القاهرة: مكتبة تيمية.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. (د. ت). *تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار*. تحقيق: محمود محمد شاكر. (د. ط). القاهرة: مطبعة المدني.

الطبري، محمد بن جرير. (2000م). *جامع البيان في تأويل القرآن*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطبري، محمد بن جرير. (2001م). *تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. (د. م): دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

الطحان، أبو حفص محمود بن أحمد. (2004م). *تيسير مصطلح الحديث*. ط10. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة. (1494م). *شرح مشكل الآثار*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطوسي، أَبو عَلِيٍّ الحسنُ بنُ عَليّ بنِ نَصْرٍ. (1415هـ). *مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي*. تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري. (د. ت). *مسند أبي داود الطيالسي*. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

عاشور، سعيد عبد الفتاح. (1992م). *المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك*. ط2. القاهرة: دار النهضة.

ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو الشيباني.(1400هـ). *السنة*. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.ط1.بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن مخلد الشيباني. (1409هـ). *الجهاد*. تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن أبي عاصم، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني. (1991م). *الآحاد والمثاني*. تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة. ط1. الرياض: دار الراية.

عبد السميع، عماد علي. (2006م). *التيسير في أصول واتجاهات التفسير*. (د. ط). الإسكندرية: دار الإيمان.

ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، المِبْرَد الحنبلي. (2011م). *ضبط من غبر فيمن قيده حجر*. عناية: لجنة مختصة من تحقيقين بإشراف: نور الدين طالب. ط1. سوريا: دار النوادر.

عتر، نور الدين. (1981م). *منهج النقد في علوم الحديث. ط3*. دمشق: دار الفكر.

عجاج الخطيب، محمد عجاج بن محمد تميم. (2001م). *لمحات في المكتبة والبحث والمصادر*. ط19. بيروت: مؤسسة الرسالة.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله. (1984م). *تاريخ الثقات*. ط1. (د. م): دار الباز.

ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني. (1997م). *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–وآخرون. ط1. بيروت: الكتب العلمية.

ابن عراق الكناني، نور الدين، علي بن محمد عراق الكناني. (1399هـ). *تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة*. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عرفة، أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي. (1985م). *جزء الحسن بن عرفة العبدي*. حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. ط1. الكويت: دار الأقصى.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. (1995م). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (د. ط). سوريا: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. (1984م). *الضعفاء الكبير*. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت: دار المكتبة العلمية.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي. (1996م). *المختلطين*. تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي. (1986م). *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2. بيروت: عالم الكتب.

العنسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنعي. (2005–2009م). *مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب*. قرظه وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي. ط1. اليمن: مكتبة صنعاء الأثرية، مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى. (د. ت). *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. (1979م). *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط). سوريا: دار الفكر.

الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة. (2005م). *معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة*. ط1. الأردن: الدار الأثرية، القاهرة: دار عفان.

الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة. (د. ت). *المعجم الصغير لرواة الإمام جرير الطبري*. تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري. (د. ط). الأردن: الدار الأثرية، القاهرة: دار عفان.

الفتني، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي. (1343هـ). *تذكرة الموضوعات*.ط1. (د. م): إدارة الطباعة المنيرية.

الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد. (1989م). *فضائل القرآن*. تحقيق وتخريج ودراسة: يوسف عثمان فضل الله جبريل. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان. (1981م). *المعرفة والتاريخ*. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. (2005م). *القاموس المحيط*. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن قاضي شهبة، تقي الدين، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي. (1407هـ). *طبقات الشافعية*. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. ط1. بيروت: عالم الكتب.

القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني. (1992م). *الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع*. ط4. جدة: مكتبة السوادي للتوزيع.

ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي. (1418هـ). معجم *الصحابة*. تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1964م). *الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي*. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية.

القزويني، أبو القاسم الرافعي، عبد الكريم بن محمد. (1987م). *التدوين في أخبار قزوين*. تحقيق: عزيز الله العطاردي. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك. (1997م). *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*. تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. ط1. الرياض: دار طيبة.

ابن قُطْلُوْبَغَا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي. (2011م). *الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة*. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. ط1. اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

قلعجي وقنيبي، محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي.(1988م). معجم *لغة الفقهاء*. ط2. (د. م): دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهرالمقدسي الشيباني. (1998م). *أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني*. تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1988م). *اجتماع الجيوش الإسلامية*. تحقيق: عواد عبد الله المعتق. ط1. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس. (2000م). *الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة*. تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. ط6. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1999م). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط2. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1988م). *البداية والنهاية*. تحقيق: علي شيري. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1993م). *طبقات الشافعيين*. تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. (د. ط). (د. م): مكتبة الثقافة الدينية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1419هـ). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (2011م). *التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل*. دراسة وتحقيق: د. شادي ابن محمد بن سالم آل نعمان. ط1. اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

الكرابيسي، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق المعروف بالحاكم الكبير. (د. ت). *شعار أصحاب الحديث*. تحقيق: صبحي السامرائي. (د. ط). الكويت: دار الخلفاء.

الكشي، أبو محمد عبد الحميد بن حميد. (1988م). *المنتخب من مسند عبد بن حميد*. تحقيق: صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي. ط1. القاهرة: مكتبة السنة.

ابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد.(1981م). *الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات*. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. ط1. بيروت: دار المأمون.

اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن. (2003م). *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة*. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ط8. الرياض: دار طيبة.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد. (د. ت). *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). مصر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

ماجد، عبد المنعم. (1979م). *نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر*. ط2. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك. (د. ت). *الزهد والرقائق*. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام. (1984م). *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. ط3. الهند: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء.

المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. (د. ت). *تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي*.(د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل. (1412هـ). *أمالي المحاملي – رواية يحيى البيع*. تحقيق: د. إبراهيم القيسي. ط1. الأردن: دار القيم.

ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله. (1404هـ). *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

المَرْوَزِي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج. (1988م). *مختصر [قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر]*. اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقريزي. ط1. باكستان: حديث أكادمي.

المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر. (1406هـ). *تعظيم قدر الصلاة*. تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. (1980هـ). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د. ت). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المُطَرِّزِيّ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم على. (د. ت). *المغرب*. (د. ط). بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. (د. ت). *تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)*. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (د. ط). دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. (1979م). *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. (1985م). *معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز*. تحقيق: محمد كامل القصار. ط1. دمشق: مجمع اللغة العربية.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. (1988م). *سؤالات الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. (د. ت). *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)*. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (د. ط). دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين. (1990م). *المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد*. تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن. (1998م). *المعجم لالمقرئ*. تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. (2007م). *إغاثة الأمة بكشف الغمة*. دراسة وتحقيق: كرم حلمي فرحات. ط1. (د. م): عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. (1406هـ). *تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)*. تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني. ط1. مكة المكرمة: دار حراء.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. (2004م). *البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير*. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون. ط1. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. (1413هـ). *المقنع في علوم الحديث*. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. ط1. السعودية: دار فواز للنشر.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين. (1356هـ). *فيض القدير شرح الجامع الصغير*. ط1. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين. (1988م). *التيسير بشرح الجامع الصغير*. ط3. الرياض: مكتبة الإمام الشافعي.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي. (2005م). *معرفة الصحابة*. حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري. ط1. الإمارات: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري.(1985م). *الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف*. تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. ط1. الرياض: دار طيبة.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. (1417هـ). *الترغيب والترهيب من الحديث الشريف*. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري. (د. ت). *إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني*. راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي. (د. ط). الرياض: دار الكيان، الإمارات: مكتبة تيمية.

الموصلي، أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد. (1988م). *المخزون في علم الحديث*. تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي. ط1. الهند: الدار العلمية.

الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي. (1984م). *مسند أبي يعلى*. تحقيق: حسين سليم أسد. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1396هـ) . *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1423هـ). *تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين*. تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني. ط1. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1986هـ). *المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (2001م). *السنن الكبرى*. حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو نعيم، أبو عبد الله نعيم بن حماد المروزي. (1412هـ). *كتاب الفتن*. تحقيق: سمير أمين الزهيري. ط1. القاهرة: مكتبة التوحيد.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1392هـ). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1985م). *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*. تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

نويهض، عادل. (1988م). *معجم المفسرين* "من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر". قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد. ط3. بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر.

الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

هناد، أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب. (1406هـ). *الزهد*. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. ط1. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (1979م). *كشف الأستار عن زوائد البزار*. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، (1994م). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*. تحقيق: حسام الدين القدسي. (د. ط). القاهرة: مكتبة القدسي.

وكيع، أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح. (1984م). *الزهد لوكيع*. حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي. (2003م). *تفسير القرآن من الجامع لوهب*. تحقيق: ميكلوش موراني. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أبو يوسف، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبتة الأنصاري. (د، ت). *الآثار*. تحقيق: أبو الوفا. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

- المراجع الإلكترونية:

موقع: الدرر الدعوية. (2016م، 15 مارس). *تجميع لمختصرات تفسير ابن كثير*. تاريخ الاطلاع: 7 أغسطس 2017م، الموقع:
(http://almenhag.blogspot.com/2014/05/Mokhtasarat-tafsir-ibn-kathir-pdf.html).

موقع: المكتبة الوقفية. (2012م، 22 أغسطس). الكتب المصورة لتفسير ابن كثير. تاريخ الاطلاع: 5 نوفمبر 2016م، الموقع: http://waqfeya.com/search.php.

الحاسب الآلي، المكتبة الشاملة، الإصدار 3.61.

الفهارس العامة

فهرس الأحاديث

تسلسل	طرف الحديث	رقم الحديث	رقم الصفحة
1	"اختصم رجلان إلى رسول الله"	30	99
2	"إذا أذنبت فاستغفر ربك"	6	54
3	"إذا طلعت الشمس من مغربها"	83	197
4	"إذا كان يوم القيامة"	56	147
5	"أرأيت قول الله عز وجل"	42	121
6	"أربعة آلاف فما دونها نفقة"	66	163
7	"أعطيت السبع الطوال"	44	125
8	"أكثروا الصلاة علي يوم الجمعة"	41	119
9	"الإنس عالم والجن عالم"	64	161
10	"البحر هو جهنم"	80	191
11	"الحيات مسخ الجن"	75	180
12	"الطوفان الموت"	9	59
13	"الكمأة من المن"	45	128
14	"المولود حتى يبلغ الحنث"	68	166
15	"إن أبا سفيان في موضع كذا وكذا"	78	186
16	"إن أخاً لكم قد مات"	59	153
17	"إن آدم عليه السلام لما أهبطه الله"	52	139

18	"أن الشمس والقمر يطلعان"	84	200
19	"إن الشيطان واضع خطمه"	15	68
20	"إن العبد ليلتمس مرضاة الله"	25	88
21	"إن الله قرأ طه وياسين"	38	114
22	"إن الله لما فرغ من خلق السماوات والأرض"	88	207
23	"إن الله ليصلح بصلاح الرجل المسلم ولده"	28	96
24	"إن الله يضاعف الحسنة"	43	123
25	"إن المختلعات المنتزعات هن المنافقات"	27	94
26	"أن رسول الله أمر الناس أن يصوموا"	81	192
27	"أن رسول الله لما أقبل من غزوة تبوك"	79	187
28	"أن رسول الله وأبا بكر وعمر"	57	150
29	"إن عيسى بن مريم أسلمته أمه"	90	213
30	"إن في الجنة لطيراً"	51	137
31	"إن يأجوج ومأجوج من ولد آدم"	36	108
32	"أنه يأتي عليه ساعة"	86	203

33	"أول ما نزل جبريل على محمد"	17	71
34	"أولئك قوم آمنوا بالغيب"	1	45
35	"بعث النبي إلى سودة بنت زمعة"	70	170
36	"تفرقت أمة موسى"	77	184
37	"جاءتني امرأة فقالت"	48	132
38	"حرس ليلة في سبيل الله"	46	130
39	"خرجت مع رسول الله"	49	134
40	"دعا عمر بن الخطاب أصحاب محمد"	74	176
41	"رأيت نهراً"	61	156
42	"سبعة لا ينظر الله إليهم"	47	131
43	"سئل رسول الله عن الوقوف"	8	58
44	"طلقت على عهد رسول الله"	3	49
45	"فضل الله قريشاً بسبع خلال"	63	158
46	"في الجنة درجة تدعى الوسيلة"	33	103
47	"قدمت علي امرأة من أهل"	58	151
48	"كان الرجل إذا كان بينه"	39	116
49	"كان رسول الله إذا خرج"	85	202
50	"كان رسول الله في آخر أمره"	14	67
51	"كانت الزهرة امرأة جميلة"	73	175

52	"كانت لا ترى بلحوم السباع بأساً"	53	142
53	"كنت أمشي مع رسول الله"	40	118
54	"كنت مع رسول الله في غزوة تبوك"	89	210
55	"لا أخاف على أمتي"	7	56
56	"لا تقاتلوا الجراد"	10	60
57	"لا تقولوا سورة البقرة"	71	172
58	"لا تمنعوا الماعون"	87	205
59	"لرباط يوم في سبيل الله"	29	97
60	"لما خلص الله الأرض قمصت"	62	157
61	"لما خلق الله تعالى الملائكة"	67	164
62	"لما ذاق آدم من الشجرة"	26	91
63	"لما كلم الله موسى كان يبصر"	31	101
64	"لما مر رسول الله بوادي عسفان"	21	82
65	"لما وقف رسول الله يوم فتح مكة"	60	154
66	"لو أن صخرة زنة عشر أواق"	37	111
67	"لو رحم الله من قوم نوح أحداً"	55	145
68	"لولا أن بني إسرائيل قالوا"	20	80
69	"ليأتين على الناس ليلة"	23	85
70	"ما خلا يهودي بمسلم"	12	64

71	"ما سألني عنها أحد قبلك"	69	168
72	"ما شيء أكرم على الله"	11	62
73	"ما في السماء الدنيا موضع قدم"	13	65
74	"مثل العالم الذي يعلم الناس الخير"	2	46
75	"مسخت قلوبهم"	72	174
76	"من أخذ السبع فهو حبر"	18	74
77	"من أرسل بنفقة في سبيل الله"	4	51
78	"من الحيض والغائط"	16	70
79	"من أوفى على يده في الكيل والميزان"	34	104
80	"من كان له بيت وخادم فهو ملك"	32	102
81	"من كان له على رجل حق فأخره"	5	53
82	"نهى رسول الله عن أصناف النساء"	76	182
83	"هاجر خالد بن حزام إلى أرض الحبشة"	65	162
84	"هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة"	50	136
85	"والذي نفسي بيده ليدخلن الجنة الفاجر"	22	84
86	"وإن الله خلق خلقاً"	19	77
87	"يخرج لابن آدم يوم القيامة"	35	106

88	"يؤتى بحسنات العبد وسيئاته"	54	143
89	كان رسول الله إذا جلسنا حوله"	82	195
90	كنت إذا أمسكت عن رسول الله ابتدأني	24	87

فهرس الرواة

تسلسل	اسم الراوي	الصفحة
.1	إبراهيم بن محمد بن شُرَحبيل	154
.2	إبراهيم بن مهاجر	110
.3	ابن أبي فُديك	48
.4	أبو إسحاق السَبيعي	105
.5	أبو حنيفة اليماني	83
.6	أبو عبد الله مولى عمر بن عبد العزيز	143
.7	أحم بن محمد بن سعيد	196
.8	أحمد بن الحسين بن مابهرام	97
.9	أحمد بن يحيى بن خالد	191
.10	أحمد بن يونس	80
.11	إدريس أبو عبد المنعم	194
.12	إسحاق بن إبراهيم الحمصي	191
.13	إسحاق بن إدريس	41
.14	إسحاق بن عبد الله بن كَيسان	182
.15	إسماعيل بن رافع	201
.16	إسماعيل بن عياش	45 ، 47
.17	إسماعيل بن يحيى	206
.18	أشعث بن سوَّار	91
.19	الأغلب بن تميم	164
.20	أم أَنَيس بنت الحسن بن علي	117
.21	بشار بن الحكم	51
.22	بقية بن الوليد	56
.23	تمّام بن نَجيح	188
.24	ثابت بن يزيد	91
.25	الجراح بن المنهال	131

.26	الحارث بن عبد الله الأعور	99
.27	حَبيب بن هند	71
.28	حسام بن حُميد	128
.29	الحسن بن أبي الحسن البصري	113
.30	الحسن بن أبي جعفر	97
.31	الحسن بن محبوب	174
.32	حفص بن بشر	88
.33	حفص بن غِياث	63
.34	الحكم بن عبد الله	117
.35	حُيي بن عبد الله بن شريح	192
.36	خالد بن يزيد الزيّات	162
.37	الخليل بن عبد الله	48
.38	داود بن أبي سليمان	162
.39	داود بن المحبَر	102
.40	دُلهم بن دَهثم	199
.41	الربيع بن أنس	156
.42	الربيع بن صُبَيح	186
.43	رجل	75
.44	رجل من ثقيف	133
.45	رجل من كنانة	133
.46	رجل من كِندة	197
.47	رُفَيع بن مِهران أبو العالية	151
.48	الزبير بن شَبيب	54
.49	زمعة بن صالح	78
.50	زياد بن عبد الله النُميري	65
.51	زيد بن أيمن	116
.52	سرور بن المغيرة	76

.53	سعد أبو غيلان الشيباني	81
.54	سعيد بن بشير	123
.55	سعيد بن خالد	126
.56	سلمة بن وهرام	78
.57	سليمان بن مهران الأعمش	44
.58	سليمان بن يزيد	82
.59	شبيب بن بشر	75
.60	شبيب بن سعيد	141
.61	شرقي بن قَطامي	108
.62	شُريح بن عبد الله	53
.63	شَريك بن عبد الله	74
.64	شهر بن حوشب	176
.65	صالح المُرّي	103
.66	الضحاك بن مزاحم	68
.67	ضرار بن صُرَد	82
.68	ضمضم بن زُرعة	57
.69	طلحة بن عبد الرحمن	125
.70	عائذ بن ربيعة	199
.71	عباد بن المنصور	77
.72	عبادة بن نُسيّ	116
.73	عباس بن أبي طالب	108
.74	العباس بن الفضل الأنصاري	204
.75	عبد الباقي بن الحسن بن أحمد	174
.76	عبد الحميد بن بحر	99
.77	عبد الحميد بن بهرام	174
.78	عبد الرحمن	197
.79	عبد الرحمن المدني	164

.80	عبد الرحمن بن أبي الزناد	147
.81	عبد الرزَّاق البزيعي	66
.82	عبد الكريم بن أبي المخارق	114
.83	عبد الله بن أبي أمية	184
.84	عبد الله بن كَيسان	182
.85	عبد الله بن لهيعة	95، 191
.86	عبد المنعم بن إدريس	193
.87	عبيد الله بن الوليد	134
.88	عبيد الله بن تمّام	58
.89	عبيد بن أبي عُبيد	129
.90	عُبيس بن ميمون	167
.91	عثمان بن سعيد	67
.92	عثمان بن عبد الرحمن	92
.93	عثمان بن عبد الله أبي عَتيق	154
.94	عَدي بن أبي عُمارة	65
.95	عدي بن الفضل	145
.96	عطاء بن السائب	152
.97	عطية بن الحارث أبو رَوْق	68
.98	عطية بن سعد	134
.99	علي بن أبي حامد	196
.100	علي بن زيد	120
.101	علي بن عاصم	88
.102	عمر بن أبي خليفة	51
.103	عمر بن حفص العبدي	110
.104	عمر بن صُبْح	94
.105	عمرو بن أبي عمرو	71
.106	عمير بن عبد الملك	83

.107	عيسى بن شعيب	129
.108	الغطريف أبو هارون	140
.109	الفضل بن خالد	61
.110	فُلَيح الشمّاس	129
.111	القاسم بن عبد الرحمن	204
.112	القاسم بن عيسى	125
.113	قتادة بن دِعامة السدوسيّ	148
.114	قيس بن الربيع	91
.115	كعب بن ذُهل	198
.116	مبارك بن فضالة	112، 119
.117	المثنى بن إبراهيم	138
.118	مِحصَن بن عتية	54
.119	محمد بن إسماعيل بن عياش	53
.120	محمد بن القزّاز	73
.121	محمد بن حيي بن يعلى	184
.122	محمد بن زياد بن زبّار	108
.123	محمد بن عباد	85
.124	محمد بن عبد الله المُحرِم	180
.125	محمد بن عثمان بن أبي شيبة	80
.126	محمد بن مجاهد	151
.127	محمد بن معاوية	196
.128	محمد بن مُفَضّل	196
.129	محمد بن يزيد	202
.130	مخلد بن عبد الواحد أبو الهُذيل	164
.131	مسلمة بن جعفر	127
.132	مُفضَّل بن إبراهيم	196
.133	المنذر بن عبد الله بن المنذر	157

134.	المنهال بن خليفة	55
135.	مهاجر بن أبي مسلم	46
136.	موسى بن جُبير	136
137.	ميسرة بن عبيد	100
138.	ميمون بن عجلان	84
139.	نَجيح بن عبد الرحمن أبو معشر	179
140.	نُفَيع بن الحارث أبو داود	49
141.	هاشم بن مِزيد	52
142.	هشام بن عمار	43
143.	الهيثم بن الأشعث	83
144.	وهب بن جابر	104
145.	يحيى بن سعيد العطار	92
146.	يحيى بن عبيد الله	60
147.	يحيى بن يمان	55
148.	يزيد بن أبان الرقاشي	187